

جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في القانون و العلوم السياسية



الحلف الاطلسي و إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطة و مغربية في التعاون و الامن

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

أ.د عمر بغزوز

واري عبد الكريم

لجنة المناقشة

أ.د جندلي عبد الناصر : أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة رئيسا

أ.د بغزوز عمر: أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو..... مشرفا و مقرا

د بن خليف عبد الوهاب: أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 3ممتحنا

د سي بشير محمد: أستاذ محاضر أ جامعة تيزي وزو ممتحنا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله قبل كل شيء

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي : "الأستاذ الدكتور عمر بغزوز" على توجيهاته و نصائحه القيمة طيلة مراحل انجاز هذا العمل المتواضع .

و الشكر موصول أيضا الى كل الأساتذة الذين كان لهم الفضل في تكويننا أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو ، كما لا انسى فضل الدكتور علي مدوني مدير مركز التعليم المكثف للغات بجامعة محمد خيضر بسكرة الذي وفر لي متطلبات البحث العلمي ، كما أشكر السيد المحترم محمد أمين بلعائش الذي ساعدني كثيرا في كتابة هذا العمل .

إهداء

إلى والدي أطال الله في عمرهما.

إلى توأم روعي زوجتي الكريمة عرفانا و تقديرا لما وفرتة لي من جهدها ووقتها.

إلى فلذات كبدي: هبة الله و محمد إقبال.

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: الأطر والمقاربات النظرية والمفاهيمية للأمن وتدابير بناء الثقة في المتوسط.

المبحث الأول: الفضاء المتوسطي بين المفهوم الجغرافي والاستراتيجي.

المطلب الأول: تحديد المتوسط جغرافيا.

المطلب الثاني: المتوسط كفضاء استراتيجي.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وتحولاته في إطار منظورات العلاقات الدولية .

المطلب الأول: التصور المفهومي للأمن والتهديد.

المطلب الثاني: المقاربات التقليدية للأمن.

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة لمفهوم الأمن.

المبحث الثالث: مفهوم تدابير بناء الثقة والسياق التاريخي الذي ظهرت فيه.

المطلب الأول: مفهوم تدابير بناء الثقة وشروطها و أهدافها.

المطلب الثاني: تدابير بناء الثقة وتطورها .

المطلب الثالث: نهاية الحرب الباردة وأثرها على تفعيل إجراءات بناء الثقة في العلاقات

الدولية.

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الحلف الأطلسي، دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتحديات الأمنية في المتوسط.

المبحث الأول: الحلف الأطلسي نشأته وتطوره.

المطلب الأول: تأسيس الحلف ونظامه المؤسساتي.

المطلب الثاني: الحلف الأطلسي والتحول في الآليات والمقاصد.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: التحديات ذات الطابع السياسي والعسكري.

المطلب الثاني: التحديات ذات الطابع الاقتصادي.

المطلب الثالث: التحديات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: تدابير بناء الثقة آلية لتبديد الريبة و المخاوف في المتوسط.

المبحث الأول: اثر تحول الأمن على تجسيد التقارب بين الأطلسي وشركائه الجنوبيين.

المطلب الأول: المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط.

المطلب الثاني: مسار إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي.

المطلب الثالث: التعاون العلمي والدبلوماسي بين الحلف وشركائه الجنوبيين.

المطلب الرابع: التعاون العسكري وإدارة الكوارث الطبيعية والطوارئ في المتوسط.

المبحث الثاني: إجراءات بناء الثقة في المتوسط بين الفرص والقيود.

المطلب الأول: الأمن والاستقرار في المتوسط كهدف بين الناتو وشركائه في الحوار.

المطلب الثاني: الانهيار العربي ، التفوق الإسرائيلي ، عوائق في بناء الثقة.

المطلب الثالث: إشكالية تعدد المبادرات و الحوارات الأمنية الخاصة بالفضاء المتوسطي.

المبحث الثالث: تأثير تدخل الناتو في ليبيا على علاقته مع شركائه الجنوبيين.

المطلب الأول: التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا.

المطلب الثاني: موقف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من التدخل.

المطلب الثالث: مستقبل العلاقة بين الحلف ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.

خلاصة الفصل الثالث

خاتمة

مقدمة

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحدوث تحولات قيمية و معيارية في العلاقات الدولية، وباعتبار هذه الأخيرة هي تلك العلاقات ذات الطبيعة السياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وأثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة، وقد تأخذ هذه العلاقات أشكال النزاع أو التعاون، أين يعتبر هذا الأخير كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول تحقيق الأمن والسلم والتقليل من العلاقات الصراعية بين وحدات النظام الدولي.

يتميز البحر الأبيض المتوسط بموقع جغرافي مميز في الخارطة السياسية في العالم، ويتميز بسمات عديدة جعلت منه مركزا إستراتيجيا بارزا في الساحة العالمية ومسرحا للصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية طيلة الفترة الممتدة بين سنوات 1945 و1990، وبدت منطقة المتوسط محل التهديد السوفياتي في المدركات الغربية، وما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى بدأ الإدراك الغربي فيما يتعلق بالتهديدات في التحول نحو مفاهيم جديدة لشكل ومحتوى الأمن في الفضاء المتوسطي ككل، حيث أضحت التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعديد من دول جنوب المتوسط مصدرا للعديد من الأخطار والتهديدات والتي تمثل تحديا لأمن الجماعة الأورو-أطلسية.

ولغرض احتواء المخاطر والتهديدات الموجودة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط من هجرة غير شرعية وجريمة منظمة وإرهاب وكذلك خطر امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من

التحديات، شرع الحلف الأطلسي في تبني مقاربة تعاونية شاملة تتوافق مع تطور المفهوم الإستراتيجي للحلف والذي يربط الأمن الأورو-أطلسي بالأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي عامة.

انطلاقاً من أهمية ومكانة البحر المتوسط وكذا ارتباط الأمن الأورو-أطلسي بالأمن المتوسطي، ظهرت العديد من المبادرات الأمنية المهمة بتحقيق الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي، وكان الحلف الأطلسي من بين المبادرين والمهتمين بهذه المنطقة الجيوستراتيجية، إذ تبني برنامج الحوار المتوسطي القائم على إقامة علاقات شراكة ثنائية عبر التشاور السياسي والتعاون العملي بهدف تبديد الريبة والشك الموجودة بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط ونظرائهم في الحلف الأطلسي، لكن التوجه الجديد الذي تبناه الحلف في التعامل مع التطورات الحاصلة في البيئة الأمنية جنوب المتوسط بفعل الحراك الشعبي في العديد من الدول العربية من خلال اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في الأزمة الليبية يتناقض مع المقاربة التعاونية التي انتهجها الحلف في التعامل مع التحديات والأخطار الأمنية الموجودة في الفضاء المتوسطي منذ أن صوب اهتمامه نحو جناحه الجنوبي سنة 1994.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في الحديث عن قضية إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي ، و تعتبر من أهم التدابير التي تسعى دول ضفتي المتوسط إلى إرسائها، وتزداد أهمية الحديث عن هذه التدابير مع ارتباطها بمنطقة ذات أهمية جيوسياسية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، إلى جانب كون الموضوع يسلط الضوء على أهم فاعل في هذه المنطقة وكذا استراتيجياته و هو حلف شمال الأطلسي ، إضافة إلى تسليط الضوء على التأثيرات التي تولدت عن تدخل الأطلسي في ليبيا و انعكاساتها المستقبلية على علاقات الحلف مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط .

أسباب اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيارنا للموضوع إلى:

- أ- مبررات موضوعية: من أهم المبررات الموضوعية لاختيار الموضوع ما يلي:
 - بروز التهديدات الجديدة بشكل كبير في الفضاء المتوسطي وهذا ما يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة.
 - محاولة كشف أهمية إجراءات بناء الثقة في تبيد الشك والريبة بين الحلف الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.

- دراسة التوجهات الأمنية الجديدة للحلف الأطلسي في الفضاء المتوسطي وموقع دول الضفة الجنوبية للمتوسط من الترتيبات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

ب- مبررات ذاتية:

من أهم الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع ما يلي:

- اهتمامي بالبحث في المبادرات والترتيبات الأمنية في الفضاء المتوسطي خاصة تلك الصادرة من جانب الحلف الأطلسي .

- محاولة تقديم قيمة مضافة لما كتب حول علاقة الحلف الأطلسي مع جيرانه في الضفة الجنوبية للمتوسط.

- الاهتمام بقضايا وطني خاصة مع ارتباط بلدي بتعاون متميز مع الحلف الأطلسي .

أدبيات الدراسة:

تحظى الدراسات حول الفضاء المتوسطي باهتمام كبير لدى مراكز البحث المتخصصة ومعاهد الدراسات الأمنية في الدول الأوروبية، لذلك فأغلب الدراسات التي تناولت القضايا الأمنية في المتوسط كانت باللغتين الانجليزية والفرنسية، في المقابل نجد قلة الأدبيات التي تتناول قضايا الفضاء المتوسطي باللغة العربية، ومن أهم الدراسات المتوفرة

- دراسة باللغة الفرنسية للأستاذ إبراهيم اسعيدي والموسومة بـ " **quel rôle pour l'OTAN dans la prévention et la gestion des crises en méditerranée et au moyen-orient**"، والتي تتناول دور حلف الناتو في مجال الإدارة والوقاية من الأزمات التي تعرفها منطقتنا المتوسط والشرق الأوسط، ومن بين الأزمات التي تطرقت إليها الدراسة قضية الصراع العربي -الإسرائيلي ، إلى جانب قضية الصحراء الغربية والنزاع حول مدينتي سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا، بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي يتساءل المؤلف عن إمكانية الناتو في أن يصبح فاعل سلام في الشرق الأوسط، وعن القضية الصحراوية بأية طريقة يمكن للناتو أن يساهم في إدارتها، أما النزاع حول المدينتين المغربيتين يطرح سؤال عن أي دور يلعبه الحلف في هذا النزاع خاصة وأن الأمر يتعلق بدولة عضو في الحلف في مواجهة دولة شريكة للحلف.

- كتاب جماعي تحت إشراف الأستاذ إبراهيم اسعيدي باللغة الفرنسية والذي يحمل عنوان " **L'OTAN et le Maghreb**"⁽¹⁾ ، الكتاب يتناول دور حلف الناتو في الفضاء المغاربي، والذي اخذ حيزا مهما في الاستراتيجيات الامنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركزت الدراسة على دور حلف الناتو في بيئة إقليمية متغيرة من

جهة ، ومن جهة أخرى تم التركيز على تناول الاحتياجات السياسية والعسكرية للدول المغاربية في ظل التعاون مع الحلف في مجال الدفاع والأمن.

• دراسة الأستاذ عبد النور بن عنتر باللغة الإنجليزية والموسومة بـ "NATO's

Contribution to Confidence- and Security- Building in the

Maghreb" وتناول في هذه الدراسة المقاربة المفاهيمية لتدابير بناء الثقة والأمن،

بالإضافة إلى تناول نموذج إجراءات بناء الثقة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وتحدث عن دور حلف شمال الأطلسي في إرساء تدابير بناء الثقة في الفضاء

المغاربي، كما تناول دور الحلف في تحقيق الاستقرار في هذا الفضاء .

• هناك دراسة باللغة العربية للأستاذ عبد النور بن عنتر تحت عنوان : " البعد

المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي" والذي يتطرق فيه إلى

التحولات التي عرفها مفهوم الأمن في زمن العولمة، كما يتناول الكتاب بصورة مركزة

الحوارات الأمنية الأورو- أطلسية انطلاقا من أهدافها الخفية وانعكاساتها على الأمن

القومي الجزائري في ظل التنافس الفرنسي - الأمريكي في منطقة المغرب العربي،

بالإضافة إلى إشكالية إجراءات بناء الثقة والأمن في المتوسط.

• توجد دراسة لأشرف محمد كشك و الموسومة بـ: "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة

إلى تدخل في الأزمات العربية"، و قد تناولت الدراسة موضوع التدخل في

إستراتيجيات الحلف ومن بينها التدخل الأطلسي في الأزمة الليبية والتأثيرات الناجمة

عن هذا التدخل على قضايا الأمن القومي العربي، إلى جانب تناول التهديدات التي تواجه مصالح أعضاء الحلف .

إن هذه الدراسات السابقة تناولت دور إجراءات بناء الثقة في تبديد الصورة السلبية للحلف الأطلسي في دول الضفة الجنوبية على مستوى الفواعل الرسمية وغير الرسمية، فالقيمة المضافة لهذه الدراسة هي تقييم مدى نجاح هذه التدابير في تصحيح صورة الحلف خاصة بعد تدخله العسكري في ليبيا سنة 2011.

المشكلة البحثية:

سنحاول من خلال بحثنا هذا دراسة قضية إجراءات بناء الثقة بين الحلف الأطلسي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط مع البحث عن أسباب و دوافع تبني هذه المقاربة الأمنية المتوسطة و مدى فعالية أبعادها الجيوسياسية و الإستراتيجية في إحداث هذا التقارب بين حلف شمال الأطلسي و دول الضفة الجنوبية، و هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى حققت إجراءات بناء الثقة للحلف الأطلسي أهدافها في ظل التباين الموجود بين ضفتي المتوسط في مدركات التهديد ؟

و من اجل معالجة هذه الإشكالية و حصر الموضوع ، ارتأينا إلى إدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

✓ كيف يسعى حلف الأطلسي إلى احتواء التهديدات الجديدة ، و هل درجة التهديد

متكافئة بين الطرفين؟

✓ ما سر و حقيقة اهتمام الحلف الأطلسي بأمن المتوسط؟

✓ هل هناك حقيقة تعاون و تقارب بين الطرفين أم هناك سيطرة و هيمنة من طرف

الأطلسي على دول الضفة الجنوبية؟

✓ ما حجم تأثير تدخل الناتو في ليبيا على مستقبل العلاقات بين الطرفين؟

حدود الإشكالية:

تتمثل حدود الإشكالية في الجوانب التالية :

أ- النطاق المكاني:

سنتناول موضوع إجراءات بناء الثقة المتبناة من طرف الحلف الأطلسي تجاه جيرانه

في جناحه الجنوبي للمتوسط، وتم التركيز في الدراسة على الدول الأعضاء في

الحلف الأطلسي وعلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط بجزئيه الشرقي والغربي، وبذلك

تتعلق الدراسة بطرف يقوم بصياغة المبادرة والمتمثل في الحلف الأطلسي، وطرف

يتلقى المبادرة وينفذها وتمثله الدول العربية.

ب- النطاق الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2012، أي من بداية الاهتمام الأطلسي بجناحه الجنوبي وشروعه في تبني مقاربة تعاونية مع الدول الواقعة في هذا الجناح إلى غاية تدخله العسكري في الأزمة الليبية.

فرضيات الدراسة:

تعتبر الفرضية إجابة مؤقتة على سؤال البحث تصاغ بشكل يستطيع الباحث التأكد من صحتها عن طريق الاختبار، لكل ظاهرة سبب، فلا شك أن فترة ما بعد الحرب الباردة اتسمت بتصلب عود التكتلات الدولية و الإقليمية و الذي أملتة المصلحة المشتركة و الفردية، و لفهم أعمق و أدق في تناول الموضوع يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

✓ إن التحول والتوسع في مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، أدى إلى تبرير التوجهات الأطلسية تجاه جناحه الجنوبي.

✓ السياسات الأمنية الأطلسية - المتوسطة نابعة من وعي مزدوج من الطرفين بحجم تحديات التهديدات الجديدة.

✓ زوال التهديد الشيوعي هو الدافع لحدوث تغيير في العقيدة الامنية لحلف الأطلسي.

✓ أحداث 11 سبتمبر 2001 عجلت بحدوث تقارب بين الحلف الأطلسي و دول

الضفة الجنوبية للمتوسط.

✓ التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا قد تكون له انعكاسات سلبية على النهج

التعاوني بين الحلف وشركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط.

الإطار النظري للدراسة:

المدرسة المثالية:

تتمثل نظرة المدرسة المثالية فيما يخص الأمن في الدعوة إلى إقامة مجتمع دولي قائم على القانون يعمل على حل الخلافات بطرق سلمية مع رفض استعمال القوة إلا في حالات انتهاك القانون الدولي.

المقاربة الواقعية للأمن: تركز المقاربة الواقعية في تناولها لموضوع الأمن على الأمن القومي الذي يشكل رهانا أساسيا للدولة وبقائها، كما تركز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة وتوازن القوى والمعضلة الأمنية.

المقاربة الليبرالية: تقوم هذه المقاربة على إيلاء أهمية خاصة للمؤسسات والمنظمات الدولية ودورها في التقليل من النزاعات والحروب، و تستشهد المقاربة الليبرالية بالمؤسسات التي حققت نجاحات في مجال الأمن و الاستقرار الإقليمي على غرار الاتحاد الأوربي و الحلف الأطلسي .

النظرية البنائية: تقوم هذه النظرية على فهم الآخر من خلال فعل اللغة، واستخدمنا لهذه النظرية يساعدا على فهم التصور الأمني الأطلسي القائم على خطاب تهديدات الجنوب.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا الاعتماد على المناهج الآتية:

المنهج التحليلي: ومؤداه تفتتت الكل إلى الأجزاء، وتقويم الأجزاء لاختبار فرضيات معينة والوصول إلى نتائج جيدة، ففي ظل العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها العلوم السياسية يتم فيه تفتتت الكل إلى أجزاء على المستوى الواقعي، وقد استخدمنا هذا المنهج بدراسة وتحليل العلاقة الموجودة بين ضفتي المتوسط التي تمثل أجزاء من الفضاء المتوسطي الذي يمثل الكل.

منهج تحليل النظم: هي عملية منهجية لتفكيك وتجزئة هيئات ومؤسسات ما، وذلك بهدف البحث عن فهم الأجزاء ومكونات الهيئات، كيف تعمل هذه المكونات وأدوارها، وقد استعملنا هذا المنهج هنا بتفكيك هياكل الحلف الأطلسي ودراسة كل هيكل في عمل الحلف ككل.

المنهج التاريخي: وظيفة هذا المنهج هي وضع الظاهرة في محيطها والظروف التي ظهرت فيها، والغرض من استخدامه هو استحضار الظروف التي ظهرت فيها تدابير بناء الثقة في فترة الحرب الباردة وكيف ساهمت في تبديد سوء الفهم بين دول المعسكرين.

تبرير خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناولنا الأطر و المقاربات النظرية و المفاهيمية للأمن و تدابير بناء الثقة في

المتوسط من خلال المباحث التالية:

ففي **المبحث الأول** تناولنا الفضاء المتوسطي بين المفهوم الجغرافي و الاستراتيجي و قمنا بتخصيص **المطلب الأول** لتحديد المتوسط جغرافيا أما **المطلب الثاني** فخصصناه لتحديد المتوسط كفضاء استراتيجي ،أما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه مفهوم الأمن و تحولاته في إطار منظورات العلاقات الدولية ،من خلال **المطلب الأول** حددنا التصور المفهومي للأمن و التهديد ،و في **المطلب الثاني** تناولنا المقاربات التقليدية للأمن أما **المطلب الثالث** فخصصناه للمقاربات الجديدة لمفهوم الأمن ،وختمنا هذا الفصل **بالمبحث الثالث** الذي تناولنا فيه مفهوم تدابير مفهوم بناء الثقة و السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، ففي **المطلب الأول** تناولنا مفهوم تدابير الثقة و شروطها و أهدافها أما **المطلب الثاني** فتناولنا فيه تطور تدابير بناء الثقة ، أما في **المطلب الثالث** تطرقنا إلى نهاية الحرب الباردة و أثرها على تفعيل إجراءات بناء الثقة في العلاقات الدولية ، و ختمنا الفصل بملخص.

ثم عرجنا في **الفصل الثاني** على تناول الحلف الأطلسي ، دول الضفة الجنوبية للمتوسط و التحديات الأمنية في المتوسط ، ففي **المبحث الأول** تطرقنا إلى تأسيس الحلف و أهدافه و كذا نظامه المؤسسي و في **المطلب الثاني** تناولنا التحول في الآليات و المقاصد التي تأسس من أجلها الحلف وانتقلنا بعدها إلى **المبحث الثاني** لتناول التحديات الأمنية في المتوسط وخصصنا **المطلب الأول** للتحديات ذات الطابع السياسي و العسكري و **المطلب الثاني** للتحديات ذات الطابع الاقتصادي و **المطلب الثالث** للتحديات ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي ،وختمنا الفصل بملخص.

وانتقلنا إلى **الفصل الثالث** الذي عنوانه بتدابير بناء الثقة آلية لتبديد الريبة و المخاوف في المتوسط ،وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ففي **المبحث الأول** تناولنا اثر تحول الأمن على تجسيد التقارب بين الأطلسي و شركائه الجنوبيين ،ففي **المطلب الأول** تناولنا المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط و في **المطلب الثاني** تناولنا مسار إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، وفي **المطلب الثالث**:خصصناه للتعاون العلمي و الدبلوماسي بين الحلف و شركائه بين الضفة الجنوبية للمتوسط، أما **المطلب الرابع** فخصصناه للتعاون العسكري و إدارة الكوارث الطبيعية و الطوارئ في المتوسط .

فالمبحث الثاني تناولنا فيه إجراءات بناء الثقة في المتوسط بين الفرص و القيود ،بالنسبة **للمطلب الأول** تناولنا فيه الأمن و الاستقرار في المتوسط كهدف بين الناتو و شركائه في الحوار ،أما بالنسبة **للمطلب الثاني** فتناولنا فيه عوائق بناء الثقة و المتمثلة أساسا في الانهيار العربي و التفوق الإسرائيلي .

ثم انتقلنا الى **المطلب الثالث** و من خلاله تطرقنا إلى إشكالية تعدد المبادرات و الحوارات الأمنية في المتوسط.

أما بالنسبة **للمبحث الثالث** فخصصناه لتأثير تدخل الناتو في ليبيا على علاقاته مع شركائه الجنوبيين ،ففي **المطلب الأول** تناولنا التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا أما **المطلب الثاني** فتناولنا فيه موقف الفواعل الرسمية و غير الرسمية من هذا التدخل، و في **المطلب الثالث**

تتولنا مستقبل العلاقة بين الحلف الأطلسي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط ،وختمنا هذا

الفصل بخلصة .

وختمنا الدراسة بخاتمة احتوت على مجموعة من الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الأول:

الأطر والمقاربات النظرية
والمفاهيمية للأمن وتدابير
بناء الثقة في المتوسط

تمهيد

يثير مفهوم الفضاء المتوسطي الكثير من الضبابية و الغموض ، فعلى الرغم من الاستخدام الكبير لهذا المفهوم في الأدبيات و الدراسات التي تناولت هذا الفضاء، إلا أنه ليس هناك إجماع على تعريفه و تحديده خاصة من الناحية الجيوستراتيجية .

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي لم يقع الإجماع عليها من طرف المهتمين و المختصين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ، هذا ما أثار الكثير من النقاشات والمراجعات حول مفهومه و أبعاده و مستوياته ، إلى جانب هذا نجد بروز ما يسمى بتدابير بناء الثقة التي تمثل إحدى أهم المقاربات التي تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار.

من خلال هذا الفصل سنحاول تناول مختلف الأطر و المقاربات النظرية و المفاهيمية للأمن و تدابير بناء الثقة في الفضاء المتوسطي.

المبحث الأول:الفضاء المتوسطي بين المفهوم الجغرافي والاستراتيجي.

يعتبر البحر المتوسط من أكبر الفضاءات في العالم من حيث التعدد والتنوع الذي يحتوي عليه، سواء من حيث التقاطع بين ثلاث قارات (إفريقيا، أوربا، آسيا)، أو من جانب التعدد الديني و الثراء الحضاري، وبقدر التعدد والتنوع كان المتوسط فضاء للاختلاف و اللاتجانس على الصعيد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، من هذا المنطلق نرى من الأهمية بمكان، أنه لابد من تحديد الفضاء المتوسطي بالاستناد إلى المعيار الجغرافي و المعيار الاستراتيجي.

المطلب الأول: تحديد المتوسط جغرافيا

يعتبر البحر الأبيض المتوسط بحرا مغلقا إذ يتوسط ثلاث قارات متداخلة وهي إفريقيا، أوروبا واسيا، ومن خلال موقعه هذا أطلقت عليه تسمية المتوسط، وأصلها باللغة اللاتينية كلمتين هما (medus) أي المتوسط و (terra) أي الأرض⁽²⁾، عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فبعد سقوط قرطاج أطلق عليه الرومان تسمية (Mare Nostrum)⁽³⁾، والتي تعني بحرنا و هذه التسمية تعود أساسا إلى السيطرة الكاملة للإمبراطورية الرومانية على البحر المتوسط ، و أطلق عليه الأتراك تسمية أكدينيز (Akdeniz) و التي تعني البحر الأبيض أما بالنسبة للأمازيغ فسموه ايلال اغراكال (Ilel Agrakal) والتي تعني البحر بين الاراضي⁽⁴⁾ .

يقع البحر المتوسط بين خطي عرض 30° ، 46° شمالا وخطي طول 5.50° غربا 36° شرقا، ويبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 3540 كلم أما عرضه من الشمال إلى الجنوب فيبلغ حوالي 800 كلم في المنطقة المتواجدة بين الشواطئ الجزائرية وشواطئ جنوة ، وأصغر عرض للمتوسط يتواجد بين الشواطئ المغربية والاسبانية 13 كلم⁽⁵⁾، وتبلغ مساحة المتوسط حوالي 2.510.000 كلم²،

(1) عبد الحق زغدار، "إشكالية الأمن في المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، الجزائر : جامعة باتنة، 2008/2009، ص.141.

(³) Abdennour Bentantar, Les perception arabe et européenne de la méditerranée, in, *aire régionale méditerranéenne*, paris, UNESCO, 2001, p.77.

(⁴) Mer Méditerranée, Obtenu sur site : www.fr.wikipedia.org. Le 10.01.2013)
(⁵) Abis Sebastien, « L'inaltérable problématique méditerranéenne », Obtenu à partir de : <http://terrapolis.e.t.f.unblog.fr/files/2012/10/inalterable-problematique-mediterranee-fevrier-2004.pdf>.

وهناك من يعتبر البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 448000 كلم جزءا من البحر الأبيض المتوسط.

وينقسم البحر المتوسط إلى جزء شرقي وآخر غربي مفصولين بواسطة سلسلة جبلية تحت الماء تمتد بين صقلية وتونس⁽⁶⁾ وتبلغ مساحة المتوسط الشرقي حوالي 1650000 كلم أما المتوسط الغربي فتقدر مساحته بـ 850000 كلم²، يتميز البحر المتوسط باحتوائه على العديد من المنافذ التي يتصل بها مع البحار والمحيطات ففي المتوسط الغربي يفتح على المحيط الأطلسي عبر أعمدة هرقل أو ما يسمى اليوم بمضيق جبل طارق، أما في المتوسط الشرقي فيوجد مضيقا البوسفور والدردينيل اللذان يتصل بهما المتوسط في الجهة الشمالية الشرقية مع البحر الأسود وبالنسبة للجناح الجنوبي فيتصل البحر المتوسط مع البحر الأحمر مع قناة السويس⁽⁷⁾.

بالنسبة لمصادر مياه البحر المتوسط عديدة تتنوع بين مياه البحر الأسود ومياه المحيط الأطلسي وكذلك مياه أكبر الأنهار الموجودة في إفريقيا وأوروبا كنهر النيل ونهر البو الإيطالي ونهر الرون الفرنسي ونهر ابرو الاسباني⁽⁸⁾.

" مجلة أبحاث - هاشم كاظم صبيحي، "الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط - دراسة في الجغرافيا السياسية" ⁽⁶⁾ ميسان، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2010، ص. 04.

⁽⁷⁾ Yves Lacoste, géopolitique de la méditerranée, Armand Colin, paris, 2009, p.17. (1) المرجع نفسه، ص. 05.

منذ القدم وعلى مر التاريخ شكل المتوسط أنموذجا للتنوع والثراء في مختلف المجالات والميادين، ففي دول المتوسط نشأت العديد من الحضارات الإنسانية مثل : اليونانية ، الفرعونية ، الرومانية والإسلامية وقد كان لهذه الحضارات الأثر البارز في الحضارة الإنسانية كما ساهم البحر المتوسط في نقل شعلة الحضارة بين الدول المطلة على شواطئه عن طريق الاحتكاك الثقافي و التواصل الحضاري والتجاري، تاريخيا بالنسبة للجزائريين يمثل البحر المتوسط مرادفا للغزو الاستعماري ، لان احتلال الجزائر سنة 1830 كان عن طريق هذا البحر (9).

إلى جانب كون المتوسط بحر الترحال والسفر فهو أيضا مهد الديانات السماوية الثلاث (اليهودية ، المسيحية ، الإسلام)، تم إطلاق عدة تسميات على البحر المتوسط قديما إذ أطلق عليه الرومان اسم بحرنا أيام مجد وقوة الإمبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر عليه، كما أطلق عليه العرب اسم البحر الشامي والمغربي ، وكان اليونانيون أول من أطلق اسم المتوسط نظرا لموقعه الذي يتوسط ثلاث قارات من جهة الشرق آسيا ومن جهة الشمال أوربا ومن جهة الجنوب أفريقيا(10)

إن معظم الكتابات المهمة بالدراسات المتوسطية تعرف الدول المتوسطية استنادا إلى المعيار الجغرافي على أنها كل دولة لها سواحل مطلة على البحر المتوسط، غير أن هذا

(9) Aomar Baghzouz , du processus de Barcelone à l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie ,*outre terre* ,n°23 , 2009/3 ,p. 139.

(حسن أبو سمور، حامد خطيب، *جغرافية الموارد المائية*، ط1، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص.200.¹⁰

التعريف لدول البحر المتوسط والذي يعتمد على المعيار الجغرافي يواجه بعض الإشكاليات عند تطبيقه على بعض الدول مثل يوغسلافيا الاتحادية التي شهدت انقساماً إلى عدة جمهوريات وبالتالي يكون البحث هنا عن أية دولة من تلك الجمهوريات التي تتمتع بصفة المتوسطية، ونفس الإشكال يطرح بالنسبة للدول المطلة على البحر الأسود، هل هي دول متوسطية أم لا؟⁽¹¹⁾، لكن السؤال المطروح هل البحر الأسود هو جزء من البحر المتوسط؟ الكثير يجزم أنه ليس جزءاً منه وذلك بسبب انفصاله عن المتوسط الشرقي عن طريق المضائق التركية (البوسفور و الدردنيل) وكذا بحر مرمرة، فمضيق الدردنيل يبلغ طوله 60 كلم و عرضه يتعدى الكيلومتر في بعض الحالات، لو كان البحر الأسود جزءاً من المتوسط لكانت الدول المشاطئة له هي دول متوسطية، ففي هذه الحالة لكان الاتحاد السوفياتي سابقاً دولة متوسطية فلو كانت هذه حقيقة لطالب الاتحاد السوفياتي بترك المتوسط للمتوسطيين، وهذا ما يعني إقصاء الولايات المتحدة من تواجدها في المتوسط عبر الأسطول السادس (12).

وإذا تم الاعتماد على المعيار الجغرافي في تحديد الدول المتوسطية فهناك واحد وعشرون دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط وهذه الدول هي: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، مصر، سوريا، لبنان، إسرائيل، فلسطين، تركيا، قبرص، مالطا، إيطاليا،

أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والثقافية، السياسة الدولية، العدد (11)

129، يوليو 1997، ص. 44.

(12) Claud Nigoul, la méditerranée : mythes et réalités , Obtenu sur site : www.cairn.info/revue -l-europe -en-formation-2010-2-htm , p. 11. le 25/02/2013.

، سلوفينيا ، كرواتيا ، البوسنة والهرسك، اليونان ، ألبانيا ، يوغسلافيا الفيدرالية ، اسبانيا ، فرنسا ، إضافة إلى مجموعة من الجزر كالجزيرتين الايطاليتين سيردينيا و صقلية و جزر البليار الاسبانية و جزيرة كورص الفرنسية ،(للتوضيح أكثر انظر الملحق- رقم 1).

ما يميز الفضاء المتوسطي هو التباين من حيث المستوى الاقتصادي بين ضفتيه ،فالضفة الشمالية تمتاز دولها بمستوى اقتصادي متطور في كل المجالات ، بالمقابل تعاني دول الضفة الجنوبية تخلفا و عجزا كبيرا في مختلف النشاطات الاقتصادية ، كما لا زالت تعاني من مشاكل تنموية و اختلالات بنيوية ، أثرت على حالتها التنموية (13).

المطلب الثاني:المتوسط كفضاء استراتيجي

كان البحر الأبيض المتوسط ولا يزال يشكل أهمية كبرى في العلاقات الدولية ، فمنه جاءت جيوش القوى الاستعمارية للغزو واحتلال دول الضفة الجنوبية للمتوسط ومنه كذلك بدأت أولى إرهابات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وذلك عندما أعلن الرئيس الأمريكي ترومان "Harry Truman" في 12 مارس 1947 عن تقديم الدعم

(13) Azzouz kerdoun, *La Sécurité en Méditerranée: défis et stratégies*, edition published ,1995 ,p .87.

والمساعدة للحكومة الشرعية في اليونان لتمكينها من مواجهة الخطر الشيوعي الذي بدأ في البروز في هذا البلد.

فكما كان البحر المتوسط شاهدا على ميلاد حقبة تاريخية من العلاقات الدولية - الحرب الباردة -، شهد كذلك على نهاية هذه المرحلة من العلاقات الدولية بجزيرة مالطا في اللقاء الذي جمع بين الرئيس الأمريكي جورج بوش "George Bush" و الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف "Mikhail Gorbachev" وذلك يومي 2-3 ديسمبر 1989، وهذا الاجتماع أفضى إلى إرساء حقائق جديدة في العلاقات الدولية أهمها⁽¹⁴⁾ :

1- الإعلان عن نهاية الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي.

2- نهاية المنافسة الإقليمية في البحر المتوسط وبداية عهد الهيمنة الأطلسية فيه.

تكمن أهمية البحر المتوسط من الناحية الإستراتيجية في تحكمه في المضائق الهامة في الملاحة الدولية مثل مضيق جبل طارق بين إسبانيا والمغرب و مضيق البوسفور والدرديل في تركيا وقناة السويس في مصر التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر .

هذه الميزة الخاصة للبحر المتوسط جعلت منه محل اهتمام العديد من الباحثين فنجد الباحث الأمريكي ألفريد ماهان (Alfred Mahan) و الباحث الانجليزي هالفورد جون

(نجاح عبد الفتاح الريس، الحوار الأطلنطي - المتوسطي، الأمن الجماعي والاحتواء الإيجابي للمشكلات الأمنية في ¹⁴)
المتوسط ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية ، مصر: العدد، 1، 2008، ص 6

ماكيندر (Halford John Mackinder) و الذي قام بتقسيم العالم جيوبولوتيكيًا إلى أربعة أقسام رئيسية و هي:

- ✓ قلب الأرض: يحتوي على أوربا الشرقية و روسيا .
 - ✓ الجزيرة العالمية: و تشمل القارات الثلاث المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.
 - ✓ الهلال الداخلي: و يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند و الصين، و يتواجد هذا الهلال بين قلب الأرض و الهلال الخارجي.
 - ✓ الهلال الخارجي: و يضم بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا و استراليا.
- وبناء على هذا التقسيم أقام ماكيندر معادلته الشهيرة : من يحكم شرق أوربا و يسيطر على قلب الأرض ،ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، و بناء على هذا التصور فان موقع البحر المتوسط ذو أهمية خاصة نتيجة توسطه الجزيرة العالمية ،ومنه فان من يسيطر عليه سوف يحكم سيطرته على العالم .

كما يعد البحر الأبيض المتوسط أهم طريق تجاري تنقل عبره المواد الاولية والطاقوية) للتوضيح اكثر انظر الملحق رقم 2) التي تستخدمها الدول الأوروبية والولايات

المتحدة في صناعاتها ،فحوالي 50 % من النفط الذي تستهلكه أوروبا يمر عبر البحر المتوسط و توفر الجزائر حوالي 70% من الحاجات النفطية الاسبانية⁽¹⁵⁾ .

فالمتوسط يتميز بأهمية كبرى من الجانب الاستراتيجي نتيجة الموارد والموقع الذي يتميز بهما إلى جوانب دخول الفواعل غير متوسطة للتنافس على هذه المنطقة ، فكان الفضاء المتوسطي ساحة تجاذب وسجال بين الشرق والغرب طيلة فترة الحرب الباردة ، وعلى الرغم من نهاية هذه الأخيرة إلا أن التقاطع الواسع لمصالح الكبار والصغار ما يزال محتتما ، والدليل على هذا القرار الروسي الخاص بإنشاء قوة بحرية دائمة في المتوسط بعد فقدانها لأحد حلفائها في المنطقة نظام معمر القذافي ، والتخوف من تمكن المعارضة المسلحة في سوريا من إسقاط حليفها في المنطقة نظام بشار الأسد وبالتالي تقوم المعارضة بإغلاق القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس وهي القاعدة الوحيدة التي تطل على مياه المتوسط، وبالتالي تصبح روسيا فقدت أهم قاعدة عسكرية مطلة على البحر المتوسط ، لكن المتتبع لمعالجة الملف السوري في إطار مؤتمر جنيف 1 و2 يدرك أن روسيا أدارت الملف السوري مع الغرب بامتياز في إطار توزيع القوة والمصلحة في هذه المنطقة الإستراتيجية وبالتالي فهي تسعى للمحافظة على هذه القاعدة العسكرية الهامة.

فالمتوسط هو الفضاء الجيواستراتيجي الذي شكل في الماضي مكانا للتفاعل بين الحضارات أصبح اليوم بحيرة أمريكية بامتياز من خلال أسطولها البحري الذي أصبح يراقب

⁽¹⁵⁾ Ronald D.Asmus, La Sécurité dans le bassin méditerranéen: nouveaux défis et nouvelles tâches. Obtenu a partir du site : www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm. le 20/02/2013.

المنطقة من شرقها إلى غربها وأصبحت الدول العربية واقعة تحت سلطة الأمر الواقع الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي الخضوع لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية⁽¹⁶⁾.

إن الاهتمام الأمريكي بالبحر الأبيض المتوسط لم يكن وليد اليوم وإنما كان زمن الحرب الباردة عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مجموعة من القواعد العسكرية في المتوسط لكي تكون سندا للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي مما يعزز السيطرة الأمريكية على الفضاء المتوسطي لأهميته الاستراتيجية⁽¹⁷⁾، (للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم 3) .

بالرغم من الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، يواجه الفضاء المتوسطي صعوبة في اعتباره إقليما واحدا، ويتفرع إلى أقاليم فرعية والتي تمتد الى خارج النطاق الجغرافي التقليدي للمتوسط عبر شبكات تفاعل مع أقاليم فرعية حسب تقسيم ف.أتينا (F.Attina) (18):

✓ الإقليم "الأورو-إفريقي" المتوسطي (يضم الاتحاد الأوربي و شمال افريقيا)

✓ الإقليم المتوسطي للبحر الاسود "البحر القزويني" (يضم أوروبا ،الشرق الاوسط و

شرق آسيا)

✓ الإقليم المتوسطي الأمريكي (يضم خليج المكسيك و بحر الكارييب)

(سعيد الهوسي ، مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية، المجلة العربية العلوم السياسية ،¹⁶ العدد، 33 ، شتاء 2012، ص 32.

(2) المرجع نفسه ، ص 33.

(زهيرة حواس ، الحوارات الأمنية في المتوسط : احتواء أم اطار لهندسة إقليمية ؟ - دراسة حالة الحوار المتوسطي¹⁸ - الإطلسي - ، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير في العلوم السياسية ،الجزائر : جامعة باتنة ، 2011 ، ص 63.

✓ الإقليم المتوسطي لشرق آسيا (يضم بحر اليابان، البحر الأصفر و بحر شرق

الصين)

انطلاقاً من هذا التقسيم يمكن القول أن العوامل التي تحدد الإقليم المتوسطي تعود بالأساس إلى العوامل السياسية و الاقتصادية و الامنية المرتبطة بمصالح و أهداف الفاعلين الدوليين ، وليس بالاستناد إلى العوامل الموضوعية المتمثلة في التاريخ و الجغرافيا.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وتحولاته في إطار منظورات العلاقات الدولية.

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل بين الدارسين و الأكاديميين و المهتمين بحقل العلاقات الدولية ، وهذا الاختلاف يعود بالأساس إلى اختلاف المنطلق الذي ينطلق منه كل باحث، وكذلك الشيء المراد تأمينه، وكذا الوسائل و الأطراف المعنية به، فهناك من يربط الأمن بالدولة فقط وهناك من يربطه بالفرد و المجتمع .

وبحكم ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة، كان ضروريا أن يكون هناك تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن في ظل عجز التصورات التقليدية عن فهم الأبعاد والتحويلات الجديدة للأمن، فمن جهة، أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول

كالمنظمات الإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية، ومن جهة ثانية لم يعد الأمن متعلقا بحماية الدولة وحدها بل أصبح متعلقا أيضا بأمن الأفراد والمجتمعات، بعد أن حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة والتي لم تعد عسكرية فقط ، وإنما تعدت ذلك لتكون هناك مصادر أخرى غير تقليدية كالإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وانتشار الأمراض والأوبئة و الفقر والتلوث البيئي، والتي لا تستطيع القوة العسكرية للدولة وحدها مواجهاتها، خاصة وأنها تهديدات عبر وطنية وهلامية .

وقصد الاستيعاب و الإمام بمفهوم الأمن لابد من التطرق لأهم النقاشات و المقاربات التي تناولت موضوع الأمن في إطار حقل العلاقات الدولية.

المطلب الأول: التصور المفهومي للأمن والتهديد

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبيا، فما زال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات، ويتسع بتغير الأحوال الدولية، إضافة إلى أن الباحثين ما زالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه⁽¹⁹⁾.

1- مفهوم الأمن:

أ-**التعريف اللغوي للأمن:** تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق⁽²⁰⁾ ، وقد جاءت كلمة الأمن من: أمن، يأمن، أمنا، وأمانا، بمعنى وثق به واطمأن

، مجلة السياسة الدولية ، عدد 155 ، أبريل 2005، " عبد النور بن عنتر، " تطور الأمن في العلاقات الدولية¹⁹) ص.18.

إليه ولم يخف فهو آمن⁽²¹⁾، و يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ، فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار، وعدم الخوف، عدم الخيانة، الثقة، كما تعني هذه الكلمة أيضا الأمانة والصدق⁽²²⁾. كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله: "أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى"⁽²³⁾، وتأتي كلمة الأمن في اللغة من معنى "الطمأنينة وزوال الخوف"،⁽²⁴⁾ كما يرى الأصفهاني أن "أصل الأمن إنما يعود إلى ارتباطه بالإنسان باعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف"⁽²⁵⁾.

أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن "Sécurité" وهي كلمة مشتقة من اللاتينية "Securitas" وتعني عدم وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو تدمير هذه البنية⁽²⁶⁾.

أما في اللغة الانجليزية فكلمة "Security" تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان، والتحرر من الخطر والمخاطر⁽²⁷⁾.

(-) أمين هويدي، "العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن و الديمقراطية"، ط1، بيروت: دار²⁰ الشرق، 1991، ص.50.

(-) ابن منظور، "لسان العرب"، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003، ص.164.²¹

(-) محمد الأمين البشري، "الأمن العربي: المقومات والمعوقات"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،²² ص.18. 2000،

(-) مارتين غريفنتش تيري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008،²³ ص.78.

(-) علي الجهني، "الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة"، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص.66.²⁴

(-) أديب خضور، "أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي: واقع وأفاق تطويره"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم²⁵ الأمنية، 1999، ص.22، 23.

⁽²⁶⁾ **Le petit Larousse**, France; Edition Larousse, 2001, p.928.

إن هذه المقابلة بين الأمن والخوف، وردت في القرآن الكريم في ثلاث مواضع:

- " الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ " (28).

- " وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا " (29).

- " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به " (30).

ب-التعريف الاصطلاحي للأمن:

لقد تعددت التصورات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا، واختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد (31).

(أديب خضور، المرجع السابق ، ص.23.)²⁷

سورة قريش، الآية 4 .)²⁸

(سورة النور ، الآية 55 .)²⁹

(سورة النساء ، الآية 83 .)³⁰

حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، ورقة بحثية قدمت ضمن ()³¹ أشغال الملتقى الدولي الأول حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، يومي 29 و 30 أفريل 2008 ، ص.270.

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بمتغير التهديد أو واللأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون واللأمن insecurity والعكس صحيح⁽³²⁾، و في هذا الصدد يعرف مايكل ديون " Michael Dillon " الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرك من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و واللأمن، ما عبر عنه ديون بـ: (in)security⁽³³⁾. وهنا نظر ديون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن. و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (menace)، لذا فان كنيث وولتز " Kenneth Waltz " قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد.

كما يعرف باري بوزان " Burry Buzan " الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد

(32) Michel Dillon, "politics of security", London :Routledge, 1996 ,p.121. in:

<http://www.Routledge.com/books/search/12/1/2009>

عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري "، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، (33)

ومصدره وحدته⁽³⁴⁾.

عرف والتر ليبمان "Walter Lippman" الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها

الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها⁽³⁵⁾.

إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف والتر ليبمان للأمن هو الحفاظ على القيم

الأساسية للقيم الأساسية للجماعة.

لذا، فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول، صار المجتمع مرجعية الأمن لا

الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

3 - مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة:

إن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد أن تبدأ بتحديد مفهوم ومصادر التهديدات،

وذلك لعلاقة التأثير المتبادلة بين الأمن والتهديد.

3-1- مفهوم التهديد:

أ- مفهوم التهديد لغة: التهديد من الفعل هدد، يهدد، تهديدا، وتعني نية إلحاق الأذى

والضرر تجاه الآخرين⁽³⁶⁾. كما يعرف التهديد في القاموس الجديد للطلاب بأنه من الفعل

(- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع: ³⁴)

<http://www.geocities.com/adel.Zeggagh/links.html>.

³⁵) John Baylis and Steve Smith, "Globalization of World Politics", second edition, New York: Oxford university press, 2001, p. 255 .

(عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، "مجلة" ³⁶)
الفكر البرلماني، ع 6. (جويلية 2004)، ص. 177.

هدد، يهدد، تهديدا لغيره أي توعدده وأنذره بالعقوبة⁽³⁷⁾. أما قاموس اللغة الفرنسية Le petit Robert، فيعرف التهديد بأنه أسلوب يرسم به الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية، يجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به⁽³⁸⁾.

ب- مفهوم التهديد اصطلاحاً: يتعلق التهديد بكل ما يخل بالأمن، ويشكل هاجساً من الخوف⁽³⁹⁾.

المطلب الثاني: المقاربات التقليدية للأمن

لقد شكلت الظاهرة الأمنية اهتمام مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية منذ ظهورها إلى يومنا هذا، وبالرغم مما كتب حول المسألة الأمنية إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام معظم المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية.

1- المدرسة المثالية:

تعتبر المدرسة المثالية من أعرق وأقدم مدارس العلاقات الدولية، وقد برزت بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، خاصة في كتابات ليونارد وولف " Leonard Woolf " (1916)، وكذلك ألفرد زيْمَرْن " Alfrd Zimern " (1934)، وجاء

(علي بن هادية، بلحسن لبليس وآخرون، "القاموس الجديد للطلاب"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ³⁷ ص.1277.

(3) Paul Robert, *"Micro-poche Dictionnaire du français primordial"*, France: s.m.d, 1984, P.1702.

(سليمان عبد الله الحربي، *مفهوم الامن مستوياته و صفاته وتهديده*، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: مركز 1 الدراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008 ص ص.27، 28.

خطاب الرئيس الأمريكي "ويلسون" مؤازرا هذه المدرسة المثالية، وأصبحت المدرسة المثالية

لاحقا تستشهد بمبادئ ويلسون "Wilson" وترتكز عليها.⁽⁴⁰⁾

لقد عمل أنصار التيار المثالي وعل رأسهم راؤول دندوران (Raoul

Dandurand) على إبراز نظرتهم، فيما يخص الأمن، بالدعوة إلى إقامة مجتمع دولي قائم

على القانون، فالمثاليون يرفضون كذلك استعمال القوة ويفضلون استعمالها حصريا ضد

الدولة التي تنتهك القانون الدولي، فتحقيق السلم العالمي يكون برفض الحرب والعمل على

حل الخلافات بطرق سلمية، مع العودة إلى آلية التحكيم التي تمنح الدول فرصة إيجاد

مخرج قانوني بدل الدخول في الحرب المدمرة، فالمثالية تصورهما قائم على وجود نظاما

دوليا مقننا ومنظما يرتكز على أسس وقواعد القانون الدولي، تسوده العدالة، المساواة، السلم

والأمن⁽⁴¹⁾ إلا أن هذه الأفكار لم تمنع نشوب حرب عالمية ثانية أحدثت أضرارا كبيرة على

جميع المستويات، وقد مثلت هذه الحرب تحديا جوهريا دفع هذه النظرية إلى التراجع وقلص

من قدراتها التفسيرية، لأن الأساس الذي تركز عليه يتمثل في تحليل الظواهر الدولية من

منطلق ما يجب أن يكون وليس من منطلق ما هو كائن فعلا؟

وجاءت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتشهد عودة قوية لهذه المقاربة المعيارية، بعدما

تقلص دورها في ميدان العلاقات الدولية لعقود، وذلك عن طريق القانونيين والمحللين

⁽⁴⁰⁾ David, Charles – Philippe, *" la guerre et la paix, approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie "*, France: paris, presses de science politique, 2000, pp. 36-37

(إسماعيل صبري مفاد، "العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات"، مصر: المكتبة الأكاديمية، 1991،⁽⁴¹⁾

السياسيين أمثال سول مندلو فيتز (1991) "Saul Mendlovit" وريتشارد فلاك "Richard Flak" (1995)، الذين يرون أن مسألة الأمن مرتبطة أساسا بإقامة "حكومة عالمية" "Gouvernance globale" قائمة على قواعد القانون الدولي، وتقوم بهذه المهمة منظمة الأمم المتحدة وحسب مبادئ أنسنة العالم أي وفق مبادئ عالمية إنسانية.⁽⁴²⁾

2- المدرسة الواقعية:

أ- الجذور الفكرية للواقعية التقليدية :

يمكن التطرق إلى الجذور الأولى التي أرست الأفكار والأسس الفلسفية للواقعية التقليدية، والتي كانت عبارة عن نتاج فكري للعديد من المفكرين السياسيين والفلاسفة، ومن خلال التطرق لأفكار هؤلاء يمكننا استنتاج الأسس التي يركز عليها مفهوم الأمن التقليدي.

لقد شكلت الحرب بين إسبرطا وأثينا محور الدراسة التي قام بها ثيوسيديس "Thucydides" (400.460) قبل الميلاد، ليؤكد من خلالها أن سباق التسلح الذي كان على أشده والمتسبب في اندلاع الحرب، راجع لزيادة قوة أثينا فاعتبرت إسبرطا ذلك تهديدا لأمنها، فحذت حذوها، وبالتالي يعتبر سباق التسلح والزيادة في القوة العسكرية لإحدى الدول تهديدا لأمن جيرانها وسببا في نشوب الحرب.

دافع مكيافيلي "Machiavel" (1527-1469) في كتابته على مبدئه المتمثل في

تحرير السياسة من مبادئ الدين والأخلاق، والسماح باستعمال كل الوسائل حتى غير

⁽⁴²⁾ David, Charles – Philippe .*op cit* ,p. 39.

المشروعة لتحقيق الغاية، لذا فالغاية عنده تبرير للوسيلة المستعملة،⁽⁴³⁾ والغرض من السياسة هو المحافظة على القدرة السياسية للدولة وزيادة قوتها، وهو يرى وجود نوعين من الحروب: الهجومية والدفاعية، فالقوة حسبه هي الضمان الوحيد لبقاء الدولة واستمرارها.

يرى "توماس هوبز" T. Hobbes (1679-1588) بأن السيادة مطلقة نتيجة للعقد الاجتماعي الذي يؤدي إلى تنازل كلي للمحكومين لحقوقهم الطبيعية لصالح الحاكم، مقابل ضمان أمنهم⁽⁴⁴⁾، ورغم ذلك لا يمكن القضاء على الصراعات والحروب، فهي تبقى قائمة في ظل فوضوية النظام الدولي.

يرى "كارل فون كلاوسفيتز" C.V. Clausewitz (1833-1780) أن العلاقات الدولية ميدان لتنازع المصالح بين الدول، مما يجعل من الحرب شكلاً متطرفاً للتنازع بين المصالح الكبرى، فالحرب شكل للعمل السياسي والسياسة بدورها تحكم الحرب، لذلك يرى أن الحرب ما هي إلا استمرارية للعمل السياسي بدخول وسائل جديدة.⁽⁴⁵⁾

و يؤكد هانس مورغانثو "H. Morgenthau" (1980-1904) على مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية والتي تتمثل في:

✓ البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها واستمرارية بقائها، فجوهر السياسة هي المصلحة.

(ريمون حداد، "العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل 1) 53، ص. 2000 *لعولمة*"، بيروت: دار الحقيقة،

محمد كامل، " *النظم السياسية الدول والحكومات*"، بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص. ص.) ليلي⁴⁴ 463، 465.

55، 56) ريمون حداد، *مرجع سابق*، ص. ص. ⁴⁵

✓ يجب الابتعاد عن الأخلاق، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة.

✓ الآلية الوحيدة لبقاء الدولة والتي تحكم العلاقات الدولية هي ميزان القوى، حيث يرفض "مورغانثو" إدانة سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي، ويؤمن بأن الصراع دائم لأجل القوة ويفضل القوة.⁽⁴⁶⁾

يتقاسم ريمون آرون " R.Aron " (1905-1983) الأفكار نفسها التي دافع عنها "مورغانثو" فيما يخص الطرح الواقعي في العلاقات الدولية، حيث نجد أن آرون يأخذ بمبدأ توازن القوى للمحافظة على الوضع الراهن ويؤكد على التمييز بين السياستين الداخلية والخارجية، في حين تشهد السياسة الداخلية تمركزاً لسلطة استعمال العنف، بينما تشهد السياسة الخارجية، تعدد مراكزها ليصبح الهدف هو المحافظة على بقاء الدولة في المجتمع الدولي الفوضوي والذي يتميز بحرية اللجوء للقوة،⁽⁴⁷⁾ فخصوصية العلاقات الدولية تتميز بالحرب غير المتوقعة وبالسلم غير المستقر.

وعموماً فإن مفهوم الأمن لدى التقليديين مرادف للأمن القومي، نظراً للمأزق الأمني الذي تتعرض لها الدول بسبب فوضوية العلاقات الدولية، وبشكل مبسط فإن الأمن الوطني أو القومي هو "تأمين سلامة الدول من أخطار خارجية وداخلية أو انهيار داخلي"⁽⁴⁸⁾، فتعد

⁴⁶(160) المرجع نفسه، ص.

⁴⁷(161) المرجع نفسه، ص.

(عبد الوهاب، الكيالي، "موسوعة السياسة". ج1، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990، ص. ⁴⁸)

بذلك الدولة والقيم العليا المتمثلة في السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والترابية المقومات الواجب تأمينها وضمانها.

ومنه نجد أن الواقعية التقليدية قد أسست نظرتها الأمنية على جعل الدولة هي وحدة التحليل، مع العمل على كيفية المحافظة عليها في ظل عالم فوضوي وغير مستقر، وحمايتها كذلك من الأخطار المهددة لسيادتها ووحدتها الترابية.

ويمكن تعريف الأمن بغياب التهديدات والهشاشة، أو الانكشاف " La vulnérabilité"، حيث يمكن وصفه بأنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم هدف قابل للاختراق، فهو إذن الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل تقليصه ومواجهته ومن ثم، فإن الوضعية الأمنية بهذه الصورة، يمكن تقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع العسكري.⁽⁴⁹⁾

وترى الواقعية التقليدية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب، ويمكن الحل في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي، فالتهديد الذي يسعى المفهوم الواقعي لاحتوائه ذو طبيعة مادية، وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لأن الأمن هو "أمن دولة و بقائها"، وهذا التصور الذي حصر التهديدات المستهدفة لبقاء الدولة في الجانب العسكري فقط، جعل مفهوم الأمن محصورا كذلك في الجانب الدفاعي فقط.

⁽⁴⁹⁾ David Dominique, *L'après- New York*, Paris: presses de sciences-po, la bibliothèque du citoyennes, 2002. p. 37.

ومنه استقرت ديمومة الدولة في قلب النظرية الواقعية، وتصبح بذلك القدرة العسكرية مقياسا لقوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن أمنها إزاء تهديد غيرها لها مما يخلق مأزق الأمن بسبب الخوف المتبادل والتسابق في مجال التسلح والدفاع، لضمان البقاء والأمن للدولة ضد أي تهديد تتعرض له.

ب- أسس الواقعية التقليدية:

ترتكز الواقعية التقليدية في تحديدها لموضوع الأمن على مجموعة من المفاهيم والافتراضات التي يمكن الإشارة إليها كما يلي:

• القوة:

يظهر جليا أن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة، وتتضمن بالإضافة إلى وسائل الدفاع العسكرية، المكونات السكانية والتكنولوجية والدبلوماسية الممثلة لكل الأبعاد الأساسية لقدرة الدولة على الدفاع عن مصالحها ضد التهديدات، وعادة ما ترتبط قوة الدولة بمدى امتلاكها للمصادر الطبيعية (المجال، الشعب، المعادن) والتي لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي (المؤسسات، طبيعة الحكم، الاستقرار والتجانس المجتمعي). إن القوة الفعلية للدولة لا تعني مجرد عملية جمع لهذه العناصر، بل في القدرة على توظيفها.

ومفهوم القوة معرف بالمصلحة الوطنية، فكلما زادت قوة الدولة كلما مكنها ذلك من تحقيق مصالح أكثر، وكلما زادت المصالح دعت الحاجة للزيادة في قوتها. لهذا نجد أن

المفهوم التقليدي للأمن مرادف للقوة ويبرهن عليها في المجال العسكري، وكذلك المصلحة الوطنية في الدفاع والمحافظة على القيم العليا للدولة، وهذه الأخيرة تجعل من الدولة المحتكر الوحيد للقوة دون سواها، ولها سلطة استعمال العنف المشروع إزاء مواطنيها والحق في اللجوء إلى الحرب إن كانت تحقق مصالحها.

• السيادة:

دافع عن هذه الفكرة جون بودان "Jaune Boudin" (1529-1596) في معظم كتاباته، وقد تبلور هذا المفهوم منذ معاهدة واستقاليا في عام (1648)، حيث تعاهدت الدول الأوروبية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وتعرف سيادة واستقاليا على أنها: "ترتيبات مؤسسية لتنظيم الحياة السياسية معتمدة في ذلك على مبدئين: الأرض الإقليمية، ومنع الفاعلين الخارجيين من التدخل في الشؤون الداخلية للدول".⁽⁵⁰⁾ فالسيادة إذن وحدة لا تقبل التجزئة، حيث رتب المنظار الواقعي المحافظة على السيادة في قمة عناصر المصلحة العليا للدولة.

• الفوضى:

⁵⁰ (451-452) محمد، كامل ليلي مراجع سابق، ص ص.

يتواجد مصطلح الفوضى في قلب المفهوم التقليدي للأمن بقدر تواجد مفهومي القوة والمصلحة، إذ يتم على أساسه تبرير كل سلوكيات الدولة، مشيراً بذلك لغياب السلطة أو الحكومة. وترى الواقعية أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي.⁽⁵¹⁾ فتضارب مصالح الدول وتعددتها يجعلها تسعى لتحقيق أقصى قوة لها، وكذا أمنها ومصالحها الوطنية، مما يجعلها تتبع سلوكاً يعيد إنتاج فوضى النظام الدولي. وبذلك تعد الحرب حقاً من حقوق الدولة.

• المعضلة الأمنية:

هي تلك الوضعية التي تجد فيها الحكومات نفسها في مواجهة مشاكل تمس أمنها، وحيث يكون الخيار صعباً بين أمرين متساويين. وفي هذه الحالة تصبح الدولة في وضعية جد حرجية، فإما أن تختار ما بين الزيادة في القوة العسكرية أو التنمية الاقتصادية والتقليل من التسلح، فالاختيار الأول قد تكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد وكذلك إثارة المخاوف لدى الجيران، أما الثاني قد يؤسس اقتصاداً قوياً لكنه يظهر ضعف الدولة للجيران، فتضطر الدولة في الأخير لزيادة قوتها العسكرية ويسلك غيرها نفس المنهج فتزداد التهديدات الخارجية مما يدفعها لزيادة القوة من جديد.

نستخلص مما سبق أن مفهوم الأمن عند الواقعيين التقليديين يقتصر على الأمن القومي المرتبط بالقوة العسكرية المادية، بسبب المأزق الأمني.

⁽⁵¹⁾ Charles, Philippe David, Jean Jaques Roche, " *Théories de la sécurité, éditions montchrestien* ", paris :2002, p. 90.

وبسبب الخوف من الحروب الدائمة وكذا تكرار كارثتي الحربين العالميتين كان على الدول التفكير في إقامة ما يسمى بنظام الأمن الجماعي، الذي يعد كذلك إحدى سبل ضمان الأمن بالمفهوم التقليدي.⁽⁵²⁾

إن ما نستشفه من المفهوم التقليدي للأمن، هو حصره في الأمن القومي وفي القوة العسكرية والدفاع عن الوضع الراهن والإبقاء على القوة في يد الدول الكبرى. وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي للاهتمام بشيء واحد ووحيد وهو حماية الدولة دون النظر للفواعل الآخرين و الاهتمام بالنظام الدولي، وبعد أهم نقد وجه للواقعية التقليدية هو عدم قدرتها أو تمكنها من تفسير الظروف الدولية الجديدة، وخاصة منها التهديدات التي تمس أمن الدولة وتهدد استقرارها دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية منها، أي في القوة العسكرية والأساليب العنيفة.

التوسع في مفهوم الأمن :

لقد حاول بعض المنظرين التقليديين في العلاقات الدولية تدارك النقد الموجه لطردهم بعدم احتوائه للتهديدات الجديدة والمتمثلة أساسا في انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية، وتفشي الفقر والأمراض والأوبئة، الإرهاب، وكذلك الأخطار البيئية التي بدأت فعلا تززع استقرار الدول، وكذا النظام الدولي. ولفهم هذه الرؤية نتعرض إلى العناصر التالية:

عبد الوهاب الكيالي. مرجع سابق، ص. 330 .⁽⁵²⁾

1- التوسيع في طبيعة التهديدات:

لقد شككت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، بداية التحول في ميدان الدراسات الأمنية إذ بدأ الحديث عن إعادة النظر في مسألة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره في الإطار العسكري فقط، وذلك بتوسيع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة، وإمكانية اتخاذ مرجعية للدراسات الأمنية من غير الدولة. ولم يكن ممكنا حدوث تغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير التهديدات المحددة لمفهوم الأمن، والحاجة لاحتوائها، ولكيفية إدراكها. (53) ومن أهمها الإرهاب، التلوث، الإجرام، الفقر، الأمراض والهجرة، أي تهديدات ذات طابع غير مادي، والتي تتجاوز مكافحتها قدرة الدولة بمفردها، ويعد التحول الذي شهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة من أهم الدوافع الرئيسية الهادفة لإجراء توسيع المفهوم التقليدي للأمن

2- مراجعة مفهوم الأمن في المنظور الواقعي:

13. عبد النور، بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي" مرجع سابق، ص 53.

حاول منظرو الواقعية الجديدة الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة والأبعاد الجديدة للأمن ، ومن بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة إدراج تهديدات أخرى نجد مايكل ديلون "Michael Delon" الذي يرى أن الأمن ليس مجرد كلمة تشير للتحقق من الخطر أو التهديد، بل يعني أيضا وسيلة لاحتوائه وجعله محدودا. وبما أن الأمن أوجد الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه أو احتوائه. فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللاأمن وهذا ما عبر عنه ديلون بـ (واللاأمن).⁽⁵⁴⁾

حيث يعرف ديلون الأمن من خلال طبيعة التهديدات، كما أكد عليه الواقعيون التقليديون، إلا أنه لم يحصره في التهديد العسكري بل أشار إلى كونه كل ما بمقدوره تشكيل خطر على أمن الدولة، معتبرا أن الهدف من الممارسة السياسية هو ضمان الأمن. وهناك كثير من الدراسات الأمنية التي تبنت نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية مثل بقاء الدولة، والشرعية السياسية، والاندماج، ولاسيما في بلدان العالم الثالث.

وقد تبني يزيد صايغ في دراسته للأمن في بلدان العالم الثالث، صيغة واسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمن سلامة السكان وإيجاد

(عبد النور، بن عنتر ، المرجع نفسه ص.14. ⁵⁴)

ظروف اقتصادية للرّخاء والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني، محددًا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان . (55)

وهكذا سعت الواقعية الجديدة المعتمدة على رؤية جديدة شاملة، وانطلاقًا من طرح واقعي يأخذ بعين الاعتبار التدخلات والمؤثرات السياسية والاقتصادية والجغرافية، والتعبير عن مرحلة جديدة إلى إعادة مراجعة مفهوم الأمن.

مصطلح الأمن الموسع يسجل في النقاش حول المراجعة المفهومية للأمن في ظل المنظور الواقعي، ونجد من بين الذين أجروا المراجعة على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من الدارسين منهم: إلقاء هأفتندور "Helga Haftendorn" التي دعت للتوسع في مصطلح الأمن من أجل أن يستوعب الميادين غير العسكرية، لكن دون الخروج عن المنظور الواقعي. فهي تدعو حقل الدراسات الأمنية للتطور داخل حقل العلاقات الدولية لتكون الدراسة للمصطلح أكثر شمولية. كما يقوم إدوارد كولوزيدج "Edward Koloziej" بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل المطالب الإستراتيجية والاهتمامات العسكرية للفاعلين، ثم توسيعه للتهديدات المرتبطة بالتخلف الاقتصادي والثقافي والعلمي، فالدولة أصبحت مهددة كذلك من قبل فاعلين آخرين غير الدول، وبتهديدات نابعة من داخلها، وأخرى عبر قومية ناتجة عن الاعتماد المتبادل والمتزايد في الاقتصاد العالمي. (56)

(57) عبد النور، بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 55)

(56) Hélène viau, la théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales, centre d'études des politiques étrangères et de sécurité, université du Québec à Montréal, *Notes de recherches* n°8 janvier 1999, pp-29 -31.

وتبقى المراجعة المفهومية في ظل المنظور الواقعي المسجلة دائما في التصور الواقعي، لأن التوسيع تم فقط للتهديدات الضاغطة على أمن الدولة وعلى استقرار النظام الدولي، مبقيين على الدولة كوحدة التحليل للعلاقات الدولية وعلى فوضوية العلاقات الدولية، لذا بقيت تحليلاتها مركزة على الدولة وهو بذلك ليس مفهوما معمقا كون موضوع الأمن بقي في الدولة ومقتصر عليها.

أ- إعادة صياغة التصور لمفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد:

حاول بعض الواقعيين الجدد الذهاب بعيدا في تصورهم لمفهوم الأمن مع المحافظة دائما على تناسق المنظور الواقعي ومنهم روبير روتشن "Robert Rotchen" الذي يرى وجود عدة مشاكل مع المقاربة التقليدية، حيث أن بعض الدول لا تتأثر بضغوطات البنية العالمية، و لكن في المقابل تربط نفسها لتحديد قوة قدراتها والنظام الداخلي، والتصور التهديدي، فترتبط بهذه الصورة التحديات الأمنية لمشاكل التنمية.⁽⁵⁷⁾

ويرى باري بوزان "Barry Buzan" أنه مع نهاية الحرب الباردة و بروز التهديدات الجديدة، والتحول في طبيعة النزاعات التي غلب عليها نمط الصراعات الداخلية، مع تراجع حدة النزاعات بين الدول، وتنامي ظاهرة العولمة بكل أبعادها المختلفة، أصبح المنظار الواقعي للأمن غير كاف للتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي

⁽⁵⁷⁾ Taylor, Owen, des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine, <http://www.unider.org/pdf/auticles/pdf-art 2 197.pdf>, p19.

تبتعد تدريجيا عن الجوانب العسكرية، وهذا ما ولد الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن. وحسب بوزان فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا، وذلك استجابة للسؤال التالي: "أمن ماذا؟"، فيجيب أمن "الدولة"، لكن ذلك لا يكفي لأن تكون هناك موضوعات مرجعية أخرى للأمن محتملة أو كامنة، ولهذا يتبنى في تحليله ثلاثة مستويات: الأفراد، الدول والنظام الدولي. وبرغم اعترافه بوجود مرجعية أخرى، فإنه بقي واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية موضوع الأمن.⁽⁵⁸⁾ وبرغم هذا يؤكد على أن الأمن يعني البقاء، وقد ميز "بوزان" بين خمسة أبعاد أساسية للأمن وهي:

- ✓ الأمن العسكري: ويتعلق بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول بنوايا بعضها اتجاه البعض الآخر.
- ✓ الأمن السياسي: ويخص الاستقرار الذي تتمتع به مؤسسات الدولة ونظم الحكومات التي تستمد منها شرعيتها.
- ✓ الأمن الاقتصادي: مرتبط بالموارد والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة سلطة الدولة.
- ✓ الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها و إستمراريتها.

(58) Barry, Buzan, *people states and fear: an agenda for international security studies in the post –cold war era*, London ,L. Rienner publishers, 1991, pp.18, 19.

الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني لكل نشاط إنساني. ورغم إنتقاد "بوزان" للمنظار الواقعي فيما يخص الأمن لربط هذا الأخير بالقوة أساسا عدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية، فإن تحليله يبقى واقعا خاصة من حيث تبني مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.⁽⁵⁹⁾ ومع ذلك، يعد عمله بمثابة قطيعة مع الطرح الواقعي التقليدي في نقطتين أساسيتين وهما:

أ-توسيع مجال الدراسات الأمنية لتشمل قطاعات أخرى غير عسكرية(اقتصادية، إجتماعية، ثقافية وحتى بيئية) وبالتالي إمكانية الاعتماد على مرجعيات أخرى غير الدولة.

ب-هي قوله بوجود تهديدات ليست موضوعية، فبإمكان الجانب الاجتماعي مثلا أو البيئي أن يشكل تهديدا لبقاء الدولة بقدر ما تشكل القوى العسكرية للدول الأخرى.

وهكذا نجد أن منظري الواقعية الجديدة لا يقرون بدورهم بالتهديدات غير العسكرية المسجلة داخل الدولة والتي لا تشكل خزان عنف مسلح ولا تهدد استقرار النظام وبقاء الدولة، كالأزمات الاقتصادية وتدهور البيئة والأوبئة والفقر. وبهذا أبقت المحاولات التوسعية لمفهوم الأمن على الدولة كوحدة التحليل الأولية والمرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية.

ب-الأبعاد الجديدة للأمن:

(57) عبد النور بن عنتر ، تطور مفهوم الأمن، مرجع سابق، ص. 59)

بدأ مفهوم الأمن يأخذ أبعاداً جديدة صعبة التحديد والتعريف أمام تعدد المشاكل الوطنية والإقليمية والدولية تزامناً مع تغيير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية. فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول، كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة الأمة، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظار الواقعي)، وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك التهديدات الجديدة، إذ أن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر. فمثلاً انتشار الأوبئة والأمراض تفتك بحياة العشرات من الأشخاص في مختلف مناطق العالم سنوياً، والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها. وبذلك أصبحت أخطارها تتجاوز حدود الدولة، وكنتيجة لهذه الوضعية أصبح المفهوم التقليدي للأمن في حالة تراجع، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين أمثال كنيث كروز "Kenneth Krause"، وكان بوث "Ken Both" إلى تبني مواقف نقدية موجهة وأكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن.

3-مراجعة مفهوم الأمن في المنظور الليبرالي:

لقد أثر الفكر الليبرالي على النخب الصانعة للقرار، وعلى الرأي العام في الكثير من الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد عاد هذا الفكر لفترة وجيزة في نهاية الحرب العالمية الثانية مع ولادة الأمم المتحدة، كما شهدت نهاية الحرب الباردة انبعائه بعد أن أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة نظام دولي جديد تنزعه القيم الليبرالية.⁽⁶⁰⁾

ويرى الليبراليون التقليديون أن الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، إلا أنهم يقررون بأنه يوجد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي، كالمنظمات الدولية المتعددة الأهداف والشركات المتعددة الجنسيات، وحتى الجماعات الإرهابية التي أصبح تأثيرها متزايداً على استقرار النظام الدولي.

أما فيما يخص قضية الأمن، فيؤكد الليبراليون على أن السلم يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم، فالدول الديمقراطية لا تتزع الحروب باسم السلام. ومنه فإنه كلما زاد عدد الديمقراطيات، قلت احتمالات الحروب، فالأمن من منظور الليبراليين يتحقق من

خلال نشر المبادئ الديمقراطية.⁽⁶¹⁾

يوجد ثلاثة تصورات للمنظور الليبرالي:

(جون بيليس، ستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية"، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج⁶⁰)
للأبحاث، 2004، ص ص. 314-315.

⁽⁶¹⁾ Michael W. Doyle, "Liberalism and the End of the Cold War", available in:
<https://libraryoflights.files.wordpress.com/.../international-relations-theory-and-the-end-of-the-cold-war.pdf>

✓ الدولية الليبرالية: تعود أفكارها إلى حركة التنوير في أوروبا، تؤمن أفكارها بإمكانية

أن يحقق العقل الحرية والعدالة والسلام في العلاقات، وكان أبرز أنصارها إيمانويل

كانط "Emmanuel Kant"، و جيريمي بنتام "Jeremy Bentham". (62)

✓ الليبرالية المؤسساتية: بعد فشل عصبة الأمم في منع الحرب العالمية الثانية، برزت

هنالك حاجة إلى إيجاد مؤسسة دولية أخرى، تكون أقدر على توفير وضمان السلم

والأمن الدوليين، فكانت هيئة الأمم المتحدة كأداة للأمن الجماعي. وقد دعا دافيد

ميتراي "David Mitrany" في منتصف القرن العشرين إلى تعاون فوق وطني

لحل المشاكل المشتركة. (63)

✓ نظرية السلام الديمقراطي: ظهرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن الماضي في

كتابات مايكل دويل "Michael Doyle" و بروس راست "Bruce Russett"،

وتستند هذه النظرية إلى مقالة إيمانويل كانط الموسومة بـ: "التمثيل الديمقراطي

الجمهوري، التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية". (64)

إعادة صياغة التصور لمفهوم الأمن لدى الليبرالية الجديدة:

يرى أنصار الليبرالية الجديدة أن المؤسسات تؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق الأمن الدولي

، وكذا الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات تسمح لها بضبط بعض الجوانب

(دن تيموثي، "الليبرالية"، في : جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 318-319. 62)

(المرجع نفسه، ص 325. 63)

(جون بيليس ، " الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في : جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 428-429. 64)

في المسائل الداخلية كنتاج للتحويلات التي مست السياسة العالمية ، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.

وقد تعززت أفكار الليبراليين الجدد خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي، وحلف الناتو ، في تطوير النظم الأمنية المستقرة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة ، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين وفرت الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.(65)

ويعتمد الليبراليون الجدد في تصورهم لمفهوم الأمن الدولي، على أجندة موسعة من حيث وحدات ومستويات التحليل، وأبعاد الأمن الدولي. إذ أن المنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية لمنظمات حقوق الإنسان، وجماعات حماية البيئة، تلعب دورا مهما في صناعة السياسة العالمية، وقضايا الأمن الدولي.(66)

4- مقارنة الأمن المجتمعي:

تعتبر مجهودات المفكر باري بوزان الرائدة في إدراج الأمن المجتمعي ضمن حقل الدراسات الأمنية، وكانت بمثابة أرضية تم الانطلاق منها لتوسيع مفهوم الأمن بما يتلاءم والمنطلقات المجتمعية التي أسس لها في بداية الثمانينات وذلك في إطار التحويلات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وقد جاءت هذه المرحلة بمفهوم انتقالي للأمن من

(ماجستير غير منشورة، قسم) خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة⁶⁵ العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص ص. 93-94.

(⁶⁶ Paul R. Viotti, Mark.v.Kauppi, « *Internationale Relations theory* », London: Allyn Bacon, 1999, p.199.)

الدولة إلى المجتمع مع تركيز ترقية هذا الأخير إلى كونه موضوعا مستقلا. (67) ومن هذا المنطلق يتزايد التهديد للمجتمعات ويجعلها عرضة للاختراق من طرف بعض الدول، حيث ترى هذه الأخيرة أن وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، في حين ترى المجتمعات أن هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر كالعولمة، وتدفقات الهجرة.... وغيرها، (68) بينما يرى المهاجرون أنهم مستهدفون بالتهديد في قيمهم وعاداتهم، لأن الهجرة في تلك المجتمعات من شأنها أن تصنف العلاقات الإنسانية، حيث هناك من يجب أن تشعر حيالهم بالثقة وهناك من يستحيل معهم ذلك. (69) ويمكن الإشارة إلى الكيفية التي قسم بها المجتمع الأوروبي وهي على النحو التالي: فرنسي، غربي، أوروبي كعالم مؤتمن وموثوق، وعالم آخر وهو جزائري، تونسي، مصري ينظر إليه على أنه مفسد للتماثل الثقافي والهوية الثقافية. (70) وفي هذا السياق نجد أن الأمن المجتمعي يعني الوضع الأمني الذي يكون فيه جماعة ما، فيما يتعلق بشروط تطورها المجتمعي، وفي حالة الهجرة تصبح الهويات مهددة للأمن. ويحاول باري بوزان رسم الخطوط العامة للنمط الجديد لعلاقات الأمن في فترة ما بين 1989-1990، والمبنية على المهددات الهوياتية للأمن، وقد ورد هذا في مقال نشر له في مجلة الشؤون الدولية الأمريكية سنة 1990 تحت عنوان: "السياسة الواقعية في العالم الجديد: أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين". وقد أشار إلى الاحتمالات

بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا، والحلف الأطلسي، مرجع سابق. ص ص. 25 (67) - 26.

(68) بن عنتر، عبد النور، المرجع نفسه، ص. 25.

(69) Jef, Huysmans, *The politics of insecurity fear, migration and asylum the EU*, Routledj, London: 2006. p.56.

(70) *Ibidem*.

المتوقعة في إطار ما يسمى بعلاقات شرق/غرب، إضافة إلى ظهور مفهوم العالم الثالث. ولكن بعد هذا أشار "باري بوزان" إلى ضرورة مراجعة مفهوم الأمن المجتمعي، لأن التصنيفات السابقة (شرق/غرب/العالم الثالث) فقدت معناها بعد انهيار الكتلة الشرقية.⁽⁷¹⁾

وهنا يولي باري بوزان أهمية "للأمن المجتمعي" في إطار علاقة المركز بالأطراف، حيث يقول: "الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة... والأمر يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها"، وهنا أشار إلى كون الهجرة أو ما سماه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة أهم قضيتين في هذا المجال.⁽⁷²⁾ وبالتالي فالهجرة من الجنوب إلى الشمال تشكل خطرا على أمن دول المركز، وتهدد هويتها الحضارية، أما بالنسبة للتصادم الحضاري في نظره فهو يكون بين الغرب والإسلام. وفي هذا الإطار ترى الباحثة إلقاء أفتندور أنه يجب مراجعة وتوسيع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية في إطار الأمن الشامل، وهذا في نظرها يتم بإعادة النظر في أبعاد الأمن ومستوياته ووسائل تحقيقه، إضافة إلى استراتيجيات بنائه، ومن أجل ذلك أكدت الباحثة نفسها أن مفاهيم الأمن ذات الطبيعة الهوبزية، الكانطية، أو القروسيسوية لا تقدم براديجما أمنيا مناسباً ولا تفسر بكيفية مقنعة التغيرات في العلاقات الأمنية في كثير من أجزاء العالم اليوم. وفي رأي الباحثة فإنه من

محمد عابد الجابري، "القضايا في الفكر المعاصر العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح" ⁽⁷¹⁾ الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدنية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 8.

(2) عمار حجار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002، ص. 53.

الضروري توسيع مجال الدراسات الأمنية أثناء دراسة العلاقات الدولية وذلك باعتماد مقاربات ومنظورات متعددة الاختصاصات بهدف صياغة مفهوم شامل للأمن. وهذا الاقتراب يعود إلى عام (1983) عندما عرف ريتشارد اولمان " Richard Ullman " التهديد على أنه: " كل عمل يهدف نسبيا إلى تخفيض المستوى المعيشي لسكان دولة ما أو تهديد نطاق الخيارات المطروحة أمام حكومات الدول أو الهيئات غير الحكومية من الأفراد والمجموعات والمؤسسات داخل الدولة". وفي تعريفه هذا وسع من دائرة الصفات التي تندرج ضمن مهددات الأمن بمفهومه الشامل ويكون بذلك قد أخرج الأمن من دائرة الاهتمام العسكري السياسي إلى دوائر تحليل مختلفة ومتقاطعة. وهذا التقاطع أشارت إليه لجنة " Brandi " حيث جاء في تقرير لها سنة 1983 حول التنمية الدولية دراسة للعلاقة بين الأمن والتنمية، وفي هذا الصدد تقول أن الاختلاف بين الدول الغنية والفقيرة يمكن أن يخلق التهديدات وعلى رأسها اللامساواة والمجاعات التي تشكل خطرا على الدول الفقيرة والغنية على حد سواء بسبب اختلال التوازن العالمي بين المجموعتين.⁽⁷³⁾

وهناك تقرير آخر صدر عن لجنة " Brundi Land " حول التنمية المستدامة الصادر سنة 1987، عالج نوعا آخر من التهديدات والتحديات الأخرى للأمن، وهي الأخطار الإيكولوجية التي يعرفها كوكبنا، حيث أن التحولات البيئية المتعلقة بالمناخ وطبقة الأوزون ستؤدي حسب الباحثين إلى تهديد التوازن الاجتماعي-الاقتصادي (الصراع على الموارد، الهجرة لأسباب بيئية وما ينجر عنها من اختلال في القطاع الاقتصادي والاجتماعي

⁽⁷³⁾Charles Philippe David , *op cit* ;p. 116.

للدول...).بالإضافة إلى التقريرين السابقين، ورد تقرير آخر وهو تقرير الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP " الصادر سنة(1994)، وقد أورد ستة تهديدات شاملة للأمن وهي تهديدات غير عسكرية تتلخص في:التزايد الديمغرافي، الأزمات الاقتصادية، الهجرة الجماعية، تدهور الظروف البيئية، الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات.⁽⁷⁴⁾وقد أكسب هذا التقرير الأمن صفة "العالمية" إضافة إلى صفة "الشمولية"، ومن هذا المنطلق نقول أن الأمن عندما يكون معرضا للتهديد في أي مكان يؤثر على الناس في كل مكان، وبالتالي فالتهديدات التالية:المجاعات، الصراعات الإثنية، التفكك الاجتماعي، الإرهاب، التلوث، التجارة بالمخدرات، والتي لا يمكن حصرها داخل الحدود الوطنية.

⁽⁷⁴⁾Charles, Philippe David , Jean Jacques Roche, *op.cit.* p. 117.

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة لمفهوم الأمن

نظرا للقصور الذي كانت تعاني منه المقاربات التقليدية في فهم وتفسير قضايا السياسة العالمية في فترة الحرب الباردة، اتجه الأكاديميون إلى البحث عن أطر نظرية جديدة قادرة على فهم قضايا العلاقات الدولية، ومن أهم هذه المقاربات نجد النقدية والبنائية و مقارنة الأمن الإنساني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1- النظرية النقدية :

أ- السياق التاريخي لظهور وتطور النظرية النقدية:

لقد تطورت الدراسات النقدية من مجموعة من الأطر الفلسفية كان على رأسها الماركسية، التي تفترض وجود علاقة جدلية صراعية بين الأطراف الأضعف اجتماعيا والطبقة الارستقراطية. وحسب النقيدين فإن الظاهرة الاجتماعية تفهم في سياقها التاريخي، وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة تأثير واضح للماركسية على النقدية (75).

لقد برزت النظرية النقدية في قالب نقدي يرمي إلى إعادة هيكلة وتقسيم التنظير في العلاقات الدولية، و تبنيها لطروحات أنطولوجية، وابستمولوجية ومنهجية، تختلف إلى حد

تم تصفح الموقع www.rezgrarr.com هشام القروي، "النظرية النقدية الاجتماعية"، متحصل عليه من الموقع: (75) يوم: (22/03/2013)

كبير عن الأنساق التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية، وهي نتاج لفريق من منظرين ألمان، يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن العشرين، وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) (76).

لقد بدأت معالم النظرية النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية تظهر منذ عام 1976، عندما كتب روبرت كوكس "Robert Cox" مقالة بعنوان "التفكير حول مستقبل النظام الدولي"، الذي أظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية لإسهامات النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، وفي 1981 أعاد طرح السؤال بدقة أكثر: "النظرية هي دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين"، ثم توسعت مع بداية التسعينيات، وقد انضم عدة كتاب إلى جانب كوكس مثل: ستيفت جيل "Stephen Gill"، و جيوفاني أروغي "Geovani Arrughi" (77)، وإذا كان كوكس يفضل التيار التاريخي فهذا لأنه يطمح إلى نظرية ذات مبادئ عالمية (78).

أ- التصور المرجعي للأمن لدى المدرسة النقدية:

لقد مكنت تحليلات "بوزان" فيما يخص توسيع مجال الأمن إلى قطاعات أخرى جديدة وكذلك بإدخاله موضوعات جديدة مرجعية مثل الدولي، الإقليمي، المجتمع والفرد،

(عبد الناصر جندلي، "انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية في العلاقات" (76)

الدولية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، صص. 313، 314.

(77) Frédéric Guillaume Duffour, "Aperçu du contribution des néo gramsciens et des théories critiques au tournant réflexif des théories de la sécurité", sur site:

[www.conflicts.or/document1531-html.\(10/01/2013\).](http://www.conflicts.or/document1531-html.(10/01/2013).)

(78) Poplod Domian, "Histoire des idées en relations internationales", sur :

[www.doc-iep.univ-lyon2.fr-ressources/documents/poplod/thèse body.htm. \(10/01/2013\).](http://www.doc-iep.univ-lyon2.fr-ressources/documents/poplod/thèse_body.htm. (10/01/2013).)

من تشكيل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، وواقعيته الجديدة، ومهد الطريق لأصحاب "مدرسة كوينهاغن".⁽⁷⁹⁾ والتي سميت "بالدراسات النقدية للأمن"، حيث ينتمي أعضاؤها إلى آفاق مختلفة من الواقعية الجديدة، البنيوية والحدثة.

لقد صرح النقادون برغبتهم في إحداث القطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن، وإدراج مجال أوسع لمواضيع أخرى كحقوق الإنسان. ورغم اختلافاتهم، إلا أنهم اتفقوا في نقاط تحليلية، كاقترحهم تغيير المقاربة الآلية للأمن إلى مقاربة تأملية، ولم يعد بذلك الأمن يعني عندهم التركيز فقط على التهديد، وإنما أيضا اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيق الأمن في مختلف المستويات.

لقد سعى الدارسون والمفكرون إلى تجاوز حالة الركود الفكري الذي صاحب النظريات التقليدية ومحاولة تصوير نظرية جديدة تتفادى النقد الموجه لسابقتها فلم يعد ممكنا إذن إقامة الدراسات الأمنية من خلال وضع الدولة واتخاذها مرجعية لها، كون المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسيع في التهديدات التي تمس بأمن الدولة، وإنما يجب أن يؤمن، لذا يجيب النقادون بمفهوم "الأمن الإنساني"، وتهدف النظرية النقدية إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية في توجه أخلاقي وشامل أكثر، لتمكين الفرد من التحرر مما

⁽⁷⁹⁾ Marie – Hélène labbe , " les nouvelles dimensions de la Sécurité" , *politique étrangère* , n 04 ,hiver 1999/2000 ,p918.

يهدده، مدرجة الدراسات الضرورية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمحتوى التاريخي، إذ يعد كل بناء للعالم السياسي نتاج تقاطع هذه الأبعاد.

وعلى خلاف غيره، نجد أن جون بورتون "John Burton" لا يضع الدولة في مركز الحياة الدولية وإنما الإنسان، وعدم إشباع الحاجات الأساسية في النظام الداخلي هي -حسبه- سبب التوترات الدولية. كما ينطلق مخططه من الإنسان ومن حاجاته الأساسية للوصول إلى المجتمع العالمي.⁽⁸⁰⁾

كما يعد كان بوث "Ken Booth" من أبرز المنظرين النقيدين، إذ يرى أن الدولة لا ينبغي أن تبقى المرجعية الأولى للأمن، كونها أصبحت في الكثير من الحالات المصدر الأول للتهديد للكثيرين ممن يعيشون تحت سلطتها بدلا من أن تكون حارسة أمنهم. فهو بذلك يوسع تصوره للأمن والذي يتجاوز التهديد العسكري، وهو بذلك يدعم فكرة كون الأمن الإنساني أكثر أهمية من أمن الدولة.⁽⁸¹⁾

ويصعب تحديد مفهوم الأمن لدى النقيدين نظرا لاختلافاتهم في تحديده وتعريفه بدقة، ما يجب أن يؤمن لهذا الفرد، لأن البنى نفسها تشكلت بواسطة اتحاد الأفراد. وقد استعمل النقيدون مصطلح الفرد بنفس معنى الإنسان إلا إنهما مختلفان، لأن الحديث عن الفرد هو الدفاع عن الأمن الفردي كما نجده بقيمه ومصالحه الخاصة الملازمة لمحتوى اجتماعي

⁸⁰ (Jean, Jaques roche, *théories des relations internationales*, 5ème édition, Montchrestien, Paris, 2004. P. 113)

⁸¹ (Phippe, David et Roche, *OP.Cit*, P. 107.)

وتاريخي معين، وكأنها بديهية.⁽⁸²⁾ ويعني الأمن عند النقديين غياب التهديد والتحرر من الإكراهات المادية والإنسانية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم، فقد تكون الحرب مهددة للأمن الإنساني، إلا أن الفقر والعنف السياسي والكوارث الطبيعية والأمراض هي كذلك تهديدات ومعوقات لتحرير الفرد، وبالتالي تهديدات للأمن في مختلف مستوياته.

لم يقدّم النقديون بمجرد توسيع المفهوم التقليدي للأمن، بل عملوا على تغيير الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد، بوضع هذا الأخير في قلب النقاش الدائر حول المفهوم. فالنظرية النقدية تحاول إقصاء الدولة من كونها ذات الأسبقية في مرجعيات الأمن، مركزة أكثر على الاعتماد المتبادل وظاهرة العبر قومية لفاعِل آخرين من غير الدولة، فهم يضعون مفهوم الأمن الإنساني بدلا من أمن الدولة.

2- النظرية البنائية :

غالبا ما ينظر للبنائية كاتجاه نظري جديد، ولكنها في واقع الأمر اتجاه قديم في تاريخ الفكر السياسي ترجع أصوله إلى القرن الثامن عشر في كتابات المفكر الإيطالي جيامباتيستا فيكو "Giambattista vico"، الذي يرى أن العلم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي هو من صنع الإنسان.

غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه

(3)Viaeu, *OP.Cit*, P.39

التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا، ونجاح البنائية في ذلك (كما سبق الذكر)، وكان من ابرز دعاة التصور البنائي في العلاقات الدولية نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" منتقدا فيه أفكار وفرضيات الواقعية الجديدة لوالتر (Waltz)، وألكسندر واندت (Alexander Wendt)، هذا الأخير الذي لقب بأب البنائية سنة 1992 (83).

أ- المنطلقات الفكرية للبنائية:

تتعلق البنائية من الافتراضات الأساسية التالية:

- 1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- 2- تذاثانية (Inter-subjectivity) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- 3- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي.

من خلال ما سبق سنتعرض إلى أهم المنطلقات الفكرية لهذه النظرية والتي تتمثل فيما يلي:

أ-1- التداخل بين الفاعل/البنية (Acteur/Structure)

لقد حاولت البنائية إيجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل بالبنية أو الموضوع، فعلى عكس النظريات التفسيرية، ترى البنائية أن للبنية أربع خصائص، فهي حقيقية لتواجدها ضمن زمن تاريخي حقيقي، واجتماعية، وتذاثانية، بالإضافة إلى أنها عبارة عن مسار أو عملية أكثر منها سبب، فالبنى الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو آثار بمعزل عن

(عبد الناصر جندي ، مرجع سابق ، ص ص 322، 323.83)

الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الاجتماعية، لذا فالبنية ليست سببا كما هي عند والتر ولكنها مسار أو عملية مفتوحة لبناء معنى مشترك⁽⁸⁴⁾.

ويشير مشكل الفاعل/البنية، كثنائية تتصل بمستوى التحليل إلى البحث عن أفضل تصور العلاقة بين الدولة والنظام الدولي والفاعلين الآخرين⁽⁸⁵⁾.

وتتشكل البنية المنظمة لسلوكياتنا حسب تصورات واندت من ثلاث عناصر أساسية هي:

1- عبر المعارف والمعاني الجماعية المشتركة والمنبثقة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.

2- المصادر المادية، والتي لا تتخذ معنى صبغة، أو لا تبرز قيمتها الفعلية إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.

3- ممارسات أو سلوكيات هؤلاء الفاعلين⁽⁸⁶⁾.

أ- 2- أهمية الهوية، الأفكار، المصلحة:

تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي، وهذا يعني أن مفهومي الهوية والمصلحة والأفكار، من بين أهم الأدوات التحليلية عند البنائين، فهم يرون أن كل دولة تتمتع بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم، والأفكار المؤسسية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها

⁽⁸⁴⁾ Dan, O'meara, *Théories des relations internationales: contestations et résistances*, Québec: Athéna Editions, 2007, P.185.

⁽⁸⁵⁾ George Roberson, "Social constructivism applied", in site internet: [\(10/01/2013\)](http://www.ukc.al.uk/politics/publications/journals/evwp/koso.htm).

⁽⁸⁶⁾ (عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.115.

الدول، فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار أو التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق مثل هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي، وعليه فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. (87)، فبينما عجزت الاتجاهات التفسيرية على تقديم إجابات واضحة على أسئلة هامة في العلاقات الدولية مثل: كيف تمكن الفاعلون في العلاقات الدولية من تكوين هوياتهم الحالية، والمصالح المتولدة عنها؟ وكيف سيجري التغيير المستقبلي في المصالح وفي الهويات؟، فإن البنائية استطاعت الإجابة على الكثير من الأسئلة التي لم تجد لها جواباً لدى التفسيريين، فهي ترى أن هوية الدولة وتحديد ماهية نفسها متغيرة وليست ثابتة، وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والحضارية والاجتماعية، لذا فإن فهم الهوية محوري لفهم السياسة العالمية. (88)

وعلى العكس من الواقعيين الذين يرون أن المصالح محددة سلفاً، فإن البنائيين يعتقدون بتغيرها. فالمصالح تقتضي وجود الهويات، فالفاعل لا يمكنه أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف أولاً من هو (89)، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها. وأصبح بشكل أكثر وضوحاً مع بروز قضايا الأقليات، بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى

(مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص.109.)⁸⁷

(حسين الحاج علي محمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، من موقع:)⁸⁸

[www.fikria.org/mogala/16/1-1.htm.\(12/01/2013\).](http://www.fikria.org/mogala/16/1-1.htm.(12/01/2013).)

(⁸⁹) Daria Battistella, *Op.Cit.*, P.299.

صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة⁽⁹⁰⁾، وقضايا الإرهاب الدولي، وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على الأفكار والقيم والمعايير وهو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب الانهيار السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية⁽⁹¹⁾.

ب-التصور البنائي في مواجهة التصور الواقعي:

تأسيسا للافتراضات البنائية السابقة الذكر، يمكن أن نسجل بأن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادي، معتمدة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصدرها في الوعي الإنساني أو بعبارة أخرى، وبعكس العقلانيين، فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة تذاتانية، لأنه حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم⁽⁹²⁾.

إن أهم ما تستند إليه البنائية كحجة لنجاحها هو تنبؤها بنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية على عكس النظريات التفسيرية وعلى رأسها الواقعية التي فشلت في ذلك، مما ساهم

(عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار⁹⁰ الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1، 2007، ص.324.

(المرجع نفسه ، ص.326.⁹¹)

(المرجع نفسه، ص ص .323، 324.⁹²)

في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية⁽⁹³⁾، وهذا الطرح الجديد للبنائية هو الذي أثبت فشل الواقعيين في التعامل مع قضايا السياسة العالمية الجديدة⁽⁹⁴⁾.

كما تتقاسم البنائية بالمقابل مع الواقعية بعض الافتراضات، لا سيما تلك المتعلقة بفوضوية النظام الدولي، الإقرار بالإمكانات والقدرات الاستراتيجية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى، وعقلانية الفاعلين الدوليين⁽⁹⁵⁾.

ج-التصور البنائي للأمن:

تطرح البنائية مشكل أصول الأمن، بمعنى هل أن الواقع هو الذي يسبق الفكرة أم العكس، وحسب واندت فإن العلاقات الدولية لا تخضع لتأثير علاقات القوة، بل للمفاهيم والصور التي تعطيها معنى، وعليه، فإن الأمن وفقا لذلك ذو مشكل تصوري، حيث أن أصحاب القرار هم الذين يعطون معنى ماديا له وليس العكس.

وفي تحليله لمكونات المقاربة البنائية للدراسات الأمنية، فإن تحليل كينيث كروز "Kenneth Krause"، هو الأكثر فهما، حيث اعتبر أنه إذا كان الواقعيون في تساؤلاتهم

(ستيغين والت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياتي، نقلا عن:)⁹³

www.geocities.com/adelzeggagh/ir.html. (03/10/2008)

(عمار حجار، مرجع سابق، ص.40.)⁹⁴

(عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.325.)⁹⁵

الأمنية يطرحون سؤال لماذا؟ فإن الموضوع هو البحث عن سبب إقدام السياسيين على وجه التحديد للقيام ببعض الأفعال. (96)

د - معضلة الأمن:

بالنسبة للبنائيين فإن معضلة الأمن ليست ظاهرة تجريبية، فألكسندر واندت يجادل بأنها بنية اجتماعية تتألف من مفهومات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة تجاه دول أخرى، بحيث أنها تقترض أسوأ الاحتمالات بشأن نوايا بعضها البعض، وعلى هذا الأساس فهي تحدد مصالحها من منطلق العون الذاتي (97).

و - الفوضى:

تعتبر الفوضى حسب كتابات أب البنائية ألكسندر واندت ميزة أساسية للنظام الدولي، خصوصاً في فترة ما بعد الباردة، فالفوضى حسبها هي شيء طبيعي في النظام الدولي، فالفوضى حسب واندت هي نتاج ما تصنعه الدول، وليست قانوناً قائماً بذاته، فهي بنية اجتماعية قائمة على أفكار، وليست ظاهرة متأصلة في النظام الدولي (98).

إن فوضوية النظام الدولي هي حقيقة مشتركة في التحليل الواقعي والبنائي، لكنها لا تحتل نفس القيمة التحليلية لدى التحليليين، فإذا كانت الفوضى الدولية هي سبب كل شيء كما يعتقد الواقعيون، فبالنسبة للبنائيين فإن الإدراك الجماعي، والقيم والمعايير والتداتانية هي

(96) Charles Philippe David, Jean, Jacques Roche, *Op.Cit*, PP.105, 106.

(97) جون بيليس، ستيف سميث، *مرجع سابق*، ص.43.

(98) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية، *مرجع سابق*، ص.327.

فقط القدرة على إدراك وتأويل الفوضى وآثارها⁽⁹⁹⁾. تتفق البنائية في نظرتها للعلاقات الدولية مع هدلي بول " Hedley Bull"، حيث ترى أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مجتمع دولي فوضوي، غير أن البنائية ترى عكس هدلي بول حيث أن الفواعل ليست فقط هي الدول بل كذلك المنظمات الدولية، والتي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل غير الوطنية والحركات الاجتماعية المختلفة ومن بينها الحركات العرقية والوطنية، كما أن المجتمع الدولي حسب البنائية لا يمثل حاصل جميع هذه الفواعل بل هو كائن آخر يؤثر ويتأثر بأجزائه⁽¹⁰⁰⁾، وهذا ما يؤدي بنا إلى خلاصة القول بأن الفوضى هي بنى اجتماعية، وليست طبيعية للنظام الدولي⁽¹⁰¹⁾.

اعتبر المفكرون السياسيون ظهور البنائية بمثابة المنظور البديل للمنظورات السائدة من قبل، نظرا لامتلاكه العديد من الأدوات التحليلية التي جعلت مختلف اتجاهات البنائية تحظى بقبول واسع داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية.

كما استعملت البنائية تقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب، خاصة في مسألة الهوية، والذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المكونة لهوية مجموعة من الأفراد. ويعد

(حجار عمار، مرجع سابق، ص.43.99)

(حمايدي عز الدين، "بور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص.34.

(فضيلة محجوب، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"، متحصل عليه من موقع: ¹⁰¹

تصفح الموقع يوم: (23/03/2013).. www.ahram.org.eg/ac_psss

دافيد كامبل "David Campbell" أول المطبقين لهذه التقنية، وقد طبق هذه التقنية على ما يوجد في البلقان من هويات متنوعة (102).

انتقد واندت بأنه لم يوضح كيف تبنى الهوية، وكيف تتراجع، ويرى كينيث والتز بأن البنائية جاءت على أساس جمع الأفكار وانتقائها من دون إقصاء ، إلا أنها وقعت في فخ فوضى الأفكار ، فالبنائية ما هي إلا جمع للأفكار. من الجانب المنهجي لا توجد طريقة علمية لإثبات صحة أو خطأ أفكار البنائية .

وأخيرا تتجلى أهمية هذه النظرية في مواقفها الإستمولوجية، والأونطولوجية والمعيارية الوسطية، إذ تمثل تصورا وسطيا توفيقيا بين الاتجاهات النظرية الوضعية (التفسيرية) والنظريات المابعد وضعية (التكوينية). فهي وضعية في تركيزها على التفسير العلمي، وهي ما بعد وضعية في تركيزها على التذاتانية والأفكار. وقد ظهر ذلك جليا فيما يسمى المحاورة الثالثة في العلاقات الدولية. مما ينبئ بإمكانية بروز نظرية كوسمو بولونية للعلاقات الدولية، وهي نظرية عامة وشاملة تجمع كل الاتجاهات النظرية تحت مسمى نظرية تفسيرية-تكوينية للعلاقات الدولية. (103).

3-مقاربة الأمن الإنساني:

(عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص ص 328، 329.102)

(المرجع نفسه، ص.329.103)

تعود فكرة الأمن الإنساني إلى عقود قديمة من الزمن، تم التطرق إليها من طرف العديد من المفكرين والفلاسفة في مختلف كتاباتهم ونجد من بين هؤلاء مونتيسكيو "Montesquieu"، الذي طالب بالاهتمام بحرية وحقوق الأفراد الذاتية بدل الاهتمام بالأمن الذي تضمنه الدول.⁽¹⁰⁴⁾

لكن بروز الأمن الإنساني كمفهوم جديد في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، كان في النصف الثاني من القرن الماضي، وكان نتيجة التحولات الدولية لاسيما بسبب انتشار الصراعات الداخلية، والتي خلفت وراءها الآلاف من الضحايا، و الأوبئة التي أصبحت تفتك بالملايين من البشر سنويا. هذا الواقع المعقد، فرض ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الأمنية. ومع نهاية الحرب الباردة مباشرة شهدت مختلف الخطابات المتعلقة بموضوع الأمن تحولات جذرية عميقة بعدما مهد لها باري بوزان بأعماله التجديدية مع نهاية الثمانينات، وبالتالي أصبح المهتمون بالدراسات الأمنية ينظرون إلى موضوع الأمن نظرة أوسع تتعدى المجال العسكري إلى مجالات أخرى اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية وبيئية.

و في هذا السياق يعتبر بطرس بطرس غالي وكوفي عنان من اللذين عملوا على توسيع المقاربة الأمنية وذلك من خلال التركيز على دور الهيئة الأمنية في مجال حفظ الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

⁽¹⁰⁴⁾ Taylor, Owen, *OP.CIT.*, p. 18.

كما نجد العديد من الدول التي أصبحت تتخذ الأمن الإنساني كموضوع محوري في سياستها الخارجية، ونجد على رأسها كندا والتي ترى ضرورة إحداث تغيير في العلاقات الدولية،⁽¹⁰⁵⁾ وهذا التغيير يجب أن يكون لصالح الفرد. من خلال هذا التحول الذي شهده موضوع الأمن نلمس الاهتمام الكبير بالفرد بدل الدولة التي كانت جوهر الدراسات الأمنية وإزالة اللبس والغموض عن هذا المفهوم أكثر سنتطرق إلى بعض التعريفات التي تناولت المفهوم والتي تشترك كلها في فكرة تحرير الإنسان سواء من العنف أو الحاجة وكذا مبدأ الكرامة الإنسانية، ويمكن هنا الإشارة إلى التعريفات التالية:

أ- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD):

يعرف التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الأمن الإنساني بأنه: "التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة"، وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي⁽¹⁰⁶⁾.

⁽¹⁰⁵⁾ Frederic, Ramel, "Réflexion sur le XXI è Siècle sécurité humaine, un concept pour penser le XXIème Siècle", <http://geneus France, Free.Fr /réflexion/ramel0900.htm. p. 1>.

⁽¹⁰⁶⁾ PNUD, *Rapport mondial sur le développement Humain 94*, Paris : Economica, 1994, p.56

وقد تم أخذ هذا التعريف من طرف العديد من المفكرين "وكذا لجنة الحكم الشامل" سنة 1995، والذي اعتمد عليه كذلك ممثل اليابان تاكاسويوكيو "T.Takasu"، حين أكد أن فهم اليابان للأمن الإنساني مطابق لمفهوم الأمم المتحدة.

ولما نأتي إلى دراسة الوضع العالمي العام عقب الحرب الباردة، نجد أن هناك مجموعة من التحديات التي تضاعفت في هذه الفترة على المستوى الداخلي والخارجي، والتي تواجه سلامة الدول، فعلى المستوى الخارجي تظهر تحديات التلوث البيئي والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والنظام المالي المتداعي، هذا فضلا عن تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، أما على المستوى الداخلي فقد انتشر الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية الإثنية وقمع الدولة، وإن دلت كل هذه التحديات على شيء فهي تدل على عجز الدولة عن ضمان حياة آمنة لمواطنيها مما أدى إلى ضرورة التحول من الاهتمام بحماية سلامة الدولة إلى حماية مواطنيها، ومن هذا التحول ينبثق مفهوم أمن الإنسان.

خلال الحرب الباردة، تم طرح مفهوم الأمن الإنساني ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسة الأمن والتنمية، ومن بينها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن، حيث أنها دعت في تقرير صدر عنها سنة 1982 إلى التركيز على مجموعة من القضايا، والتي أطلق عليها قضايا الأمن الإنساني، وتشمل الفقر، والإنفاق المتزايد على التسلح، وغياب العدالة التوزيعية، والحرمان الاقتصادي وغيرها.

المبحث الثالث: مفهوم تدابير بناء الثقة والسياق التاريخي الذي ظهرت فيه.

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين أحد أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقه الفواعل الدولية بكل أصنافها من دول ومنظمات إقليمية ودولية ومنظمات حكومية وغير حكومية، وقد تنوعت وتطورت أساليب عمل هذه الفواعل في إدارتها للأزمات الدولية تماشياً مع الظروف والتطورات المحيطة بهذه الأزمات، وهذا ما

أسفر عن سعي الفواعل الدولية إلى تبني مفاهيم متعددة ترتبط بإرساء السلم والأمن الدوليين ودمجهما في إطار عملها، ومن أبرز هذه المفاهيم نجد مفهوم تدابير بناء الثقة، والذي من شأنه التخفيف من حدة التوتر والتمهيد لمرحلة التعايش والاستقرار.

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على مفهوم تدابير بناء الثقة وكذا شروطها وأهدافها، إلى جانب السياق التاريخي الذي ظهرت فيه والتطور الذي عرفته.

المطلب الأول: مفهوم تدابير بناء الثقة وشروطها و أهدافها.

إن إدراك جوهر هذا المفهوم يتطلب الإلمام بنقطتين أساسيتين: الأولى تتعلق بتقديم البعض من التعريفات التي تناولت مفهوم تدابير بناء الثقة، والنقطة الثانية تتعلق بأبرز المتغيرات التي أدت إلى بروزه.

1. مفهوم تدابير بناء الثقة :

أ- تعريف الثقة: لغة

ثقة : من المصدر وثق ، والتي تعني الاحكام والاتقان .

وفي معجم لسان العرب لابن منظور "الثقة مصدر قولك وثق به يثق بالكسر فيهما وثاقة وثقة، ويقال : فلان ثقة، ويجمع على ثقات في جماعة الرجال والنساء والوثاقة مصدر الشيء المحكم"⁽¹⁰⁷⁾ .

وفي القرآن الكريم وردت في الآية 26 من سورة الفجر " ولا يوثق وثاقه احد " ⁽¹⁰⁸⁾، وفي الآية 81 من سورة آل عمران " وإذ أخذ الله ميثاق النبيين " ⁽¹⁰⁹⁾ وفي كلا الايتين وردت كلمة الثقة بمعنى العقد الاحكام.

وفي معجم لاروس " Larousse" الفرنسي وردت كلمة " Confiance " بمعنى مواجهة التحديات بكل ثقة وهو ذلك الشعور المتبادل بين طرفين بالنسبة لموضوع ما.⁽¹¹⁰⁾

تعرف إجراءات بناء الثقة على أنها مبادرات جماعية أو ثنائية أو أحادية بين الدول والهدف من إقرارها وتبنيها هو ترقية الشفافية بين الأطراف المنضوية في المبادرة والقدرة على التنبؤ بسلوك الدول في المجال العسكري وكذا القطاعات التي لها ارتباط بموضوع

¹⁰⁷ (212) ابن منظور، مرجع سابق، ص.

¹⁰⁸ (سورة الفجر ، الآية 26 .)

¹⁰⁹ (سورة ال عمران ، الآية 81 .)

¹¹⁰ (www.Larousse.fr/dictionnaires/français/confiance/108082/location .)

الامن⁽¹¹¹⁾، من وجهة نظر ماري فرانس ديجاردان؛ فإنه لا توجد "نظرية معيار بناء الثقة و الأمن مقبولة أو معترفا بها"، "جاء تطبيقها قبل اكتشافهم المفهومي". رغم أنه تم الاعتراف أنه يمكن أن تُستعمل في أي منطقة⁽¹¹²⁾.

تعرف ديجاردان مقاييس بناء الثقة و الأمن على أنها أعمال تنتمي إلى واحدة أو أكثر من هذه الفئات: تبادل المعلومات و /أو زيادة الاتصال؛ تبادل الملاحظين و /أو القيام بعمليات تفتيش؛ تأسيس قواعد تنظيم لبعض العمليات العسكرية. و بهذا، فإن مقاييس بناء الثقة و الأمن تهدف إلى التقليل من التوترات عبر الشفافية المتزايدة حول القدرات و النوايا، زيادة التوقع و توضيح النوايا من ناحية القوة العسكرية و النشاطات السياسية على كل الجوانب⁽¹¹³⁾. لقد تم إدراك أهمية تدابير بناء الثقة في مجرى صراع القوة بين الشرق و الغرب، وكان الهدف من وضعها هو استبعاد خيار أي هجوم مفاجئ، وكذا تقليل خطر سوء التفاهم أو أخطاء التقييم.

شروط تدابير بناء الثقة:

⁽¹¹¹⁾ Fred Tanner, Suggestion pour les mesures de confiance, dans *IVème Séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée, resultants et nouveaux objectifs*, Barcelone: CIDOB, OCT 2006 p.65.

⁽¹¹²⁾ Abdennour Bentantar NATO's Contribution to Confidence- and Security-Building in the Maghreb, Rome: NATO DEFENSE COLLEGE, 2011, p.12.
⁽¹¹³⁾ *Ibid*, p.12.

لابد من توفر مجموعة من الشروط حتى يكتب النجاح لتدابير بناء الثقة، ومن هذه

الشروط مايلي (114) :

1-التبادلية والتتابعية: (Récipocité) بمعنى أن أي خطوات في اتجاه بناء الثقة يبادر بها طرف أول لابد أن يقابلها الطرف الآخر بخطوة مماثلة قصد تحقيق أمرين مهمين :حسن النية والجدية ، وفي العادة يكون شرط التبادلية والتتابعية منسقا من طرف ثالث يقوم بدور الوسيط بين الطرفين وهناك حالات يكون الاتصال بين الطرفين مباشرة مثل حالة الحوار الأطلسي - المتوسطي.

2-التراكمية: (Incrémentale) المقصود بها انه مهما كانت خطوات بناء الثقة في بدايتها متواضعة وضعيفة ، لكنها لابد أن تكون دافعة لزيادة جو الثقة بين الأطراف ، ولا ينبغي على أي طرف أن يتخذ أي إجراء يحو الثقة التي تم بناؤها أو استعمال لغة تصعيدية لان المطلوب هو الابتعاد عن الخطاب التصيدي حتى يتم بناء الثقة ودفع العملية نحو الأمام.

3-التواصل: (Comunication) كلما كان التواصل موجودا بين الأطراف كلما تم التأسيس لتدابير بناء الثقة، وإذا كان العكس تحت أي اسم ولأي سبب هو في ذاته دليل على ان فجوة عدم الثقة تزيد وتتضاعف.

(1) Mohammad El Sayed Selim, confidences building measures in middle eastern conflicts: an egyptian perspective, oubtenu à partir du site: <http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/Mohammad-El-Saved.pdf>

4-الاتساق: (Coherence) بمعنى أن يتولى صياغة تدابير الثقة بين ممثلي الطرفين حتى يتم القضاء على كل احتمالات سوء التواصل أو سوء الفهم أو سوء لتقدير للمواضيع المطروحة للنقاش بين الطرفين.

5-المصداقية: (Crédibilité) لابد من توفر المصداقية لدى الأطراف المشاركة ، لأنه في حالة شك أي طرف أن الطرف الآخر يتعامل بصفة غير جدية وان الإجراءات التي يتخذها هي مجرد مناورات تستهدف ربح الوقت فقط ، وهذا ما يؤدي إلى انهيار عملية بناء الثقة في أول مراحلها.

6-تعدد المستويات: (multi-niveaux) لا ينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة مقتصرة على مجال واحد فقط ، وإنما من الاحسن أن يكون على كل المستويات (السياسي، الاقتصادي، العسكري، الاجتماعي) والهدف من هذا التعدد هو ضمان استمرارية التواصل في مستوى معين في حالة حدوث جمود أو إنتكاسة في مستوى ما.

أهدافها: تسعى تدابير بناء الثقة إلى تحقيق الأهداف الآتية:⁽¹¹⁵⁾

- التأثير على ما يتكون لدى الخصوم من أفكار إزاء نوايا كل منهم.
- إزالة الغموض الذي يشوب السياسات العسكرية الوطنية وذلك بجعل هذه السياسات أكثر شفافية.

- تجنب النزاع المسلح الذي قد ينجم عن فهم خاطئ للسياسات العسكرية الوطنية.

⁽¹¹⁵⁾ Stefan Wolff, confidence – building measures an Overview of Elite – level Options, available at: www.StefanWolff.com/files/confidence-building%20measures.pdf

- زيادة الثقة بين طرفي النزاع و جسر الهوة بينهما لتسهيل مهمة معالجة خلافاتهما بعيدا عن التأزيم.

- تأمين السلام والقدرة على التنبؤ.

المطلب الثاني: تدابير بناء الثقة وتطويرها

مثلما هو مدون في سجلات زينوفون (Xénophon)* فمنذ حوالي 2400 سنة جرت بينه وبين نظيره الفارسي أثناء انسحاب القوات الإغريقية من الفرس المحادثة الآتية: "أعرف بعض الحالات التي حدثت في الماضي أين تم الهجوم على بعض الأشخاص من طرف أقربائهم، وقد حدث هذا نتيجة معلومات خاطئة أو نتيجة للشك القوي والقلق، ومنه أعتقد أن أحسن وسيلة لمواجهة التهديد هو الاتصال الشخصي، وأريد منك أن تفهم أنه ليس لديك ماتخشاه منا" (116)، لهذه المحادثة دلالة على ان تدابير بناء الثقة بإمكانها ان تساهم في

(1) Louis- Pierre Michaud, " les mesures de confiance mutuelle entre le Pérou et l'Équateur : sur les causes de leur échec à l'aube du conflit de tiwinza en 1995" ،oubtenu à partir de : http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/cei/fichiers/essai_louismichaud.pdf

* فيلسوف وقائد عسكري إغريقي عاش في الفترة ما بين 430-354 قبل الميلاد.

منع نشوب الحرب، وتدل على أن هذه التدابير قديمة قدم المجتمع الإنساني إلا أنها تختلف من حيث الشكل والسياق الذي ظهرت وتطورت فيه.

غالبًا ما تعتبر تدابير بناء الثقة واحدة من أكثر الوسائل فعالية في تعزيز التعاون الدولي، وقد تم استخدامها مرارا وتكرارا في الماضي وفي سياقات مختلفة كوسيلة لخلق الثقة والحد من مخاطر سوء الفهم وتصعيد الصراع.

لقد تم استخدام مفهوم تدابير بناء الثقة لأول مرة في الخمسينات من القرن الماضي في إطار العلاقات بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي والمتعلقة بالجهود الأولية لزيادة الشفافية بينهما وعلى وجه التحديد إلى اتفاقيات نزع السلاح و مراقبة التسليح، ففي عام 1958 تم مناقشة قضية الإخطار بالمناورات و التبادلات العسكرية للملاحظين (مؤتمر حول منع الهجمات المفاجئة)⁽¹¹⁷⁾، وفي أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 أصبحت الحاجة ملحة لفتح قنوات اتصال مباشرة وفعالة من أجل منع نشوب حرب نووية محتملة جراء سوء التفاهم وعدم التواصل، حيث تم وضع خط هاتفي مباشر بين القيادتين الأمريكية والسوفيتية ومن ثم تم التوصل إلى اتفاق حول الحوادث البحرية. حيث تم اقتراح حلول تقتضي نزع السلاح الدولي بشكل عام. أصبح مفهوم معايير بناء الثقة جزءا من المفردات الدبلوماسية في مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا عام 1975، و في ذلك الوقت، تم ضمان تبادل المعلومات حول العمليات العسكرية بقصد المساعدة و دعم الوفاق. إن خيار معيار

(117) Confidence Building Measures as soft power? Contribution to the study.)

بناء الثقة و الأمن لم يكن في الحقيقة اختيارا لكنه كان بديلا عن الجمود والصعوبات التي وجدتھا الأطراف في الحصول على اتفاقيات مراقبة المعدات الحربية مما دفعھا إلى التركيز على الحد من النشاطات العسكرية وليس القدرات.

كانت تدابير بناء الثقة أثناء الحرب الباردة في صميم وفاق شرق-غرب و مكنت من التأسيس للتعايش بين القطبين، وتحقق هذا بفضل المعايير التي جاء بها مؤتمر هلسنكي. رغم أن مراقبة الأسلحة كانت لها بداياتھا في عوامل أخرى (الحوار أو المسائل النووية و حول الحاجة للاستقرار الاستراتيجي)، فإن عملية هلسنكي كانت حاسمة في هذا الصدد حيث أنها ضمنت بقاء الثقة عندما حدث انهيار في " التجمع " الأمريكي - السوفييتي (الصواريخ الأوروبية، ثم مبادرة الدفاع الاستراتيجي).

لقد تم الحفاظ على الثقة بفضل هذه الطريقة حيث كانت التغيرات المتلاحقة في أوروبا سلمية (انهيار جدار برلين، إعادة التوحيد الألماني، انهيار الاتحاد السوفييتي) مقارنة بالمناطق الأخرى (البلقان، الشرق الأوسط، إفريقيا، القوقاز)، حيث كانت هذه التغيرات مصحوبة بالعنف. " أصبحت تدابير بناء الثقة تتم عبر مراقبة الأسلحة أو وفق ما جاء في عملية هلسنكي مفهوما تنظيميا و وقاية حيث أن الأمن الدولي معني بهذا. في السابق، وُضعت تدابير بناء الثقة لأن "البوادر الوقائية للأمن" بدأت تسود في " مظاهر تصحيحية أو إكراهية" ، بإطلاق نوع من " وسط فاضل من الأمن التعاوني " (118).

(118)Abdennour Bentantar, Op.Cit,13.

معايير بناء الثقة و الأمن: العمل على تحسين المفاهيم يعني ضمناً (إعادة) تحديد المصالح

حتى لو كان مفهوم معايير بناء الثقة و الأمن حديث نسبياً، و جاء أكثر فأكثر في مقدمة مؤتمر هيلسنكي، حيث ظهر جلياً ان لبعض المراحل والاتفاقيات المماثلة تاريخ طويل. إن الهدف الأساسي " للجيل الأول" من معايير بناء الثقة و الأمن كان بذلك يهدف على التخفيف التخفيف من عدم الثقة، سوء التفاهم و الأخطاء في تقييم النشاطات و النوايا العسكرية للأطراف المتعددة من خلال توفير المعلومات ذات علاقة وثيقة بالموضوع. كان "الجيل الثاني" من معايير بناء الثقة و الأمن أوسع مجالاً، حيث تضمن ترتيبات احتياطية حول التفتيش على الأرض. لم يكن التركيز في هذا الوقت فقط على تعزيز الثقة لكن أيضاً على بناء الأمن، وقد جاءت هذه المعايير لتوصف بمعايير الثقة و الأمن. إن معايير بناء الثقة أوسع من معايير بناء الثقة و الأمن ، بما أنها ليست مرتبطة بالضرورة بقضايا الأمن؛ إن هدف معايير بناء الثقة و الأمن، من جهة أخرى؛ هو تحديد السياسات العسكرية للدول بقصد تجنب أية مخاطر متعلقة بسوء التفاهم التي يمكن أن تؤدي إلى توترات عسكرية أو سياسية.

غالباً ما تعتبر تدابير بناء الثقة من أكثر الوسائل فعالية في تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، وقد تم استخدامها مراراً وتكراراً في الماضي وفي سياقات مختلفة كوسيلة

لخلق الثقة والحد من مخاطر سوء الفهم وتصعيد الصراع، فالهدف المتوخى من تدابير بناء الثقة هو تأمين السلام والقدرة على التنبؤ بالمخاطر⁽¹¹⁹⁾

لقد تغيرت العديد من المفاهيم الأمنية والعسكرية بعد الحرب الباردة ، حيث انتقلت العلاقات من المواجهة والانقسام بين الكتلتين خلال هذه الفترة إلى محاولة إيجاد مجموعة من التدابير التي من شأنها بناء الثقة وتحقيق الأمن وتعزيز الاستقرار بهدف التقليل من إمكانية حدوث حرب على نطاق شامل ، وقد استقادت أوروبا من فترة ما بعد الحرب الباردة والتغييرات التي أفرزتها هذه الأخيرة ، حيث عملت الدول الأوروبية على تعزيز علاقات التعاون فيما بينها على أساس الشراكة والشفافية والاطمئنان المتبادل، وأصبحت هذه الدول ميالة إلى السلم والحد من التسلح بشكل كبير مقارنة بالأجواء التنافسية المحمومة التي عرفتھا الفترة السابقة للحرب الباردة ، وأصبح المناخ السياسي الجديد تسوده نظرية "بناء الثقة و الأمن" التي تسعى إلى خلق ووضع تدابير تتلاءم مع البيئة الجديدة التي فرضتها نظرية بناء الثقة ، هذه الأخيرة التي تم تقديمها لأول مرة عام 1950 والتي جاءت بمجموعة من المفاهيم التي تعمل على القضاء على التصورات الخاطئة والمخاوف وتوفير الطمأنينة حول الخيارات العسكرية وخلق ظروف أفضل لإقناع الجميع بالحد من التسلح الثابت ، وباختصار

(1) Jacob Daniel Schmidt, Confidence Building Measures as soft power? A contribution to the study of international cyber security, available at: <http://brage.bibsys.no/xmlui/bitstream/id/200547/KOM500%202013%20h%C3%B8st%20masteroppgave%20Daniel%20Schmidt.pdf>

فان الهدف الأساسي من نظرية بناء الثقة والأمن هو تحقيق الاستقرار وفقا لما يراه "يوهان مورغن"⁽¹²⁰⁾.

لقد تمت مناقشة تدابير بناء الثقة بشكل مكثف خلال فترة انقسام أوروبا إلى كتلتين ، لكن لم يتمكنوا من وضع تعريف موحد للشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق هذا الغرض ، ولذا كان من الصعب أحيانا إقناع ممارسي السياسة الخارجية من جدوى تدابير بناء الثقة إلا انه هناك شبه إجماع بين معظم المحللين والخبراء على فائدة وأهمية هذه التدابير كما أن التعاون والامن المشترك ظهر جليا في العقد الاخير من القرن 20 وقد اصبحت معظم المخاوف والقلق الذي كان سائد قبل الحرب العالمية الثانية اقل حدة وليست لها صلة بالساحة الاوربية ، وقد اصبحت تدابير بناء الثقة والامن جزء لايتجزأ من العملية التي بادر بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والذي تغيرت تسميته إلى "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " OSCE" وهذا ابتداء من جانفي 1995 فتغير التسمية لا تغير من طبيعة الالتزامات السياسية التي انبثقت عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ابتداء من سنة 1990 كان التركيز كبيرا على ترسيخ مفهوم نظرية بناء الثقة والتعاون نتيجة ما حققته هذه التدابير في أوروبا، وعلى الرغم من ذلك هناك من ينظر إلى تدابير بناء الثقة والتعاون على أساس أنها قليلة الفائدة مقارنة بالتحديات الموجودة في تلك الفترة حيث أصبحت مرتبطة بمصالح الدول المبادرة بها على وجه الخصوص دول الاتحاد الأوروبي ،

⁽¹²⁰⁾ Zdzislaw Iachowski ,confidence and security building measures in the new Europe,SIPRI Research Report No.18, available in the site: <http://books.sipri.org/files/RR/SIPRI18.pdf>

فأخذت تعمل على تطويرها من طرف مؤسسات الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون، هذه المساعي التعاونية شملت الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات والوقاية من النزاعات.

تشمل معايير بناء الثقة و الأمن مجموعة كاملة من النشاطات العسكرية، الدبلوماسية و السياسية، متضمنة التبادل النظامي للمهمات العسكرية، الانتشار، نزع السلاح وإعادة بناء القوى؛ إنشاء مراكز تخفيض المخاطر الإقليمية؛ تبادل المعلومات، الاتصالات و متطلبات التبليغ أو الإشعار (التبليغ المسبق بالنشاطات العسكرية وعمليات التدريب أو تحركات الجيش بالقرب من الحدود)؛ بيانات و قوانين التنظيم، آليات استشارية، مفوضيات أو لجان أمنية و نشاطات أخرى مشتركة مثل الخطوط المباشرة (الساخنة) بين السلطات العسكرية، امتيازات متبادلة للملاحظين الخاصين بالتفتيش أو للمناورات العسكرية ، و الاجتماعات لناقشة القضايا عبر الحدود (التهريب، إجراءات الجمارك... إلخ.)؛ تبادل المعلومات المتعلقة مرفقة بإجراءات التحقق المناسبة، متضمنة تحقق في الموقع. يمكن دعم هذه المعايير بواسطة أطراف ثالثة للمساعدة في المراقبة و الملاحظة .بما أنهم يستطيعون تغيير الطريقة التي تُفهم بها حاجات أمن الدولة ، فإن معايير بناء الثقة و الأمن يمكن أن تؤدي إلى تقليل نفقات الأمن⁽¹²¹⁾.

¹²¹ Abdenmour Bentantar NATO's Contribution to Confidence- and Security-Building in the Maghreb, Rome: NATO DEFENSE COLLEGE , 2011,p.

عموماً، فإن الأصناف الثلاثة لمقاييس بناء الثقة و الأمن محدّدة. إن الهدف من خلال معايير المعلومات و الاتصال هو تمكين كل طرف من الفهم الأفضل لقدرات الطرف الآخر و تسهيل الاتصال المنتظم. و تتضمن: تبادل المعلومات العسكرية حول المعدات الحربية و القوات، التبليغ بالنشاطات العسكرية؛ الاتصالات العسكرية، تقليل مراكز الخطر (لاستقبال و تمرير بعض المعلومات)؛ خطوط مباشرة للسماح بالاتصال السريع في أوقات الأزمات. معايير المراقبة و التفتيش و التي تهدف إلى تأسيس الثقة من خلال السماح لكل طرف بمتابعة نشاطات الطرف الآخر (روتين أو أي شيء آخر). تتضمن هذه المعايير إرسال الملاحظين للتدريبات العسكرية الهامة، و زيارات للمركبات و المواقع العسكرية. معايير القيود العسكرية و التي تهدف إلى الحد من النشاطات العسكرية و تقادي إمكانية حدوث أي عمل أو هجوم مفاجئ، قيود لعدد و نطاق المناورات العسكرية الهامة ؛ تحد يد تحركات الجيش، إنشاء مناطق غير عسكرية، خالية من السلاح أو الحد من الأسلحة، تخفيض مداخل القوة العسكرية. بالنسبة لمعايير بناء الثقة و الأمن ؛ فإنه من أجل أن يكون هناك فرصة لنجاحها فلا يجب المبالغة في الطموح من البداية لأن ذلك يعتبر طريقاً للفشل المؤكد. وكمثال على ذلك فقد كانت تجربة فريق العمل ل: (مراقبة الأسلحة و الأمن الإقليمي). والذي يمكن أن يكون حالة معايير المراقبة لانتشار الصواريخ. إن الأنظمة المبتكرة من أجل التحرك مرحلة بمرحلة، بدءاً بمعايير بناء الثقة الأقل تطفلاً، هي الأكثر احتمالاً للنجاح. كانت جنوب آسيا

المثال الوحيد لاتفاقية صواريخ إقليمية فعالة؛ بدءا بمعايير بسيطة لبناء الثقة في مجال الصواريخ بدلا من أهداف طموحة لنزع السلاح.

المطلب الثالث: نهاية الحرب الباردة وأثرها على تفعيل إجراءات بناء الثقة في العلاقات

الدولية.

من الواضح جدا أن حجم الدمار الذي تركته الحرب العالمية الثانية، كان له الأثر الكبير في دفع الأوروبيين زمن الحرب الباردة إلى تبني لغة الحوار والتأسيس لجو الثقة بينهم عوض الشك والريبة التي كانت سبب الحربين العالميتين، فلقد ساهمت الإجراءات المتعلقة ببناء الثقة والتي تم تبنيها من طرف مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا في لقاء هلسنكي عام

1975 إلى تجنيب أوروبا المزيد من الحروب والنزاعات خاصة في ظل الانقسام الذي كانت تعيشه.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت إجراءات بناء الثقة من الآليات الرئيسية لتسوية النزاعات وبناء السلام في جميع أنحاء العالم ولم تعد تتعلق بمنطقة بعينها وذلك لعاملين اثنين هما⁽¹²²⁾:

1- الإنجازات الايجابية لتدابير بناء الثقة في السياق الأوربي ، والتي حققت الانفراج بين الشرق والغرب في سنوات السبعينات من القرن الماضي .

2- مفهوم التعلم عبر الإقليمي والمقصود منه هو نقل التجارب الناجحة في منطقة ما وتطبيقها في مناطق أخرى ، ومع ذلك هناك خلافات عميقة بين المحللين حول جدوى تطبيق تدابير بناء الثقة في مناطق أخرى ، فهناك اتجاه يرى انه في عصر العولمة تعتبر هذه المقاربة أساسية في حل النزاعات وبناء السلام، وهناك اتجاه آخر يرى أن نجاح هذه المقاربة في أوروبا ليس بالضرورة أن تنجح في مناطق أخرى خاصة في ظل الفوارق الموجودة بين مختلف المناطق.

تتوقف فعالية معايير بناء الثقة و الأمن على سياق النزاع أو الأزمة، وعلى وجه التحديد المرحلة التي وصلت إليها في تطورها و بهذا يجب توقيت المعايير، بدلا من إبراز نوع الصراع. لأنها أكثر فعالية في بداية الصراع، بهدف لمنع القتال الذي سيندلع مرة أخرى

¹²²(Mohammad El Sayed Selim, *op-cit.*)

في المستقبل القريب جدا. يمكن لمعايير بناء الثقة و الأمن أن تؤكد و تقوي علاقات الثقة الأساسية المتبادلة التي كانت موجودة من قبل، و أن تسرع التسويات و المصالحات الجارية مسبقا في ميادين سياسية أخرى. يمكن أن تكون مفيدة خاصة في إضعاف أو منع بعض الصراعات بين الدول (نزاعات حدودية، مشاكل اللاجئين، الدعم السري المشبوه أو المثبت للمعارضين للحكومة، إلخ...).

لا تستطيع هذه المعايير أن تغير التوازن الموجود للقوى أو تسوية قضايا الصراع، إلا أنها يمكن أن تساعد في دعم جو تعاوني يمكن من خلاله تسوية بعض النزاعات. بينما كان للصراعات أسباب تاريخية متأصلة الجذور، فإن التعاون العسكري ربما لن يكون عمليا، لكن يمكن استكشاف ميادين غير عسكرية للتعاون (مشاريع تنمية اقتصادية مشتركة). وهذا ما تم محاولته في السياق العربي الإسرائيلي مع فلسفة المؤتمر قصير الأجل (الشرق الأوسط و شمال افريقيا)، لكن التطبيع الاقتصادي انهار؛ في غياب التسوية السياسية.

إن سهولة تنفيذ معايير بناء الثقة و الأمن لا يعني أن حدودها التي تساعد في وضع قيمتهم العملية الفعلية في منظور واقعي، يمكن التغاضي عنها. لننظر أولا لسهولة التنفيذ قبل التوجه للنظر في حدودها.

إن الميزة العملية الأساسية لمعايير بناء الثقة و الأمن هي أنها تستطيع خلق مناخ من الثقة. يركز مؤيدوها على ثلاثة عوامل هامة يسهل تنفيذها. أولا، تتطلب معايير بناء الثقة

و الأمن فقط "حدا أدنى من الإرادة السياسية"، بما أن اهتمامها "هو حل الصراعات". فهي لا تعرض للخطر مواقف أي طرف معني بالقضايا غير المحلولة- بالفعل، يمكن لها أن تتواجد حتى في مناخ التوتر، توفير إطار للحوار بين الدول حتى عندما تكون العلاقات في حالة عدااء. بالإضافة إلى ذلك، فهي قائمة على "الأمن المفاوض" الذي يضمن تبادل النشاطات المتخذة (التزامات متبادلة، تبادل عادل و تعهدات مماثلة). أخيراً، فإنها في الحقيقة تستلزم قيوداً قليلاً إن لم نقل ولا قيد و مستوى منخفض من الالتزام المطلوب؛ كلها حجج إضافية مؤيدة لها، من خلال التعريف، بدأت معايير بناء الثقة و الأمن في مراحلها الأولى بمعايير متواضعة (تبادل المعلومات و الموظفين) بهدف توضيح النوايا العسكرية و السياسية. يمكن أن تكون متطورة بشكل أبعد عندما تؤسس الثقة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات مفهوم الأمن يمكن حصرها في ثلاث تصورات

وهما:

✓ تصور تقليدي ويركز على البعد العسكري.

✓ تصور حديث واسع، يركز على الأبعاد التالية: السياسية، الاقتصادية،

العسكرية، الاجتماعية والهوية.

✓ تصور جديد يركز على الفرد (الأمن الإنساني)

إذا اعتبرنا البحر المتوسط فضاء مغلق جغرافيا، فهو فضاء مفتوح جيوسياسيا،

فالتعريف الجغرافي يتسم بالثبات والوضوح ومعياره أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على

البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطة وبالاعتماد على هذا المعيار نجد أن هناك عشرون

دولة متوسطة، أما التعريف الاستراتيجي يتسم بالديناميكية والتحرك على أساس وجود

مجموعة من المصالح بين مجموعة من الدول غير المتوسطة بالمعيار الجغرافي تتسع

وتضيق قائمة هذه الدول بحسب الظروف والمصالح.

إن إجراءات بناء الثقة أثبتت فعاليتها و نجاعتها في تخفيف حدة التوتر العسكري بين

الدول ، وهناك العديد من الأمثلة الناجحة التي طبقت هذه الإجراءات في مختلف مناطق

العالم، وخير مثال على ذلك التدابير التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر هلسنكي عام

1975، وتشمل تدابير بناء الثقة مجموعة من الإجراءات تتمثل في تبادل البيانات والملاحظات بين دولتين أو أكثر والقيام بمناورات وتمارين عسكرية مشتركة، فنجاح إجراءات بناء الثقة يساعد على القيام باتفاقات أشمل ومبادرات تعاونية أكثر نجاحا .

الفصل الثاني:

الحلف الأطلسي، دول الضفة
الجنوبية للمتوسط والتحديات
الأمنية في المتوسط.

تمهيد:

يتميز الفضاء المتوسطي بالتعدد والتنوع وعدم التجانس سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وهذا ما أثر ويؤثر في سلوك الفواعل المنتمية لهذا الفضاء، خاصة مع التناغم الكبير للتحديات والشواغل الأمنية على ضفتي المتوسط، وهذا ما جعل العلاقة بين دول ضفتي المتوسط مقيدة بالهواجس الامنية في ظل تباين الإدراك تجاه التهديدات الموجودة في المتوسط.

المبحث الأول: الحلف الأطلسي نشأته وتطوره.

لقد كانت القارة الأوروبية الميدان الأساسي الذي شهد حربين عالميتين في القرن الماضي، وكان لهاتين الحربين الدور في ان تشهد اوربا تحولات كبرى من الناحية الجيوسياسية، إذ برز الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول اوربا الشرقية السائرة في فلكه ضمن ايديولوجية متناقضة مع مفاهيم و قيم الدول الغربية ،هذا الوضع الجديد دفع الدول الغربية المعتتقة لقيم الليبرالية و الديمقراطية الى التفكير في تأسيس حلف عسكري يحميهم من التهديد الشيوعي المتواجد بالقرب من حدودهم الشرقية .

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى نشأة الحلف الاطلسي و تطوره من الجانب المؤسساتاتي و من جانب المهام .

المطلب الأول:تأسيس الحلف ونظامه المؤسساتاتي

إن فكرة نشأة الحلف بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية تعود لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية طرحها أول مرة الكاتب السياسي الأمريكي كلارنس ستريت (Clarence Streit) في كتابه الموسوم بـ "الاتحاد في الحال" بين الدول الديمقراطية والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة، فرنسا، هولندا، بلجيكا، السويد، لقيت قبولا وتأييدا لدى قطاع واسع من الشعب الأمريكي، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية حجبت هذه الفكرة عن التداول بشكل أوسع.

لكن سرعان ما بعثت الفكرة من جديد على يد الكاتب الأمريكي والتر ليبمان (Walter Lippmann) أثناء الحرب العالمية الثانية عندما صدر له كتاب بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية" أين نادى بضرورة إقامة اتحاد بين الدول المطلة على المحيط الأطلنطي يكون هدفه العمل على صد أي عدوان قد يقع على أي من أعضائه.⁽¹²³⁾

بعد طرح هذه الفكرة من طرف الكاتب السياسيين جاء الاهتمام من طرف الساسة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وكان رئيس الوزراء البريطاني "تشرشل" أول من تحدث عن هذه الفكرة عام 1946 ودعا إلى إقامة حلف بين الدول الغربية والولايات المتحدة لمواجهة الخطر السوفيتي.⁽¹²⁴⁾

(1) ليلي مرسي، أحمد وهبان، "حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-

2000"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص.42.

⁽¹²⁴⁾ المرجع نفسه، ص.44.

مع تسارع الأحداث في أوروبا بدءا بالانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في 22 فيفري 1948 وكذلك حصار برلين في مارس 1948 أدركت الدول الثلاث التي كانت تحتل ألمانيا أن هذا العمل من جانب الاتحاد السوفيتي موجه ضد الغرب ،فلقد اقتنعت هذه الدول أن ثمة عدوا واحدا مشتركا لكافة الدول الغربية هو الاتحاد السوفيتي ، ومنه بدا لهذه الدول أن العمل الجماعي هو الخيار الأوحده لمواجهة هذه التهديدات الصادرة عن السوفيات فبدأت في اتخاذ الإجراءات والخطوات المتتابعة نحو تحقيق الهدف المتمثل في تكوين حلف دفاعي مشترك.

في 18 مارس 1948 قامت دول البينيولوكس إضافة إلى فرنسا وبريطانيا على التوقيع على معاهدة للدفاع المتبادل عرفت بمعاهدة بروكسل وهذه الأخيرة اعتبرت بمثابة النواة التي نشأت منها معاهدة حلف شمال الأطلسي فيما بعد⁽¹²⁵⁾.

وبعد شهر من توقيع المعاهدة السالفة الذكر دعا رئيس وزراء كندا إلى إقامة نسق دفاعي موحد يضم كافة دول شمال الأطلسي بما فيها الدول المنضوية تحت معاهدة بروكسل ،ولقيت هذه الدعوة ترحيبا من طرف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدول الأطراف في معاهدة بروكسل.

وانطلاقا مما تقدم بدأت المشاورات بين هذه الدول بشأن النظام الدفاعي المقترح من طرف رئيس وزراء كندا، على مستوى سفراء الدول التي رحبت بالمقترح السالف الذكر

⁽¹²⁵⁾ نزار إسماعيل الحبالي ، "دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة" ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة :

مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2003 ، ص. 31.

المعتمدين لدى واشنطن ، وفي شهر ديسمبر 1948 عقد لقاء على مستوى وزراء الخارجية بواشنطن و تمخض عن هذا اللقاء صدور بيان رسمي جاء فيه⁽¹²⁶⁾:

"إن وزراء الخارجية قد اتفقوا على مبدأ عقد معاهدة لشمال الأطلسي ، وعل الخطوات التي ستتخذ في المستقبل لتحقيق قيام الحلف"، بعد كل هذه الخطوات تم تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (organisation du traité de l'atlantique nord) ، في واشنطن بتاريخ 04 افريل 1949، بعدما وقعت على المعاهدة النهائية اثنتا عشرة دولة من ضفتي المحيط الأطلسي^(*)، وبعدها تمت المصادقة عليها من طرف برلمانات الدول الموقعة عليها ففي الدول التي لم تتغلغل فيها الشيوعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا وبريطانيا لم تلق فيها المعاهدة معارضة أما الدول التي تنتشر فيها الأحزاب الشيوعية مثل فرنسا وإيطاليا فكانت هناك معارضة كبيرة لهذه المعاهدة.

فمعاهدة شمال الأطلسي تتكون من ديباجة وأربعة عشر مادة ،وأهم مادة في هذه الاتفاقية هي المادة الخامسة التي لها طابع خاص إذ تنص على حرمة أراضي البلدان الأعضاء وتلزم هذه الأخيرة بالمشاركة عسكريا في حالة تعرض سلامة تراب أي بلد عضو للخطر أو الاعتداء.

أهداف الحلف:

⁽¹²⁶⁾ ليلي مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.49.

غالبا ما تنشأ الأحلاف العسكرية نتيجة شعور أطرافها بوجود خطر يتهدها، وكذا شعورها بوجود عدد من أوجه النقص في مواجهة ذلك الخطر بشكل منفرد، مما يولد لدى صناع القرار شعورا مشتركا بالرغبة في التضامن لتحقيق أهداف مشتركة، ومن بين الاهداف التي تأسس من اجلها الحلف الاطلسي نذكر مايلي:

أ- الاهداف العسكرية:

فالهدف الرئيسي والأساسي الذي تأسس من أجله الحلف الأطلسي هو هدف أمني عسكري يتولى مهمة ردع الخطر الشيوعي في المنطقة الأطلسية، بناء على المادة الخامسة من ميثاق الحلف⁽¹²⁷⁾ إلى جانب تطوير القدرات العسكرية للدول الأعضاء في الحلف.

ب- الأهداف السياسية:

تعتبر منظومة القيم ركيزة أساسية في تأسيس الحلف الأطلسي، وهذا ما تم تأكيده في ديباجة الوثيقة التأسيسية والتي تنص على: " إن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث

(127) إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص. 34.

والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في المجال الجغرافي لشمال الاطلسي"
(128).

فالحلف لا يرى نفسه مجرد تكتل عسكري فحسب وإنما هو مجموعة من الدول تعتنق مجموعة من القيم أهمها الديمقراطية ، وقد تعززت هذه الدعامة الهوياتية للحلف مع تحول كل أعضائه إلى ديمقراطيات، فالخوف من التهديد الشيوعي لم يكن عسكريا فقط وإنما كان الخوف من إمكانية تخريب هذه الديمقراطيات من الداخل عن طريق قيام أحزاب شيوعية بانقلابات عسكرية⁽¹²⁹⁾ ، وقد كان للسند الهوياتي دور مهم في استمرارية وبقاء الحلف بعد زوال التهديد الشيوعي.

ت - الأهداف الاقتصادية:

نظرا لأهمية الأهداف الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي نجد أن الحلف أولى أهمية كبرى لهذا العامل، حيث أشارت المادة الثانية من معاهدة واشنطن إلى ضرورة قيام الحلف بإزالة الصراع والتنافس في سياساتهم الاقتصادية وتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادي بينهم⁽¹³⁰⁾، إذ يضم دولا ينتمي معظمها أو كلها إلى العالم الرأسمالي الذي تعتبر المنافسة الاقتصادية أهم قوانينه في التطور وبغية ضبط هذه المنافسة عند مستويات معينة وضمان

(1) نبيل شبيب وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الاسلامي فيها، مركز

الجزيرة للدراسات - تقارير 2009-، متحصل عليه من الموقع: www.aljazeera.net

⁽¹²⁹⁾ **المرجع نفسه**، ص. 07.

⁽¹³⁰⁾ نزار إسماعيل الحياي، **مرجع سابق**، ص. 35.

عدم تصاعدها إلى صراع اقتصادي قد يكون سببا للحرب مثلما حدث في الحربين العالميتين

الأولى والثانية، ففي هذا الجانب يسعى الحلف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ دعم الحلف ماليا حتى يتسنى له القيام بمهامه.
- ✓ تأمين الموارد والمواد الأولية وخاصة الطاقوية التي تحتاجها دول الحلف من أي تهديد.
- ✓ ضمان وحدة الحلف من خلال التناسق في النهج الاقتصادي المتبع.

العضوية في الحلف :

معاهدة واشنطن المنشئة للحلف والتي تم توقيعها في 04 أبريل 1949، منحت العضوية بصفة آلية العضوية للدول الإثني عشر التي وقعت على هذه المعاهدة، أما بالنسبة للدول التي تريد الانضمام واكتساب العضوية في الحلف فنجد ان المادة العاشرة من ميثاق الحلف هي التي تحدد الاطار القانوني للعضوية، حيث تنص على أنه: (131) "تستطيع الأطراف، بإجماع الآراء، أن تدعو أية دولة أوروبية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمال الأطلسي، الانضمام إلى هذه المعاهدة ، وأية دولة يتم دعوتها على هذا النحو قد تصبح طرفا في المعاهدة وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، وسوف تبلغ الولايات المتحدة كل الأطراف بتلك المستندات".

(2) عماد جاد، حلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998، ص ص 273-274.

كما وضعت المادة العاشرة أربعة شروط للعضوية وهي:⁽¹³²⁾

1. لابد من حصول الدولة الراغبة في الانضمام من موافقة الدول الأعضاء في الحلف بالإجماع.

2. ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف دولة أوربية

3. توفر الدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف على عوامل يمكنها من أن تساعد على تمتين وتعزيز السلم في منطقة الشمال الأطلسي.

4. على الدولة الراغبة في الانضمام أن تكون في مركز يؤهلها على تعزيز المنظوم القيمية للحلف والمتمثلة في مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسلطة القانون.

إن الانخراط وقبول العضوية في الحلف لا تحدده هذه الشروط القانونية فحسب، وإنما العملية تخضع لاعتبارات جيوسراتيجية، وخير دليل على هذا قبول عضوية تركيا في الحلف رغم أنها ليست دولة أطلسية، وأن نصف مساحة تركيا تقع في قارة آسيا، إلا أن النصف الآخر من مساحتها الواقعة في قارة أوروبا أهلها لأن تكسب العضوية في الحلف بحسب إحدى بنود المادة العاشرة من ميثاق الحلف⁽¹³³⁾ إضافة إلى هذا فإن قبولها في الحلف يعود أساساً إلى موقعها الاستراتيجي الذي يسهل عملية تطويق الاتحاد السوفياتي من جهة البحر الأسود، بالنسبة للدعامة الهوياتية التي قام عليها الحلف تم تطبيقها بانتقائية في

⁽¹³²⁾ المرجع نفسه، ص. 275.

(2) موسي جيلان، تركيا والأطلسي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، عدد 103، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، ص ص 202-203.

حالة البرتغال وإسبانيا⁽¹³⁴⁾ فبالنسبة للأولى ورغم نظامها الاستبدادي آنذاك إلا أن هذا لم يمنع من أن تكون من الدول المؤسسة للحلف، بالمقابل تم استبعاد إسبانيا من المشاركة في تأسيس الحلف بحجة عدم توافق حكم فرانكو الاستبدادي مع قيم الحلف، هذا التناقض مرده حاجة الحلف عسكرياً إلى موقع البرتغال على ساحل الأطلسي، بينما موقع إسبانيا البحري يمكن تعويضه بالاعتماد على قوات الأسطول الأمريكي السادس المرابض في البحر الأبيض المتوسط.

هياكل الحلف:

الهيكل التنظيمي المؤسسي للحلف يتشكل من إطارين رئيسيين هما : الهيئات المدنية والهيئات العسكرية.

أ- الهيئات المدنية : تتمثل في مجموعة من الهيئات التالية:

1-الأمانة العامة :يسير الحلف الأطلسي الذي يتواجد مقره في العاصمة البلجيكية بروكسل من طرف أمين عام يتم اختياره من قبل الدول الأعضاء في الحلف لفترة زمنية تقدر بأربع سنوات ، ويشترط في الشخص الذي يتولى المنصب أن يكون ذا خبرة كبيرة وشغل مناصب عليا في إحدى حكومات هذه الدول الأعضاء فالأمين العام الحالي للحلف " أندرس فوغ راسمسون " كان يشغل منصب رئيس وزراء الدانمارك في الفترة الممتدة بين نوفمبر 2001 وافريل 2009

⁽¹³⁴⁾ نبيل شبيب وآخرون، مرجع سابق، ص. 8.

ويضطلع الأمين العام بمهام⁽¹³⁵⁾ رئاسة مجلس شمال الأطلسي ولجنة مخططات الدفاع وكذلك فوج المخططات النووية ، إضافة إلى هذه المهام يترأس الأمين العام مجلس الشراكة الاورو أطلسية ومجلس الحلف الأطلسي -لجنة روسيا- لجنة أوكرانيا وفوج التعاون المتوسطي.

إضافة إلى ما سبق يعتبر الأمين العام الممثل الرسمي للحلف في علاقاته الخارجية مع الدول و الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وهو الناطق الرسمي باسم الحلف في كل المحافل والمواقف التي يعبر عنها الحلف في مختلف القضايا ويساعده في مهامه هذه أمين عام منتدب ينوب عنه في حالة غيابه.

مجلس شمال الأطلسي: المعاهدة التأسيسية للحلف أعطت لهذا المجلس صلاحيات واسعة باعتباره أعلى سلطة سياسية في النظام المؤسسي للحلف ،ويتشكل المجلس من ممثلين دائمين لكل الدول الأعضاء.

بالنسبة لاجتماعات المجلس تتعقد اجتماعات أسبوعية على مستوى السفراء و الممثلين الدائمين تحت رئاسة الأمين العام للحلف وتتناول هذه الاجتماعات مختلف المسائل ونشاطات الحلف بناء على التقارير والتوصيات الصادرة عن اللجان التابعة له ،وتتخذ قرارات المجلس بالتوافق بين أعضائه مع كل بلد عضو باستقلاليته وسيادته والمسؤولية كذلك عن قراراته.

⁽¹³⁵⁾ http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html

كما يجتمع المجلس مرتين في السنة بحضور وزراء الخارجية والدفاع حسب الحالة والأهمية وفي حالة الضرورة يجتمع المجلس بحضور رؤساء الدول والحكومات ،وتدرس هذه الاجتماعات قضايا متعلقة بالمسائل العسكرية ومجالات الدفاع النووي بعد الاستماع إلى تقارير اللجان وأفواج العمل الخاصة بهذه المواضيع.

إلى جانب دور المجلس في مناقشة مختلف المسائل السياسية والأمنية يقوم بتحويل التوصيات المقدمة من طرف اللجان المختلفة إلى قرارات يلعب المجلس دورا هاما في توجيه الرأي العام عن طريق نشر قراراته وشرح توجيهاته وبرامجه لفائدة الجمهور والدول غير الأعضاء في المنظمة.

-الوفود الوطنية: تتألف من ممثلي الدول الأعضاء ،ويكون على رأس كل وفد سفير يدعى الممثل الدائم يمارس مهامه على أساس التعليمات التي يتلقاها من حكومته ويقوم بإعداد تقارير لها تتعلق بأنشطته ، أما الدول التي ليست عضو في المنظمة فلها مكاتب اتصال يشرف عليها سفير أو رئيس بعثة دبلوماسية يتولى مهام تنسيق الاتصال بين بلده والحلف.

الأمانة الدولية : تتكون من ممثلي الدول الأعضاء وهي عبارة عن هيئة استشارية وإدارية ومن مهامها تدعيم أشغال الوفود الوطنية بالتنسيق مع اللجان المختلفة كما تضمن متابعة قرارات لجان الحلف وتساهم في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ القرار بالتوافق.

صنع القرار : كل الدول الأعضاء لها الحق في أن تشارك مسار اتخاذ القرار الذي يعبر عن إرادة مشتركة لكل الدول الأعضاء وفي حالة ظهور سوء تفاهم أو بروز خلاف ،يتم مواصلة المشاورات إلى غاية التوصل إلى قرار مقبول يرضي الجميع مع السهر على احترام سيادة الدول الأعضاء ومطابقة القرارات المتخذة بصفة مشتركة مع المصالح الوطنية للدول الأعضاء.

لجنة مخططات الدفاع : تتكون هذه اللجنة من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى المنظمة مهمتها هي مناقشة قضايا التخطيط الخاصة بالدفاع المشترك وإعطاء توصيات للسلطات العسكرية للحلف في مجال اختصاصها،يتم تحضير أشغال هذه اللجنة من طرف لجان فرعية وأفواج عمل تقوم بمتابعة مسار وضع مخططات القوات العسكرية للحلف ومناقشة القضايا المتعلقة بالقيادة العسكرية وغالبا ما تتم اجتماعات هذه اللجنة على مستوى وزراء الدفاع.

فوج المخططات النووية : يتألف هذا الفوج من وزراء الدفاع للدول الأعضاء ، ومن مهامه البحث في المسائل المتعلقة بالسياسة النووية للحلف وكذا أمن الأسلحة والترسانة النووية ،تتولى لجنة تنفيذية تتكون من أعضاء الوفود الوطنية العسكرية وأعضاء الأركان العسكرية الدولية وممثلي القيادات الإستراتيجية بتحضير أشغال هذا الفوج، إضافة إلى هذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بترأس اجتماع أسبوعي لفوج عالي المستوى لبحث القضايا المتعلقة بإدارة السياسات والمخططات النووية والسهر على تأمين الأسلحة والمعدات النووية.

ب- الهيئات العسكرية : تتألف من هياكل إستراتيجية وعملية وقيادية

اللجنة العسكرية :إنها أعلى عسكرية للحلف وهي جزء من جهاز المنظمة المكلف بالسياسة العامة واتخاذ القرارات وهي بمثابة أداة ربط وتواصل بين مسار القرار السياسي على مستوى مجلس شمال الأطلسي واللجان المدنية الأخرى والقيادة العسكرية المكلفة بقيادة العمليات العسكرية⁽¹³⁶⁾.

بالنسبة لاجتماعات اللجنة العسكرية تتم على مستوى قادة أركان الجيوش للدول الأعضاء ثلاث مرات في السنة وتتمتع بصلاحيات تعيين رئيسها لمدة ثلاث سنوات ،ويتولى رئاسة اجتماعات اللجنة وتمثيلها أمام مجلس شمال الأطلسي ولجنة مخططات الدفاع وفوج المخططات النووية كما يمثل اللجنة في علاقاتها الخارجية مع الدول الأعضاء والدول الشريكة في مختلف شراكات التعاون والحوار المتبناة من طرف الحلف مع جيرانه ،كما يتولى مهمة إعداد التوجيهات الضرورية إلى مدير هيئة الأركان العسكرية الدولية.

هيئة الأركان العسكرية الدولية : تعتبر الجهاز التنفيذي للحلف ،فمهمتها هي إعداد المخططات واقتراح العقيدة العسكرية للحلف وتعمل الهيئة على مطابقة مختلف قرارات وتوجيهات اللجنة العسكرية مع التوصيات المتخذة ، فهئية الأركان تعتبر همزة وصل بين الهيئات المكلفة بالقرارات السياسية للحلف والقيادة العسكرية وكذلك التنسيق مع الأمانة الدولية، كما تقوم الهيئة بإبداء ملاحظاتها في المجالات العسكرية حول مشاركة الحلف في

⁽¹³⁶⁾ ليلي مرسي، احمد وهبان، مرجع سابق، ص. 72.

عمليات الشراكة كالحوار المتوسطي فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح والتحكم في الأسلحة وتتم إدارة هذه الهيئة من ضابط سام يتم اختياره من طرف اللجنة العسكرية.

-القيادة العليا لقوات الحلف بأوروبا:

تتشكل هذه القيادة من قوات بحرية وبرية وجوية تتولى مهمة الحفاظ على الأمن من الحدود الشرقية لتركيا إلى مياه المحيط الأطلسي غربا ومن شمال النرويج إلى سواحل الضفة الشمالية للمتوسط، ويقع مقرها في بلجيكا وتأخذ توجيهاتها من اللجنة العسكرية وهي مسئولة أمامها في تسيير الشؤون العسكرية في مجال اختصاصها⁽¹³⁷⁾.

-المجموعة الإستراتيجية الإقليمية لكندا والولايات المتحدة: مهمتها هي حفظ الأمن في شمال القارة الأمريكية وكذلك حماية المواقع النووية المتواجدة هناك، وتشكل قيادة هذه المجموعة من مندوب أمريكي وآخر كندي.

قيادة حلفاء الاطلسي: تتألف من قوات بحرية تتولى مهمة ضمان أمن الطرق البحرية الأطلسية للدول الأعضاء انطلاقا من شرق أمريكا الشمالية إلى غاية غرب إفريقيا ومن القطب الشمالي إلى مدار السرطان جنوبا وتتفرع عن هذه القيادة أربعة مقرات قيادات فرعية وهي :

-القيادة الفرعية التابعة للإقليم الشرقي الأطلسي

(137) ليلي مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص . 74.

-المقر العام الإقليمي التابع للقطاع الجنوبي الأطلسي

-القوات البحرية الدائمة

-أسطول التدخل الأطلسي

في قمة براغ 2002 تم إنشاء هياكل عسكرية جديدة للحلف مثل قوات التدخل (برية ، بحرية ، جوية) ويقع مقرها بهولندا ، مهمتها هي التدخل والإغاثة في الكوارث الطبيعية ، كما تم الاستغناء عن قيادة حلفاء الأطلسي وضمها إلى قيادة حلف العمليات الذي كان يعرف بالقيادة المتحالفة لأوروبا.

وفي قمة اسطنبول عام 2004 تم إنشاء فيلق متعدد الجنسيات مهمته هي التدخل والتصدي ضد استعمال أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثاني: الحلف الأطلسي والتحول في الآليات والمقاصد.

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي شهدت أوروبا مجموعة مهمة من الأحداث التي غيرت من طبيعة العلاقات الأوروبية -الأوربية وامتدت أثارها لتشمل النظام العالمي السائد آنذاك ،ومن الأحداث التي شهدتها القارة الأوروبية اجتياح موجة من الاحتجاجات الشعبية لكل دول أوروبا الشرقية التي كانت تسير في فلك المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والتي انتهت بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية التي حكمت هذه الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،والحدث الأبرز كان في 09 نوفمبر 1989 ألا وهو سقوط جدار برلين ثم توحيد ألمانيا في أكتوبر 1990 وتواصلت الأحداث بحل حلف وارسو في جويلية 1991 وانتهاء بتفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991.

منذ عام 1949 تاريخ نشأة الحلف الأطلسي وإلى غاية نهاية الحرب الباردة عام 1989 ارتبط نشاط الحلف بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء والدفاع عنها حسب المادة الخامسة من ميثاق الحلف ،والتي تنص على مايلي : "أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس ."

بعد نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات في بنية النظام الدولي ، ساد اتجاه يرى عدم جدوى بقاء حلف الناتو في ظل هذا التحول فأنصار هذا الاتجاه يرون أن الحلف لم يعد هيكلا مناسباً لواقع الأمن والاستقرار في البيئة الأمنية الجديدة ، فالتحديات التي استدعت إنشاءه والتعهدات التي التزم بها في ميثاقه بالدفاع عن أراضي الدول الأعضاء ضد أي

عدوان سوفيتي كلها عوامل ومبررات فقدت وجودها ، أما أنصار الإبقاء على الحلف الأطلسي فيرون أن هذا الأخير اثبت جدواه باعتباره المؤسسة الأطول عمرا وبالتالي فهو الأكثر ملاءمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة⁽¹³⁸⁾، والتي تشكل تهديدا لدول الضفة الشمالية للمتوسط بسبب موجات الهجرة القادمة من دول الضفة الجنوبية إضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها دول الجنوب والتي تشكل في مجملها أهم التحديات للعالم الرأسمالي الغربي.

إن التحولات التي شهدتها أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة أفرزت تداعيات مختلفة الأبعاد من سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، والتي ستصبح محور نشاط حلف الأطلسي

تزامنت قمة لندن في جويلية 1990 وفيها تم تبني "إعلان لندن حول تحالف متجدد" مع التحولات الكبرى التي بدأت تشهدها أوروبا، الأمر الذي جعل حلف الناتو يواجه مجموعة من الإشارات الايجابية نحو دول المعسكر الشرقي، وتم طرح نظرة الحلف حول التعاون الامني مع دول هذا المعسكر الامر الذي سارع في إنشاء مجلس التعاون لشمال الاطلسي في قمة روما 1991⁽¹³⁹⁾، وفي هذا الصدد صرح الأمين العام للحلف مانفريد فورنر عند مخاطبته الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي قال : " اتجهوا إلى حلف شمال

(1) كاظم هاشم نعمة ، "حلف شمال الأطلسي-التوسع الى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي-"، أكاديمية الدراسات العليا ، ط1، طرابلس، 2009، ص.110.

(139) Jean Marie Guéhenno ,l'otan après la guerre froide une nouvelle jeunesse ?, *critique internationale*, n°07, décembre 2000, p.103.

الاطلسي وستجدون انفسكم في ميناء سياسي -امني يحفظكم من أي عاصفة تهددكم" الغرض منها هو الدخول في مرحلة جديدة عنوانها الصداقة والتعاون كبديل لسياسة المواجهة التي استمرت لأربعة عقود من الزمن، لقد كان "إعلان لندن حول تحالف متجدد " أهم وثيقة يتبناها الحلف بعد الوثيقة التأسيسية سنة 1949، ففي وثيقة لندن بدأ الحديث عن التوجهات الكبرى للحلف تماشياً مع الوضع الجديد الذي بدأت مؤشرات بروزه تتضح مع حل حلف وارسو في جويلية 1991، وهذا ما جعل الحلف يؤكد التحول الذي سوف يشهده في آلياته ومهامه في هذه المرحلة الجديدة.

المفهوم الاستراتيجي الأول (قمة روما 1991):

نتيجة التحول الذي عرفته البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عمل الحلف الأطلسي على إعادة النظر في مهامه وإستراتيجيته العسكرية، وكانت قمة روما عام 1991 المنطلق في هذا التحول، وقد تم ذلك بتبني الدول الأعضاء لوثيقتين بالغتي الأهمية بالنسبة لمستقبل الناتو وهما: الأولى تتعلق ب "إعلان حول السلم والتعاون" والثانية تتعلق ب "المفهوم الإستراتيجي للحلف" (للتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم 01) إذ شكل موضوع الأمن في المتوسط مكانة منفردة و متميزة في هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد، مفادها انه يتعين على الحلف الاهتمام الخاص بالسياسات الأمنية للدول المتوسطية المتواجدة في الضفة الجنوبية للمتوسط، انطلاقاً من أن تحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الجنوبية للدول

الأوربية يعد أمرا مهما لأمن الناتو⁽¹⁴⁰⁾، فالمفهوم الاستراتيجي الجديد يركز على مقارنة شاملة للهندسة الأمنية الأوربية تتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة، فهو يقر بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار موسع للأمن، يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تهدد الأمن وليس التركيز على التهديدات العسكرية فقط، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار كل التهديدات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وغيرها من التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على أمن الدول المنضوية في الحلف، وذلك بالاعتماد على موقف مرن بخصوص قضية الأمن في الفضاء المتوسطي يقوم على الحوار والتعاون الهدف منه تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة مع الاحتفاظ بقدرات الدفاع التي يمتلكها الحلف⁽¹⁴¹⁾.

المفهوم الاستراتيجي الثاني: قمة واشنطن 1999

بالرغم من تطور عقيدة الحلف العسكرية من إستراتيجية الردع وصد أي عدوان خارجي ضد الدول الأعضاء إلى إستراتيجية مواجهة جميع المخاطر الأمنية المحتملة، ففي هذه القمة قرر أعضاء الناتو تحديد مهام جديدة للحلف تتمثل في حفظ السلام وإدارة الأزمات حتى يتماشى الحلف مع مقتضيات الواقع الدولي وتحدياته ، وهذه المهمة الجديدة يكون

⁽¹⁴⁰⁾ أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، متحصل عليه من الموقع: <http://www.siyassa.org/NewsContent/3/14/1502> بتاريخ: 2014/03/26

⁽¹⁴¹⁾ عماد جاد ، التحولات في حلف الشمال الاطلسي متحصل عليه من الموقع : www.siyassa.org بتاريخ: 2014-03-26

نطاقها الجغرافي خارج الإطار الذي حددته المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي، وقد شكل التدخل العسكري للحلف في كوسوفا ضد صربيا بوابة الحلف للخروج من مجاله الجغرافي إلى الساحة الدولية، ثم جاءت قمة الحلف الخمسينية لتثبت ذلك بصفة رسمية⁽¹⁴²⁾. وبقي الإشكال المطروح حول حاجة الحلف إلى قرار من مجلس الأمن الدولي للتدخل، أو هو في غنى عن ذلك للقيام بهذه المهمة.

كما قام الحلف في إطار هذا المفهوم الاستراتيجي بتحديد الاخطار والتحديات التي تشكل تحدياً للأمن في الفضاء المتوسطي والمتمثلة أساساً في الارهاب، مخاطر الدول الفاشلة، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، مخاطر انتشار الأسلحة، تلوث البيئة وقصد مواجهة هذه المخاطر أراد الحلف من خلال هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 1999 تحويل الحوار الأمني الذي شرع فيه مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط سنة 1994 إلى شراكة أمنية تعزز التعاون في مواجهة الازمات و مخاطر السالفة الذكر⁽¹⁴³⁾.

المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 :

سبق تبني هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد عقد قمة ستراسبورغ في 2009 و التي تطرقت إلى الازمات و التحديات التي لا تزال خارج السيطرة و هذا بسبب طبيعتها و خصوصيتها التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها فعلى سبيل المثال الحراك الشعبي الذي عرفته دول الضفة الجنوبية للمتوسط لم يكن ضمن حسابات القوى الغربية بصفة عامة و الحلف الاطلسي

⁽¹⁴²⁾ نبيل شبيب وآخرون، مرجع سابق، ص.12.

⁽¹⁴³⁾ Alberto Bin , " Nato's mediterranean dialogue " in martin Ortega" the futur of the euro-mediterranean Security dialogue", occasional papers 14 ,paris :iss , march 2000.p.60.

بصفة خاصة ، فهذا الحراك كان يدور في ارض بعيدة نسبيا عن دول الحلف إلا ان مصالح أعضائه مهددة ، ومن هذا المنطلق جاء التدخل الاطلسي في ليبيا لحماية المصالح الغربية هناك وفق ما تم اقراره في المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 الذي كان اكثر وضوحا و تحديدا عن سابقه بشأن التدخل في الازمات حيث تضمن مايلي⁽¹⁴⁴⁾:

✓ امتلاك الحلف لمقدرات عسكرية و سياسية نادرة يمكنها التعامل مع الازمات سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها .

✓ البيئة الامنية لم تعد مقتصرة على أراضي الحلف إذ أن الصراعات و الاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود الناتو قد تلقي بظلالها على امن دول الناتو ذاتها .

✓ يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكنه و كلما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الازمات او إدارتها حال وقوعها، ثم إعادة الاستقرار بعد الانتهاء و المساعدة على الاعمار .

⁽¹⁴⁴⁾ أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في المتوسط.

وصف ستيفن والت (Stephen Walt) مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنها مرحلة نهضة الدراسات الأمنية ، فنهاية الحرب الباردة أدت إلى توسيع مفهوم الأمن إلى الأبعاد غير العسكرية بعدما كانت التهديدات العسكرية هي المهيمنة على الدراسات الأكاديمية طيلة فترة الحرب الباردة ، ومن ابرز المقاربات التي سادت بعد فترة الحرب الباردة هي المقاربة التي قدمها المفكر باري بوزان (Barry Buzan) حيث يرى أن فكرة الأمن التي تكون مرتبطة بالمستويات الدولالية فقط وبالمسائل العسكرية لا غير تعتبر عاجزة وقاصرة لان ظاهرة الاعتماد المتبادل خلقت نوعا جديدا من الأمن هو امن الجماعات الإنسانية ، هذا الأمن تأثر بعوامل تتفاعل في خمسة أبعاد : عسكرية ، سياسية ، اقتصادية ، مجتمعية وبيئية. (145)

وهنا يمكننا الحديث عن مختلف التحديات والتهديدات التي يعاني منها الفضاء المتوسطي، بعضها تقليدي ذات طابع عسكري مثل الصراع العربي الإسرائيلي ، أزمة الصحراء الغربية ، الأزمة القبرصية وكذا الأزمة البلقانية والبعض الآخر من التحديات

(145) Amandine Scherer .Le g 8 face au crime organisé. obtenu a partir du site :

www.g8.utoronto.ca/governance/scherer_g8g.pdf

الجديدة برزت مع نهاية الحرب الباردة مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدهور البيئي وكذا النزاع على الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه، مع اختلاف التباين والإدراك تجاهها على الرغم من التأثيرات السلبية التي تنجر عنها والتي تمس الفضاء المتوسطي برمته.

المطلب الأول: التحديات ذات الطابع السياسي والعسكري.

يواجه الفضاء المتوسطي العديد من الأزمات والصراعات الإقليمية، والتهديدات

الجديدة وأهمها مايلي:

التحديات الإقليمية:

يعاني الفضاء المتوسطي من أربعة تحديات إقليمية رئيسية وهي: الصراع العربي-الإسرائيلي، الأزمة القبرصية، قضية الصحراء الغربية.

1- الصراع العربي-الإسرائيلي:

يعتبر هذا الصراع من أقدم الصراعات وأخطرها في المنطقة منذ أكثر من ستين سنة أي منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 على أرض فلسطين، فلم يجد هذا الصراع طريقه إلى الحل بعد، وتم استخدام القوة الصلبة (أربعة حروب بين الجانبين العربي والإسرائيلي) ولم تأت بأية نتيجة، وبعد ذلك تم اللجوء إلى استخدام القوة اللينة (المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي) ولم تثمر عن التوصل إلى حل

نهائي للصراع ، ويعود ذلك إلى طبيعة الصراع فهو صراع وجود وليس صراع حدود.

2- قضية الصحراء الغربية: هي آخر قضية تصفية استعمار في إفريقيا والتي لم تجد سبيل إلى الحل بعد، نتيجة التعنت المغربي في تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتعد هذه القضية أحد أسباب التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى جانب ملف غلق الحدود بين البلدين منذ 1994.

3- النزاع اليوناني- التركي: يعتبر هذا النزاع من أقدم النزاعات في المتوسط الشرقي إذ يعود إلى سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، لكنه برز إلى السطح مع سنوات الستينات، ويتمحور حول قضيتين أساسيتين هما (146):

✓ الصراع حول المياه الإقليمية وبعض الجزر في بحر إيجه.

✓ القضية القبرصية باعتبار تركيا واليونان طرفين في النزاع.

تحديات ثورات الربيع العربي: مما لاشك فيه أن ما تعيشه الدول العربية منذ اندلاع موجات الاحتجاجات الشعبية ضد أنظمة الحكم فيها مع نهاية عام 2010، يمثل تحولا كبيرا في المنطقة وفي العلاقات الموجودة بين دول صفتي المتوسط، كانت هذه الأحداث مفاجئة

(146) Ersin Kalaycioglu, « la construction de la confiance en méditerranée orientale : une perspective turque », IVème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en méditerranée : Dix ans du processus de Barcelone : résultats et nouveaux objectifs, Barcelone, CIDOB, septembre 2005 , pp., 49.50.

بالنسبة للكثير من المهتمين بقضايا المنطقة، هذه الاحتجاجات ستكون لها تأثيرات واضحة ونوعية على مستويات متعددة⁽¹⁴⁷⁾:

✓ على المستوى المحلي: حدوث على تغيير على مستوى البنية الهيكلية للنظام خاصة في الحالة التونسية

✓ المستوى دون الإقليمي: انبعاث مشاكل أمنية في المناطق الحدودية خاصة في الحالة الليبية التي تفتقد إلى مؤسسات أمنية فعالة تتولى مهمة ضبط الحدود ومحاربة كل أشكال الجريمة.

✓ المستوى الإقليمي: انعكاسات الفراغ الأمني في ليبيا على الدول المجاورة من خلال تهريب السلاح و تمدد نشاط الجماعات الإرهابية إليها.

إن الطابع العنيف الذي أخذته الأزمة الليبية ولد تبعات إقليمية لم تتوقعها حتى القوى الأجنبية المشاركة في التدخل العسكري ضد القذافي، فسقوط نظام هذا الأخير تسبب في انهيار التوازنات الاستراتيجية التي كانت تحكم منطقة الساحل، كما تسبب في إحداث صدمة نفسية عند عدد من الجماعات التي ظلت وافية في ولائها للقذافي، وأحدث ضربة مضادة عنيفة على مستويات اجتماعية واقتصادية⁽¹⁴⁸⁾.

(2) لورنس عابدة عمور، التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد " الربيع العربي"، في الكتاب السنوي للمتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 129-131.

⁽¹⁴⁸⁾ المكان نفسه.

يعتبر الساحل منطقة هشة بسبب احتوائها على العديد من التهديدات الأمنية فهي بؤرة للجماعات الإرهابية ومختلف الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب الأسلحة و المخدرات، وهذا ما سوف يشكل تحديا إضافيا للأمن في المتوسط باعتبار وجود ترابط بين الامن في منطقة الساحل والامن في منطقة المتوسط .

الدول الفاشلة ومخاطرها: إن الشيء الملاحظ في الدول الضعيفة والهشة عادة عدم ترسخ فكرة الدولة كمؤسسة دائمة ومنفصلة عن السلطة الحاكمة، فالنظام الحاكم أو بالأحرى السلطة الحاكمة هو نفسه مؤسسة الدولة في هذه الدول، الشيء الذي انعكس سلبا على أداء الدولة، من حيث بناء علاقات تكامل وانسجام مع مواطنيها ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية⁽¹⁴⁹⁾، فأغلب الدول المتواجدة بالضفة الجنوبية للمتوسط هي دول ضعيفة وهشة ، وخير مثال على هذه الحالة التي ألت إليها ليبيا وأصبحت على مشارف الصوملة أي في طريقها إلى الانهيار، والسبب الأساسي في كل ما يحدث اليوم هو غياب متطلبات بناء الدولة الحديثة في ليبيا طيلة أربعة عقود من الزمن وربط مصير الدولة بمصير شخص القذافي. فالدول الفاشلة بمثابة تحد بالنسبة لحلف الناتو، وفق ما جاء في تصريحات لأمينه العام الذي قال: " هناك تحديات و مخاطر أمنية يواجهها الحلف ،منها الدول الفاشلة و الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل و القرصنة و امن الطاقة " و تعززت هذه الرؤية ببعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف ، و مؤداها ان فشل

(149) محمد صافو، إشكالية بناء الدولة في الوطن العربي، *دراسات استراتيجيّة*، عدد11، جويلية 2010، ص.125.

الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها (150) ، ففي هذه الحالة كان حريا على الناتو ان يقدم المساعدة لليبيين في اقامة هياكل و مؤسسات الدولة الحديثة لان التخلي عن تلك الدولة و عدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية أفضى إلى الفلتان الأمني الذي تعيشه اليوم .

ظاهرة الارهاب :

أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام الدارسين و الممارسين و صناع القرار، و مرد ذلك هو اتساع نطاق الظاهرة ، فهي لم تعد حبيسة منطقة أو مناطق محدودة و لكنها أصبحت ذات صبغة دولية ، حيث أصبحت موجودة في الدول الفقيرة كما في الدول الغنية و كما تستقطب الظاهرة الفئات المثقفة و الميسورة ماديا ولم تعد مقتصرة على الفئات الهشة المعدومة ذات المستوى التعليمي المتدني ، كما ساهمت الشبكات الدولية و تعقيداتها وكثافة الاتصالات ما شاهدته من تقدم في تصلب عود ظاهرة الإرهاب من خلال عوامل عديدة ساهمت في ذلك و من أهمها :

1- تسرب أنواع مختلفة من الأسلحة .

2-ارتباط الظاهرة بشبكات الجريمة المنظمة (تجار المخدرات) مما وفر للجماعات

الإرهابية موارد مالية مكنتها من الحصول على الأسلحة.

(150) محمد اشرف كشك، مرجع سابق.

3- فشل العديد من الدول في فرض سيطرتها الكاملة على إقليمها، و تحول هذه المناطق الخارجة عن السيطرة المركزية إلى مناطق رمادية تنشط فيها الجماعات الإرهابية مثل حالة إقليم الأزواد بشمال مالي.

بالرغم من الإجماع على أن الإرهاب يمثل التحدي حقيقي لأمن المجتمعات والدول لدى المهتمين بالحقل الأمني إلا أن مفهوم الإرهاب يبقى مفهوما غامضا يثير الكثير من الجدل و النقاش في الأوساط الفكرية و لدى المهتمين و صناع القرار، فليس هناك إجماع على إعطاء تعريف موحد للإرهاب خاصة إذا تم الاعتماد على المعيار السياسي قد يكون إرهابيا بالنسبة لهؤلاء و بالنسبة لأولئك محارب من أجل الحرية⁽¹⁵¹⁾، و مرجع الاختلاف في تحديد المصطلح هو تعدد صور الظاهرة و آلياتها و تضارب المصالح السياسية و الإيديولوجية و الزوايا التي ينظر منها إلى الوقائع .

لقد حاولت أطراف عديدة في الضفة الشمالية للمتوسط ربط الإرهاب بالإسلام ، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 التي مست الولايات المتحدة الأمريكية، في تدمير رمز قوتها الاقتصادية برجي مركز التجارة العالمية، كما شهدت اسبانيا اعتداءات على قطار مدريد في مارس 2004 و كذلك بريطانيا شهدت اعتداء على ميترو لندن 2005 ، ناهيك عن العديد من محاولات الاعتداء التي تم إحباطها ، ففي كل هذه العمليات أصابع الاتهام كانت توجه إلى مواطنين من أصول عربية و إسلامية ، وهذا ما جعل تحديد المفهوم

(¹⁵¹) Philippe Marchesin, Les Nouvelles menaces, les relations nord-sud des 1980 à nos jours, paris : karthala,2001,p.38.

مختزلاً و قاصراً و لا يفي بالغرض أو يستوعب الظاهرة ، فهناك أصولية مسيحية متطرفة
ويهودية أصولية متطرفة وهندوسية متطرفة .

بيد أن ظاهرة الإرهاب عرفت دول الضفة الشمالية للمتوسط قبل دول الضفة
الجنوبية - باستثناء ما تمارسه إسرائيل من إرهاب ضد الشعب الفلسطيني ،على الرغم من
أن إسرائيل تفتخر بمقاومة الإرهاب - ، منذ أكثر من أربعين سنة بدأت حركة إيتا الباسكية
(ETA) في إقليم إلباسك بإسبانيا أعمالها الإرهابية ومن أشهر عملياتها اغتيال رئيس الوزراء
كاريرو بلانكو (Carrero Blanco) سنة 1973 بمدير (152) ، كما انتهجت حركة إيرا
الاييرلندية و حركة تحرير كورسيكا هذا النهج، و في السنوات الأخيرة أصبحت أحزاب اليمين
المتطرف تجنح نحو العنف في تعاملها مع الأجانب و مصالحهم من خلال تدنيس المقابر
الإسلامية و دور العبادة.

و أمام هذه الحقائق ، نجد أن الظاهرة الإرهابية في أوروبا ظاهرة قديمة ليست وليدة
ظاهرة الاسلاموفوبيا و إنما ذات منشأ أوروبي خالص، فالمجزرة التي قتل فيها مجموعة من
الشباب بالنرويج في احد المخيمات شهر جويلية 2011 خير دليل على ذلك باعتبار أن
الفاعل هو أوروبي مسيحي و ارتكابه للجريمة كان بدوافع دينية .

هذا لا يعني أن الدول الجنوبية للمتوسط بعزل عن هذه الظاهرة ، فقد عانت من
الإرهاب و صار يشكل مصدر تهديد لاستقرارها و المنطقة ككل ، فقد شهدت الجزائر

(152) Yves Lacoste, op-cit, p.120.

الظاهرة الإرهابية طيلة عشرية كاملة في تسعينات القرن الماضي ، إذ تركت العديد من الخسائر البشرية بحسب التقديرات الرسمية في 200 ألف قتيل، بالإضافة إلى الخسائر المادية التي مست البنى التحتية للدولة، و قد تمكنت الجزائر من التخفيف من حدة الظاهرة مع بداية الألفية الجديدة من خلال تبني سياسة مزدوجة اتسمت بمحاربة و مكافحة الإرهاب عسكريا ، مع فتح باب العفو من خلال سن ثلاثة قوانين بداية قانون الرحمة سنة 1995 ثم الوئام المدني عام 1999 وأخيرا قانون المصالحة الوطنية 2005 ، و بالرغم من تراجع العمليات الإرهابية بشكل كبير إلا أن الخطر الإرهابي لا يزال قائما خاصة في ظل الظروف و الأوضاع التي تعرفها دول الجوار من حالة انهيار و فلتان أمني كبير خاصة ليبيا و مالي، ومن خلال التجربة التي اكتسبتها الجزائر في محاربة الظاهرة سبق لها و أن حذرت من الأزمة الليبية التي أصبحت ورقة في يد الجماعات الإرهابية الليبية التي أصبحت ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهديب أسلحة خارج ليبيا باتت مؤكدة (153).

و يتبدى من خلال الأوضاع التي تعرفها ليبيا في الفترة الأخيرة، أن تجليات الأزمة سوف تلقي بضررها على كل المنطقة سواء تعلق الأمر بالفضاء المغاربي أو المتوسطي، في المدى القريب والمتوسط والبعيد.

الجريمة المنظمة:

(1) احمد إدريس، الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، نشرية مجموعة الخبراء المغاربة، عدد 6، سبتمبر، ص.1.

تعتبر هذه الظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية مع اختلاف حدتها باختلاف الأزمنة و حتى داخل الفضاء الواحد ، فالجريمة المنظمة تعني بحسب تعريف منظمة الأنتربول ما يلي : " هي كل جماعة أو تجمع من الأشخاص يقومون بعمل غير مشروع و مستمر الهدف منه تحقيق أرباح دون الاكتراث بالحدود الوطنية " (154)

لا يخلو الفضاء المتوسطي من هذه الظاهرة سواء تعلق الأمر بالضفة الجنوبية أو الضفة الشمالية للمتوسط خاصة و أن الأمر يتعلق بالتقاطع الموجود بين ظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب من جهة و ظاهرة الجريمة المنظمة من جهة أخرى، وقد ألفت الهجرة غير الشرعية بضلالها على دول الملجأ، لا سيما في بلدان العبور في منطقة المتوسط الغربي ، حيث أضحت هذه البلدان ميدانا واسعا تلتنقي فيه الكثير من جماعات الجريمة المنظمة وتمارس أعمالها الإجرامية مثل السرقة و تزوير العملات و الدعارة و تهريب الأسلحة و المخدرات ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التسول و ما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال و الاعتداء على ممتلكات الغير التي أصبحت رائجة على نطاق واسع في هذه الدول. (155)

يمتد نشاط شبكات الجريمة المنظمة إلى الملجأ بمجرد الوصول إليها، فيمارسون العديد من الأنشطة الإجرامية من السرقة و التزوير و تهريب للمخدرات بالإضافة إلى

(154)Philippe Marchesin, *op-cit*, p.43.

(1) علي الحوات، "الهجرة غير الشرعية عبر بلدان المغرب العربي"، طرابلس: منشورات الطابعة المغربية، 2007، ص.122.

عمليات الاتجار بالأعضاء البشرية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يستخدمون كقطع غيار لأثرياء أوروبا من المرضى ، الذين يقومون باستبدال أعضاء بيولوجية مريضة بأخرى سليمة و أطول عمرا من سابقتها المريضة لصغر عمر الضحية⁽¹⁵⁶⁾، انطلاقا من هذا الواقع يمكن القول أن المتوسط بصفته الشمالية و الجنوبية أصبح عرضة لهذه الظاهرة و سلبيتها ، التي أصبحت تهدد الأمن و الاستقرار في المنطقة برمتها .

أسلحة الدمار الشامل :

تعتبر أسلحة الدمار الشامل من أكبر التهديدات العالية الخطورة ، نتيجة حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على المستوى البشري و المادي و البيئي و امتداد تأثيراتها على نطاق واسع من حيث الزمان و المكان، فمباشرة بعد نهاية الحرب الباردة أخذ موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل الاهتمام الكبير ، خاصة مع الحديث الذي كان منصبا حول البرنامج النووي العراقي ، و هذا ما جعل مجلس الأمن يقر سنة 1992 على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها تشكل تهديد للأمن و السلم الدوليين ، كما وضعها المفهوم الإستراتيجي الجديد لحاف الناتو سنة 1999 ضمن التهديدات الرئيسية⁽¹⁵⁷⁾.

إن ما زاد من خطورة هذه الأسلحة هو التخوف من أن تصبح في يد الجماعات الإرهابية و تعمل على استخدامها بطريقة عشوائية، مما يؤدي إلى حدوث كارثة، ترى أوروبا أنه لا بد من العمل على منع حيازة أسلحة الدمار الشامل بالنسبة لدول الضفة الجنوبية

⁽¹⁵⁶⁾ ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص.115.

⁽¹⁵⁷⁾ Philippe Marchesin, op-cit, p.54.

للمتوسط وذلك من تفعيل آليات الرقابة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية⁽¹⁵⁸⁾.

المطلب الثاني:التحديات ذات الطابع الاقتصادي

إن ما يميز العلاقة بين صفتي المتوسط من الجانب الاقتصادي هو وجود عدم التوازن بين دول الشمال ودول الجنوب، ففي الضفة الشمالية نجد أن الدول الأوربية حققت طفرة اقتصادية كبيرة في كل المجالات بينما دول الضفة الجنوبية لازالت تعيش في تخلف اقتصادي كبير رغم الثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها، فالدول الأوربية عبارة عن كتلة واحدة (الاتحاد الأوربي) في تعاملها مع دول الضفة الجنوبية والتي هي عبارة عن مجموعة من الدول، وبالتالي أصبحت العلاقة بين دول صفتي المتوسط سجينة المنطق التجاري مع غلبة الهاجس الأمني الذي تحول إلى سياسات مبدئية واشترطية لتأسيس تعاون شامل ودائم⁽¹⁵⁹⁾.

تحدي التلوث البيئي:

⁽¹⁵⁸⁾ Pocio Mendez Aléman, La Sécurité Méditerranéenne, L'OTAN est-elle la solution ? obtenu a partir du site : www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf

(1) ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط-دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياته في إقليم غرب المتوسط-، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص. 49.

يعتبر التلوث البيئي نتاج النشاط الإنساني في المجال الصناعي، ويتسبب هذا النشاط في حدوث تغيرات غير مرغوب فيها في الوسط الذي يحيط بنا والذي تعيش فيه جميع المخلوقات الحية الأخرى وتمس الجوانب الآتية: الطاقة والمستوى الإشعاعي والفيزيائي والكيميائي⁽¹⁶⁰⁾.

لقد حظيت قضية التلوث البيئي باهتمام الحكومات والمنظمات الإقليمية و الدولية من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات الخاصة بحماية البيئة من التلوث، كما أصبح الرأي العام خاصة في دول الضفة الشمالية للمتوسط مهتما بحماية البيئة نتيجة احساسهم بمخاطر التلوث البيئي الناجم عن التوسع الصناعي الكبير، أما بالنسبة للرأي العام في دول الضفة الجنوبية للمتوسط يقابل قضية التلوث البيئي بنوع من الإهمال واللامبالاة، رغم أنهم عرضة تبعات التلوث البيئي، خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط يعد من أحد أكثر الأحواض شبه المغلقة تلوثا في العالم، فالمصانع تضح فيه مباشرة آلاف الأطنان من النفايات السامة، إضافة إلى كثافة النقل البحري والتلوث المدني والزراعي والعواقب التي تهدد السياحة⁽¹⁶¹⁾، إلى جانب هذا تتسبب ناقلات النفط التي تجوب البحر المتوسط في تدمير الثروة السمكية نتيجة تسرب النفط في البحر.

⁽¹⁶⁰⁾ المرجع نفسه، ص.121.

⁽¹⁶¹⁾ المرجع نفسه، ص.122.

إن تلوث البيئة في الفضاء المتوسطي يؤدي إلى تناقص الموارد الزراعية والمائية مما يؤدي إلى تشكيل تهديد وتحد للأمن في المتوسط، قد يتسبب في نشوب نزاعات إقليمية وصراعات حول هذه الموارد خاصة المياه.

أمن الطاقة: شملت الطاقة السبب الرئيسي في العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية ما بين الفواعل الدولية، هذا ما جعل المنافسة بين مختلف دول العالم من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة التي أصبحت اليوم واحدة من بين أهم الأولويات على مستوى المأمورية الدولية للسياسة والاقتصاد ، أين أصبح يشكل الأمن الطاقوي أحد الرهانات الأساسية للدول، خاصة الدول الغربية التي يتسم اقتصادها بالحيوية الكبيرة وحاجتها الملحة إلى الطاقة نتيجة التطور الكبير في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية ، ولم يخلق أي نقاش من تناول مسألة أمن أوروبا الطاقوي، إذ تعمل لضمان أمنها من خلال تنويع مصادر تمويلها اعتمادا على البترول والغاز الموجود في شمال إفريقيا (الجزائر - ليبيا).

إن تفكير أوروبا في تأمين تمويلها بمصادر الطاقة يعود أساسا إلى أول أزمة نفطية شهدتها أوروبا أثناء غلق قناة السويس عام 1956 ، حيث كانت هناك دول أوروبا تعتمد أساسا على

استيراد حاجياتها النفطية من الشرق الأوسط ، ونتيجة لغلق القناة نتج عن هذه الأزمة عجز
إمكانيات النقل إلى أوروبا ، الأمر الذي أدى إلى هزة شديدة للإقتصاد الأوربي (162)

كما تأثرت دول أوروبا بالصدمة البترولية لعام 1973 الناجمة عن الحرب العربية الإسرائيلية
لعام 1979 الناتجة عن الثورة الإيرانية ، فهذه الصدمات البترولية جعلت الدول الأوربية
تفكر في كيفية تأمين حاجاتها النفطية مستقبلا.

إن التحدي الأكبر الذي تعاني منه دول الضفة الشمالية للمتوسط هو تبعيتها الكبيرة
والمستمرة فيما يتعلق بمصادر الطاقة (النفط والغاز)، فهذا التحدي والرهان الأكبر الذي
تعاني منه دول الاتحاد الأوربي، له انعكاسات على الجانب الأمني، لان التبعية للمصادر
الخارجية لا تخلو من جلب العديد من الأخطار التي تهدد الأمن وهو ما يضعه ضمن
القضايا الهامة التي تشغل مناقشات ولقاءات القادة الأوربيين، إذ يسعون إلى اتخاذ مختلف
الإجراءات والبحث عن مختلف الحلول للخروج أو الحد من هذه الأخطار وتأمين مستقبل
دولهم من الطاقة.

ضمن هذا السياق يندرج الوجود العسكري الأطلسي في المتوسط والهادف إلى تأمين طرق
إمدادات النفط من أي أخطار فعلية أو محتملة ، وحتى تدخله العسكري في ليبيا يعود أساسا
إلى الثروة النفطية التي تتمتع بها ليبيا، ففضية أمن الطاقة في الفضاء المتوسطي تشكل

(162) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 16.

رهانا مشتركا بالنسبة للدول المنتجة في الضفة الجنوبية للمتوسط والدول المستوردة في
الضفة الشمالية.

المطلب الثالث: التحديات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها: "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً"⁽¹⁶³⁾، كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في اعمار الأرض وهي تلعب دورا هاما في التقاء مجموعة بشرية متنوعة الثقافات، مما يساهم في التبادل الثقافي والحضاري والذي يتولد عنه إرث حضاري مشترك.

فعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة قدم المجتمع الإنساني إلا أن تزايد أعداد المهاجرين بالطرق الشرعية وغير الشرعية في العقود الأخيرة أصبحت ظاهرتة محل اهتمام

(163) عبد اللطيف محمود، "الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي"، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص.14.

مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كما تناولتها العديد من الدراسات الأكاديمية

وانعقدت لأجلها العديد من اللقاءات الدولية

تمثل الهجرة غير الشرعية احد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة والتي بدأت تخرج عن

نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة واصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكله حول

شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

إن الهجرة السرية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة -

لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه عالميا- عبر قوارب الموت، سفن نقل البضائع، عقود

عمل مزورة ، الزواج الأبيض، الحصول على تأشيرة سياحية دون العودة بعد انتهاء صلاحية

التأشيرة.

الهجرة بين البعد الاجتماعي والأمني:

لقد كانت الهجرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية محل تشجيع من قبل الدول الأوروبية

التي كانت ترحب بقدوم اليد العاملة الأجنبية تلبية لحاجتها في إعادة بناء البنى التحتية التي

دمرتها الحرب العالمية الثانية، وهذا ما دفع بالكثير من سكان دول الضفة الجنوبية للمتوسط

وبصفة أخص الدول المغاربية من التوجه إلى أوروبا والاستقرار فيها، وبمجرد ما تم الانتهاء

من إعادة إعمار أوروبا حتى غيرت دولها من سياساتها تجاه موجة المهاجرين والتشديد

تجاههم خاصة في المراحل التي عرفت اقتصاديتها الأزمات والركود، وأصبحت الأولوية

لمواطنيها الأصليين في الحصول على مناصب العمل، ومن ثمة تحولت نظرتها لقضية الهجرة وأصبح ينظر إليها على أساس مصدر تهديد لأمن مجتمعاتها، في حين تشكل الهجرة الأمل الوحيد لقطاعات واسعة من سكان الضفة الجنوبية الراغبين في الهجرة قصد تحسين ظروفهم وظروف عائلاتهم في بلدانهم الأصلية⁽¹⁶⁴⁾.

تعد الهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الضفة الشمالية، من أهم القضايا التي أصبحت تحتل مكانة في اهتمامات الساسة الأوربيين من حيث تزايد تدفق موجات المهاجرين وخصوصاً تلك التي تصل بطريقة غير شرعية، قد أصبحت تمثل تهديداً للأمن واستقرار المجتمعات الأوربية خاصة وأن هذه الظاهرة أصبحت مرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة والإرهاب ، وإجمالاً فإن ظاهرة الهجرة مهما كان نوعها (رسمية/ غير شرعية) فإنها تترك انعكاسات على جميع مناحي الحياة بالنسبة لدول المنشأ وكذا دول الملجأ على حد سواء⁽¹⁶⁵⁾.

مع استمرار تدفق موجات المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى أوروبا، عملت الدول الأوربية على تبني سياسة الأبواب الموصدة في وجه الأعداد الكبيرة الراغبة في الاستقرار بأوروبا، إلا أنها بقيت تعمل على استقطاب فئة الأشخاص من ذوي الكفاءات العالية من مهندسين وأطباء وذوي المهارات العليا في إطار ما تسميه بعض الدول الأوربية الهجرة المختارة (émigration sélective) أو من خلال نموذج آخر يسمى الهجرة الدائرية

⁽¹⁶⁴⁾ أحمد إدريس، المغرب وإشكاليات الهجرة، *نشرية خبراء المغرب العربي*، العدد 03، ص.01.

⁽¹⁶⁵⁾ سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي، *مجلة المفكر*، العدد الخامس، ص.346.

والتي تعني استقبال عدد محدود من المهاجرين للعمل في القطاعات أو المجالات التي يرفض مواطنوها الأصليون العمل فيها أو الإقبال عليها ، في إطار نظام حصص يتم الاتفاق بشأنها مع دول المنشأ وبمقتضى عقود محدودة المدة يعودون بعد انقضاء مدتها إلى بلدانهم الأصلية (166).

أصبح موضوع الهجرة قضية سياسية بالنسبة للدول الأوروبية وأولت هذه الدول أهمية قصوى لظاهرة الهجرة وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في الفضاء المتوسطي وربطها بقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا ما دفع الحلف الأطلسي في مؤتمر بروكسل ديسمبر 2004 إلى تبني إستراتيجية جديدة لمكافحة هذه الظاهرة ، باعتبارها تهديد للأمن والاستقرار .

فالسياسات المتبناة لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي سياسات أوروبية محضة يتم الإعداد لها في مخابر بروكسل، حيث لا تساهم دول جنوب المتوسط لا في صياغتها ولا في الإعداد لها، بينما هي مدعوة للقيام بمهام المناولة في محاربة الظاهرة كما تقتضي ذلك اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ، وكذلك خطط العمل المتبناة في إطار الجوار الأوروبية ، لذا عملت الدول الأوروبية على معالجة مشكل الهجرة غير الشرعية بطريقة أمنية محضة، فقامت بإنشاء معسكرات احتجاز لهؤلاء المهاجرين عندما تطأ أقدامهم الدول الأوروبية، أو من خلال إيجاد اتفاقيات أمنية مشتركة مع دول المنشأ والتي تتيح لهم فرصة

(166) أحمد إدريس، مرجع سابق، ص.02.

إعادة هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، كما تركز برامج الدعم المالي والتقني الممنوحة من طرف دول الاتحاد الأوربي على الجانب الأمني من خلال حراسة الحدود البحرية والبرية للحد من هذه الظاهرة⁽¹⁶⁷⁾

من جانب آخر نجد أن الدول المغاربية والتي تعتبر مصدرا للمهاجرين نحو أوروبا سواء من سكانها أو من الأفارقة الذين يتخذونها كمركز عبور نحو الضفة الشمالية، قد تأخرت في معالجة ظاهرة الهجرة السرية وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي⁽¹⁶⁸⁾:

✓ استخدام الدول المغاربية هذه المسألة كورقة ضغط على الأوربيين مقابل غضهم

النظر عن حقوق الإنسان والديمقراطية.

✓ اعتبار قضية الهجرة السرية هما أوروبا.

✓ تتجنب بان توصف بدركي أوروبا.

إن التدفق المستمر لموجات المهاجرين نحو الدول الأوربية جعل هذه الأخيرة تزيد من ممارسة ضغوطها على الدول المغاربية قصد التصدي لهذه الظاهرة و ما على الدول المغاربية إلا محاربة الهجرة السرية في إطار مناولة أمنية لصالح أوروبا، بعدما كانت الدول المغاربية تنتقد السياسة الأوربية المنتهجة في محاربة الظاهرة .

⁽¹⁶⁷⁾ ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص. 85

(2) عبد النور بن عنتر، السياسات المغاربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم وأمننة، نشرة مجموعة الخبراء المغاربيين،

تونس : عدد 03 ، ص.4.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق ذكره يمكن القول أن تأسيس الحلف الأطلسي جاء استجابة لمتطلبات مرحلة الحرب الباردة بالنسبة للعالم الغربي، فكان حلفا عسكريا دفاعيا بامتياز مسنودا بمنظومة القيم الغربية المتمثلة سياسيا في الديمقراطية واقتصاديا في الرأسمالية، فيما يتعلق بمنظومة القيم للحلف الأطلسي فمنذ نشأته نلاحظ أن هناك نوعا من التناقض و الازدواجية ، فقيمة الديمقراطية لم تمنع أن تكون البرتغال من الدول المؤسسة له رغم نظامها الشمولي آنذاك ، و في نفس الوقت تم استبعاد اسبانيا لعدم توافق نظام الحكم فيها مع قيم الحلف .

يعتبر الحلف الأطلسي في جوهره مظلة عسكرية إستراتيجية و ليس ناديا فكريا تشغله قضايا الأمن و تعزيز التفوق العسكري أكثر من سواها ، فطيلة مرحلة الحرب الباردة كانت المقتضيات العسكرية والأمنية في سلم أولويات الحلف، وبعد نهاية الحرب الباردة بدأ حلف الناتو في تبني تحول في آلياته وهياكله وإستراتيجيته تتماشى مع التحولات الجديدة التي أفرزتها نهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين، ومنذ هذه المرحلة إلى يومنا هذا أصبحت مهام الحلف الأطلسي تنصب على الدفاع عن منظومة القيم الغربية الأطلسية والسعي لنشرها .

إن التحول الوظيفي الذي عرفه الحلف من حلف يرفع الحدود وفق نظام محدد للدفاع المشترك إلى حلف ينظر خارج الحدود الجغرافية لأعضائه مرده تراجع التهديدات العسكرية

التي من شأنها أن تعصف بسيادة أعضائه و بروز تهديدات لها تأثير مباشر على مصالحه

إن التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الفضاء المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن للحلف الأطلسي، حيث أدرك هذا الأخير أن الفضاء المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللأمن، وعليه شرع الحلف في التوجه نحو جناحه الجنوبي بإقامة ترتيبات أمنية الغرض منها القضاء على مصادر هذه العناصر في هذه المنطقة والمتمثلة أساسا في النزاعات والصراعات التقليدية التي يشهدها الفضاء المتوسطي وكذا مختلف التهديدات الجديدة التي أصبحت تشكل رهنا مشتركا ولكن مع اختلاف في مدركات هذه التهديدات بالنسبة لضفتي المتوسط.

الفصل الثالث:

تدابير بناء الثقة آلية لتبديد

الريبة و المخاوف في

المتوسط؟

تمهيد:

عقب نهاية الحرب الباردة بدأت العلاقات بين ضفتي المتوسط تشوبها الريبة والشك المتبادل ، فدول الضفة الشمالية تخشى عدم استقرار الأوضاع في الجوار الجنوبي، وهذا ما يجعلها عرضة لكل التهديدات مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية و خطر انهيار الدول، وحتى أخطار امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وفي الجانب الآخر من الضفة الجنوبية للمتوسط نجد توجس دولها من المشاريع والمبادرات التي تعرض عليها من طرف دول الضفة الشمالية، فهذا الخوف يعود بالأساس إلى ترسبات الماضي من حيث العنف والظلم الذي مارسته الدول الأوربية على شعوب جنوب المتوسط طيلة فترة الاستعمار .

وانطلاقا من هذا الواقع الذي تشوبه الريبة و الشك المتبادل ، فإن الفضاء المتوسطي في حاجة ماسة إلى إرساء تدابير لبناء الثقة بين ضفتي المتوسط حتى تتراجع مظاهر الريبة والشك وتتبدد المخاوف بين دول الضفتين.

المبحث الأول: اثر تحول الأمن على تجسيد التقارب بين الأطلسي وشركائه الجنوبيين.

اقترن التحول في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة بظاهرة التهديدات الجديدة ، والتي لها قدرة تدميرية تفوق قدرة الحروب التقليدية ، من حيث حجم الخسائر التي تحدثها، الشيء الذي أدى إلى ظهور خطاب جديد لا يفرق بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي ، حيث يتميز هذا الخطاب بنظرته الموسعة لمفهوم الأمن، بما يتضمنه هذا الأخير من قضايا الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة و أمن الطاقة، وتعتبر من بين التحديات المشتركة بين ضفتي المتوسط.

إن طبيعة المشاكل و الانشغالات الأمنية التي يعرفها الفضاء المتوسطي ،تتطلب تعاوناً مشتركاً بين دول ضفتي المتوسط، وقد بادر الحلف الأطلسي بطرح مشروعه الخاص بالحوار المتوسطي و الذي يهدف إلى بناء أرضية تفاهم متبادل و تبديد سوء الفهم بينه و بين شركائه المتوسطيين، و من ثمة الوصول إلى تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط

لقد ساهم تأسيس حلف الناتو في توحيد أوروبا وأمريكا الشمالية وتحقيق تعاون متميز بينهما إلى درجة جعلت الطرفين يحسون بأنهم يتحملون مسؤولية المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار العالمي ومن جانب آخر لا يزال الناتو يتمتع بفعالية آلياته التشاورية المتعلقة بالجانب السياسي والقدرات العسكرية القادرة على تطبيق وتنفيذ المتفق عليه من طرف الدول الأعضاء في الحلف، فكانت المقاربة الامنية الأطلسية طويلة فترة الحرب الباردة قائمة على المرتكزات التي جاءت بها المقاربة الواقعية مثل: الردع، الاحتواء، الحرب المحدودة، الحرب الشاملة، وهذا ما يدل على الاهتمام لقضايا الامن الصلب.

بعد سقوط جدار برلين في 30 نوفمبر 1989 سارع الحلف الأطلسي إلى مراقبة جناحه الجنوبي الذي أصبح مصدر تهديد في نظر الحلف لاحتوائه العديد من التهديدات الجديدة مثل انتشار جماعات الأصولية الدينية وانتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جانب الضغط الديمغرافي في دول الجنوب والذي يدفع بأعداد معتبرة للهجرة نحو دول الضفة الشمالية للمتوسط، كما يشكل المحور الشرقي تحديا امنيا للحلف نتيجة وجود قوات روسية بمخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل و تفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول، وقد تم

تصور الحل لمواجهة هذه التهديدات بتبني مقاربة تعاونية أثمرت إبرام اتفاقية الشراكة و توسيع الحلف باتجاه الشرق (169) .

فالمنطقة المتوسطة كانت محل اهتمام الناتو منذ حرب الخليج الثانية ، إذ قام عام 1991 بإقرار المفهوم الاستراتيجي الجديد له والذي بدأ يتخوف من تنامي القدرات العسكرية وانتشار التكنولوجيا النووية مما يجعل العواصم الأوربية تحت التهديد القادم من الضفة الجنوبية للمتوسط وفي هذا السياق يندرج تصريح الأمين العام السابق لحلف الناتو " ويلي كلاس " Willy Claes "في حوار له مع جريدة "فاينشال تايمز" finacail times "في فيفري 1995 لما صرح بان الاسلاموية تمثل أهم تحد بالنسبة لأوروبا الغربية منذ نهاية الحرب الباردة وبضيف بان الأصولوية لا تقل خطورة عما كانت عليه الشيوعية وبالتالي إرساء أسس إيديولوجيا جديدة لما يسمى التهديد الآتي من الجنوب (la menace du sud) والذي حل محل الخطر الأحمر الذي هزم (170) .

فالولايات المتحدة لا تريد أن يلقي حلف الناتو مصير حلف وارسو الذي تم حله في 1991 ، حتى تحافظ على عمقها الاستراتيجي في أوروبا وهذا ما دفع بواشنطن إلى إقرار مبررات جديدة لبقاء الحلف ومن أهمها

1- إدماج دول أوروبا الوسطى والشرقية في الحلف والتي كانت تحت الهيمنة السوفيتية

(1) محمد حسون ، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الامن القومي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية و القانونية ، سوريا : العدد 2 ، 2010 ، ص.334.

(170) kassim bouhou ,l'Otan et le monde arabe : peur , dialogue et partenariat, politique étrangère ,printemps , 1/2008,p

2-الاهتمام بقضايا الأمن في المتوسط

أصبح تحرك حلف الناتو خارج المنطق التقليدية التي تم تحديدها في إطار المادة الخامسة لميثاق الحلف جليا منذ قمة براغ عام 2002 ، إذ أصبح تركيز مهامه خارج المنطقة الأورو- أطلسية ، مثل تواجد قوات الحلف بالبوسنة والهرسك وكوسوفا وأفغانستان والتي تبقى ضمن الأولويات الرئيسية للعمليات الخارجية لحلف الناتو إذ انه يتولى قيادة القوة الدولية للدعم الأمني منذ عام 2003 ودور هذه القوة هو المساعدة في الجهود المبذولة لبناء الدولة الأفغانية في المناطق التي تقع تحت سيطرة هذه القوات (171)

يتسم الحوض المتوسط بطبيعته المعقدة ، نتيجة التعارض الموجود بين مصالح الدول في هذه المنطقة و كذا في تعدد الأطراف الفاعلة بها في آن واحد، فقضية الأمن في الفضاء المتوسطي أصبحت في يد قوى خارجية لها أجنداتها وأهدافها الخاصة بها ، مع استبعاد كلي للدول التي تشكل جزء من هذا الفضاء ، فهندسة الأمن المتوسطي يتم خارج هذه المنطقة، وتنفيذ السياسة الأمنية التي يتم هندستها يوكل إلى الفواعل المحلية على شكل مناولة (مثل قضية محاربة الهجرة غير الشرعية)، حيث تم الاتفاق على محاربة الظاهرة في مخابر بروكسل دون إشراك الضفة الجنوبية في صياغة المبادرة على أساس أنها شريك في مكافحة الظاهرة(172) ،ولكن في النهاية هي مدعوة للمساهمة في وضعها موضع التنفيذ كما

(1) بال دوناي، وزدزسلولانتشوفسكي ، "الأمن الأورو-أطلسي والمؤسسات -التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي" الكتاب

السنوي، 2006، ص. 128 .

(1) فاطمة الزهراء فيلالي ، الجزائر و قضايا الامن في حوض المتوسط : الواقع و الأفاق ، شؤون الأوسط ، نيسان

2010 ،ص.149

تقتضي ذلك اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة و كذلك خطط العمل المعتمدة في اطار سياسة الجوار الاوربي.

ان الاهتمام بمسألة الامن في المتوسط اصبح من صميم اهتمامات فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات المتحدة ، فهي حاضرة زمن الحرب الباردة و ما تزال متواجدة بالبحر المتوسط من خلال 40 قاعدة و نقطة إسناد عسكرية ، بعضها لحلف شمال الاطلسي و لحلفائها منها في المسرح لجنوب اوربا 33 قاعدة ، ايطاليا تتواجد بها 11 قاعدة و 12 موجودة بتركيا و 9 في اليونان و هي مجهزة بأحدث التقنيات ، وهي مهياة لخوض المعارك في مسرح عمليات البحر المتوسط ، و قد ظهرت أهميتها و فعاليتها من خلال عمليات الناتو أثناء تدخلها لإزاحة القذافي (173) .

بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فان كل ما يقع في جوار دول اوربا الجنوبية بإمكانه ان يهدد امن و استقرار اوربا لذلك تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تغطية المصالح الامنية في حوض المتوسط من خلال القوة العسكرية المرابطة في المنطقة ، حيث يعتبر وجود الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط وجودا ثابتا و دائما ، و عن مستقبل هذا الأسطول يقول أميرال البحرية الملكية المتقاعد ستيفيد تورتر : " ان حرب الخليج الأخيرة أثبتت مدى أهمية استخدام الخط البحري : جبل طارق - السويس - الخليج . لذا، فان أي

(173) سعيد الهوسي مرجع سابق ، ص.34.

تدخل و لو مؤقت في طرق الإمداد هذه يتسبب في أزمة مستقبلية في الشرق الاوسط لن يسمح به " (174).

الى جانب هذا هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت الى الاحتفاظ بالأسطول السادس في المتوسط منها مايلي (175):

- ✓ حماية المصالح القومية الامريكية في المنطقة .
 - ✓ ضمان امن إسرائيل و هو إلتزام ثابت و مقدس من طرف الإدارة الامريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية .
 - ✓ تهديد المصالح الامريكية قد يأتي من دول الضفة الجنوبية للمتوسط من جبل طارق حتى السويس .
- هذا السبب الاخير في اعتقادنا ما هو إلا مطية لإبقاء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، فلا توجد ولا دولة واحدة قادرة على تهديد المصالح الامريكية أو حتى مجرد التفكير في ذلك .

(174) المرجع نفسه، ص.ص. 35-36 .

(175) المكان نفسه .

المطلب الثاني: مسار إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي.

تعتبر إجراءات بناء الثقة من أكثر تدابير العمل الأمني التي تطورت من خلال الأطر الثنائية أو الجماعية ، والهدف منها هو ترقية الشفافية بين الأطراف والقدرة على التنبؤ بسلوك الدول في المجال العسكري، وكذا القطاعات التي لها ارتباط بموضوع الأمن، لقد تدابير بناء الثقة دورا مهما في تحقيق التعايش السلمي بين المعسكرين في فترة الحرب الباردة، وبعد هذا النجاح استطاعت أن تعمق بين دول المعسكرين في مختلف المجالات، وازدادت أهمية تدابير بناء الثقة بتوقيع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لوثيقتي فيينا سنتي 1990 و1993⁽¹⁷⁶⁾ فالنجاح الذي تحقق في أوروبا من خلال هذه التدابير كان دافعا لنقل هذه التجربة نحو الفضاء المتوسطي خاصة وأن مشاكل الأمن في هذه المنطقة من قبيل الأمن اللين، فالسؤال الذي يطرح هنا هل استطاعت مختلف المبادرات التي طرحت في الفضاء المتوسطي من التمكين لإجراءات بناء الثقة؟

إن إطلاق إجراءات بناء الثقة وبناء شراكة أمنية في المتوسط ليست بالأمر اليسير نتيجة الانقسام الذي يطبع هذه المنطقة وجو الريبة والشك بين الطرفين، لكن التحولات والمعطيات الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة على المستوى العالمي عامة والمتوسطي خاصة، دفع بدول الفضاء المتوسطي إلى إعادة النظر في الترتيبات الأمنية للمنطقة وفق منظور جديد، يأخذ في الحسبان التغيرات الإستراتيجية التي عرفتها القارة

(176) Fred Tanner, Suggestions pour les Mesures de Confiance, dans IVème Séminaire international sur la sécurité, op-cit, p.65.

الأوربية مثل سقوط جدار برلين وحل حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، وكذا بروز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي رافقت هذه التحولات الناجمة عن إعادة التوقيع الإستراتيجي، وباعتبار المتوسط أحد أهم الفضاءات الإستراتيجية الهامة في العالم كان لزاما على دول ضفتي المتوسط إرساء تدابير بناء الثقة فيما بينها مما يساهم في إرساء الأمن والتعاون في المتوسط، وفي هذا السياق عرف الفضاء المتوسطي العديد من المبادرات الأمنية والتي طرحت مجموعة من تدابير بناء الثقة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم هذه المبادرات.

1. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

إن النجاح الذي حققته المنظمة في إطار عملية هلسنكي والتي تناولت تدابير بناء الثقة في أوروبا زمن الحرب الباردة، شجع هذه المنظمة على نقل تجربتها إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هناك العديد من الآليات التي تناقش موضوع الأمن في المتوسط على مستوى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يعتبر فريق الاتصال المتوسطي الذي تأسس سنة 1994 هو المنتدى الأساسي الذي يتولى مناقشة هذه الموضوع بين الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها في الحوار المتوسطي، وتتمثل الدول الشريكة في كلا من الجزائر، مصر،

إسرائيل، الأردن، المغرب وتونس⁽¹⁷⁷⁾، يهدف هذا الفريق إلى تعزيز العلاقة بين الطرفين من

خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات⁽¹⁷⁸⁾:

✓ عقد اللقاءات حول الأبعاد الإنسانية بمبادرة من هيئات المنظمة ومشاركة الدول المتوسطة.

✓ إنشاء مركز للوقاية من الأزمات في المنطقة.

✓ إشراك المنظمات غير الحكومية والخبراء في مناقشة القضايا المشتركة.

2. مبادرة الحوار المتوسطي لإتحاد أوروبا الغربية:

يتمحور هذا الحوار حول قضايا الامن في المتوسط، و الهدف من هذا الحوار هو المساهمة في امن و استقرار الفضاء المتوسطي، وكذا شفافية النشاطات العسكرية، تقوية إجراءات الثقة المتبادلة، فض النزاعات بالطرق السلمية و العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، لقد تم الشروع في هذا الحوار بداية من سنة 1993 الذي كان باقتراح من البرتغال مع دول المغرب العربي الجزائر، المغرب، موريتانيا و تونس وتم استبعاد ليبيا بسبب أزمة لوكربي، وتم توسيع هذا الحوار ليشمل فيما بعد مصر و من بعدها إسرائيل و الأردن⁽¹⁷⁹⁾، وسع هذا الحوار الى شرق المتوسط لأنه صمم أيضا في اطار آفاق العلاقات

⁽¹⁷⁷⁾ Jaume Urgell, « les mesures de confiance et de sécurité en méditerranée : une proposition pratique pour le dixième anniversaire du processus de Barcelone », dans IVème Séminaire international sur la sécurité, *op-cit.* p.194.

⁽¹⁷⁸⁾ Elisabeth Abela, « OSCE's Mediterranean Activities », in Martin Ortega, The Future of the Euro-Mediterranean Security Dialogue, Occasional Papers 14, Paris, Institute for Security Studies, March 2000, pp.9-11.

⁽¹⁷⁹⁾ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مرجع سابق ، ص.164.

العربية-الإسرائيلية لما بعد مؤتمر مدريد، و أصبحت اوربا تنظر الى المتوسط كمنطقة واحدة امنيا بعدما كانت في السابق تفضل تنشيط الحوار في المتوسط الغربي، و في هذه المرحلة الجديدة تم تبني حزمة من تدابير بناء الثقة في اطار الحوار المتوسطي لاتحاد دول اوربا الغربية والمتمثلة في (180):

✓ المحادثات السياسية في إطار الندوات حول الامن في المتوسط من قبل المسؤولين العسكريين.

✓ القيام بالتمارين العسكرية .

✓ تبادل المعلومات الأساسية حول المساعدات العسكرية للسلطات المدنية ،الدور العسكري في الطوارئ المدنية ، المساهمة في عملية حفظ السلام.

لقد شكل هذا الحوار إطارا للتشاور و التواصل بين الأوروبيين و المتوسطيين و ساهمت مجموعة المتوسط التابعة لهذه المؤسسة في التفكير في مختلف القضايا الامنية في المتوسط، إلا ان المجلس الوزاري لاتحاد اوربا الغربية اقبل على حل مجموعة المتوسط هذه، وقرر في اجتماعه في مرسيليا نوفمبر 2000 وقف نشاطات الاتحاد فيما يتعلق بالحوار مع الدول المتوسطية، و تولي الاتحاد الاوربي مهام حوار اتحاد اوربا الغربية (181).

(180)Martin Ortega , "Towards an Enhanced Euro-Mediterranean Security Dialogue " in :Martin Ortega, *op.Cit.* p.4.

(181) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مرجع سابق ، ص.165.

3. الشراكة الاورو متوسطة (مسار برشلونة):

تم إطلاق مبادرة الشراكة الاورو متوسطة في نوفمبر 1995 والتي جمعت سبعة و عشرون دولة ، خمسة عشر دولة تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي و اثنا عشر دولة تمثل دول الضفة الجنوبية للمتوسط، و يهدف إعلان برشلونة الى اقامة فضاء للسلام و الاستقرار في المتوسط و يحتوي هذا الإعلان على ثلاث سلال وهي:

✓ السلة السياسية و الامنية .

✓ السلة الاقتصادية.

✓ السلة الاجتماعية و الثقافية.

تشكل المسائل الامنية مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الاوربي و شركائه المتوسطيين، وقد كلف المشاركون في ندوة برشلونة 1995 كبار الموظفين القائمين على الشق الامني و السياسي مهمة العمل من اجل تحديد سلسلة من إجراءات بناء الثقة حتى يتم الموافقة عليها و إقرارها، وفي لقاء فآليتتا تمت الموافقة على الإجراءات المقترحة و تتمثل هذه التدابير في (182):

✓ إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية و المتعلقة بالأمن.

(182) المرجع نفسه، ص.194.

✓ تبادل المعلومات حول الانضمام و الانخراط في الأدوات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

✓ تبادل المعلومات حول الانضمام الى الاتفاقات الدولية الخاصة بنزع التسليح و مراقبة التسليح .

✓ تبادل المعلومات حول الانضمام و الانخراط في الأطر القانونية و الدولية فيما يتصل بالوقاية و مكافحة الارهاب الدولي.

✓ الدعوة الى عقد ملتقيات الإعلام و تكوين الدبلوماسيين الاورو متوسطيين .

✓ إنشاء شبكة اورميسكو (Euro MesCO) لمعاهد السياسة الخارجية .

كما توجد تدابير أخر مثل التعاون بين مصالح الحماية المدنية في إدارة الكوارث الطبيعية، سجل الاتفاقات وملتقيات مكافحة الإرهاب، الملتقيات الدبلوماسية، ويتم تمويل هذه الإجراءات الثلاث من طرف برنامج ميدا (Meda) بمبلغ مالي يقدر بحوالي ثلاثة ملايين أورو⁽¹⁸³⁾.

بالنسبة للحوار المتوسطي -الأطلسي فسوف نتطرق في المطلب الثالث والرابع إلى أهم إجراءات بناء الثقة التي ركز عليها في تعامله مع شركائه في الحوار.

(¹⁸³) المرجع نفسه، ص. 194.

المطلب الثالث:التعاون العلمي والدبلوماسي بين الحلف وشركائه الجنوبيين.

لقد كان من بين أولويات الحلف الأطلسي في استراتيجياته الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة هو التوجه نحو جناحه الجنوبي و ذلك بهدف ضمان استقرار أوروبا و تأمينها من الأخطار و التحديات الموجودة في جنوب المتوسط ،فكان الاتجاه جنوبا أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط هي مصدر الخطر الجديد على الأمن الاورو- أطلسي .

إن عوامل عدم الاستقرار في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ليست بظاهرة جديدة مرتبطة بنهاية الحرب الباردة فهي موجودة منذ أمد بعيد و معروفة أسبابها ، فهي إجمالا أسباب ذات طبيعة غير عسكرية بل هي اقتصادية و اجتماعية و بيئية ،كذلك أسباب تتصل بشرعية نظم الحكم إذ ان حماية تلك الأنظمة هي في كثير من الأحيان عائقا ذو دلالة على عدم الاستقرار (184).

بالرغم من أن الدعوة إلى الحوار كانت مع بداية سنة 1995 إلا أن البداية الفعلية لأنشطته كانت عام 1997 عندما قام الحلف بإنشاء مجموعة تعاون المتوسط (Le groupe de coopération méditerranéen) لتكون هي المكلفة بالاتصال و التنسيق مع دول الحوار الأطلسي - المتوسطي و هو الأمر الذي ساهم في تحقيق تقدم للحوار بين الطرفين ، و قصد تبديد الريبة و الشك بين الحلف و نظرائه في الحوار ، و كذا تحسين

(184) نجاح عبد الفتاح الرئيس ، مرجع سابق ، ص. 6.

صورته لدى الرأي العام في دول الضفة الجنوبية ، قام الحلف بتبني عدة خطوات في هذا الاطار و من بينها : (185) .

✓ السماح للباحثين من الدول المتوسطة من الاشتراك في أبحاث مشتركة مع نظرائهم من دول الحلف ، و هي أبحاث تهتم كثيرا بتعريف المسائل ذات الإقليمية المشتركة ، وتحديد اطر التعاون العلمي بشأنها .

✓ وجود أكثر من 1300 باحث من دول الحلف و دول الحوار يعملون سنويا في اطار مجموعة البحث العلمي (comite scientifique) .

✓ إقرار سياسة المنح البحثية الدولية للدول المشاركة في الحوار الأطلسي - المتوسطي ، ففي سنة 2000 تمت الموافقة على ثلاث منح اثنتان منها لإسرائيل وواحدة للأردن و في عامي 2002 و 2003 تم إقرار منحتين واحدة لمصر و أخرى للجزائر .

كما تم في 2006 إقرار برنامج سمية البرنامج العلمي في خدمة الأمن و السلم و يقوم على مبدأ تدعيم التعاون العلمي بين الباحثين العلميين للدول الشريكة بالتركيز على الأمن في مجال العلوم المدنية ، البيئية و التكنولوجية ، ويهدف هذا البرنامج إلى اقتراح و إيجاد و حلول لقضايا تلك المجالات مع الاستجابة لاحتياجات الدول الشريكة في الحوار ،

(185) المرجع نفسه، ص.10.

والهدف الرئيسي من وراء هذا هو المساهمة في تحقيق الأمن و الاستقرار و حل المشاكل المحتملة ،

كما يطرح هذا البرنامج إمكانية تقديم مساعدات مالية تخص برامج وطنية في المجال العلمي وما على الدول الراغبة في ذلك إلا تقديم طلباتها و تتم الاستجابة لهذا الطلب بعد الحصول على موافقة أربع دول أعضاء في الحلف تتولى عملية التمويل (186).

وقصد تشجيع و تكثيف الحوار السياسي و الدبلوماسي بين دول الحلف و الدول المشاركة في الحوار المتوسطي الأطلسي، و في إطار البعد السياسي للحوار قام الحلف في قمة مدريد في افريل 1997 بإنشاء مجموعة تعاون متوسطة تعمل تحت إشراف مجلس الحلف حددت لها مهمة البحث عن أفضل السبل لتعزيز الحوار مع شركائهم عبر تنظيم لقاءات منتظمة مع المستشارين السياسيين لمناقشة مشكلة الحوار وكذا تطوراته المستقبلية، كما تعقد لقاءات سياسية بصورة منتظمة وفق صيغة دول الحلف 1+28 و وفق صيغة 7+28 على مستوى رؤساء الدول و الحكومات على سبيل المثال قمة اسطنبول 2004 ، كما تعقد لقاءات وزارية ببروكسل يحضرها وزراء خارجية دول الحوار مثلما حدث سنة 2007 و 2008 ، كما تعقد لقاءات دورية بين سفراء دول الحوار لدى الحلف ومجموعات العمل، إلى جانب هذا يقوم الموظفون السامون للحلف بزيارات إلى دول الحوار بما فيها زيارات الأمين العام للحلف ، كما يقوم أعضاء المؤسسات البرلمانية للدول المشاركة في

(186) Programme scientifique pour la science, obtenu a partir du site : www.nato.int/science/med-dial/index.htm - 23.06.2014

الحوار بزيارات الى مقر الحلف (187)، ما قام الحلف بتنظيم مؤتمرات في اطار النشاط الدبلوماسي الهادف الى تقريب وجهات النظر وجسر الهوة بينه و بين شركائه في الحوار ، ومن بين هذه المؤتمرات مايلي (188) :

✓ مؤتمر دولي حول دور المؤسسات الجامعية في بناء الثقة انعقد بروما في 06-07 جويلية 2001 .

✓ مؤتمر عقد في مدينة هالكي (HALKI) اليونانية تحت عنوان بناء السلام: الامن و التعاون في البحر المتوسط و ذلك في الفترة الممتدة بين 4-10 سبتمبر 2001 .

✓ مؤتمر حول الامن و البيئة في البحر المتوسط تبعته محاضرات لشباب القادة و الجامعيين و وسائل الإعلام لدول الحلف و دول الحوار المتوسطي ، تم عقده في مدينة برلين في الفترة من 16 -17 سبتمبر 2001.

ان الهدف من هذه الأنشطة هو تجاوز عقبات الحوار مما يساعد على تحقيق تعاون و تفاهم متبادل بين الحلف و دول الحوار المتوسطي .

(187) www.nato.int/cps/en/natolive/news_18447.htm? 27.03.2014

(188) نجاح عبد الفتاح الرئيس ، مرجع سابق، ص. 11

المطلب الرابع: التعاون العسكري وإدارة الكوارث الطبيعية والطوارئ في المتوسط.

قصد تبديد الفهم الخاطئ وتحسين صورته لدى جيرانه الجنوبيين، شرع حلف شمال الأطلسي في وضع برنامج للتعاون بين الحلف ودول المتوسط المنظمة للحوار الذي شرع فيه سنة 1994، ويتمثل برنامج التعاون في بعده العملي من خلال التعاون في القضايا المرتبطة بالأمن⁽¹⁸⁹⁾، والمتمثلة في إدارة الأزمات وأمن الحدود والأسلحة الخفيفة والصغيرة، نشاطات إزالة الألغام، والتشاور حول قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، إلى جانب دعوة دول الحوار لحضور دورات وأنشطة مدرسة الحلف في ألمانيا ومتابعة دورات تكوينية بكلية الحلف للدفاع بروما، التخطيط للطوارئ المدنية .

في إطار البعد العملي للحوار قام حلف الناتو بتبني برامج التعاون الفردي التي تحدد من خلالها الدول المشاركة أهدافها البعيدة، المتوسطة أو القصيرة المدى من خلال التعاون الثنائي مع الحلف أنشطة متعددة ومتنوعة ومحددة باتفاق الطرفين، كما توجد مجموعة من الآليات التي تساعد على تجاوز عقبات تطوير البعد العملي للحوار نذكر منها:

- قاعدة البيانات الالكترونية التي توفر الوصول الالكتروني لبرنامج العمل السنوي للحوار المتوسطي (MDWP) والسماح بالرصد الدقيق لأنشطة التعاون.

⁽¹⁸⁹⁾ Gilles Vander Ghinst, « *NATO 's Mediterranean Dialogue : Recent Developments-From Dialogue to Partnership* », Mediterranean Dialogue, Amman, Konrad-Adenauer- Stiftung, October 2006, p.135.

- مجموعة كاملة من مفهوم القدرات التشغيلية (OCC) والتي تهدف لتحسين قدرة الشركاء على المساهمة بفعالية في عمليات التصدي للأزمات بقيادة الحلف من خلال قابلية التشغيل المتبادل.

- مركز التنسيق الأورو-أطلسي للاستجابة للكوارث، والذي يهدف إلى تحسين قدرة شركاء الحوار في مواجهة الأزمات والكوارث.

- خطة عمل التخطيط لحالات الطوارئ المدنية وتهدف إلى تحسين الاستعداد المدني لصد الهجمات الإرهابية بالأسلحة على السكان والبنى التحتية الحساسة.

وفي إطار التعاون العملي تبني الحلف مقاربة مشتركة للتصدي لظاهرة الإرهاب في البحر المتوسط مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وسميت هذه المبادرة بعملية المسعى النشط (OAE) والتي مثلت أهم نشاط رئيسي للحلف بعد هذه الأحداث، وتركز هذه العمليات على حماية خطوط إمداد النقل البحري وتأمين الموانئ من أي خطر إرهابي ومع مطلع سنة 2004 توسعت العملية بإشراك دول الحوار المتوسطي بصفة رسمية⁽¹⁹⁰⁾، و باعتبار المبادرة ذات طابع عسكري هدفها المراقبة والسيطرة البحرية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للحلف شكل

⁽¹⁹⁰⁾ Roberto Cesaretti, Combating in the Mediterranean, available at: <http://www.nato.int/docu/review/2006.combatiny-terrorivs/ant.htm>, le 30/02/2014.

دافعا قويا لإشراك المزيد من دول المتوسط ، مع تقاسم الأعباء المحتملة مع أكبر عدد من الدول، وضمان تغطية جغرافية أوسع⁽¹⁹¹⁾.

هذا ما فتح الباب أمام نقاشات كثيرة، والتي أخذت اتجاهين اتجاها يؤيد توسيع النطاق الجغرافي للعمليات واتجاه آخر يرفض ذلك، ويسعى الحلف من خلال هذه العمليات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما⁽¹⁹²⁾:

✓ توسيع عمليات الحلف في مجال مكافحة الإرهاب حتى القرن الإفريقي كمركز محتمل للإرهاب.

✓ تأمين مواد الطاقة وهذا توجه أمريكي بالأساس يهدف إلى الامتداد إلى الخليج الغربي وخليج غينيا.

في إطار مبادرة المسعى النشط للحلف، شارك المغرب في العملية العسكرية للحلف في مضيق جبل طارق تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومراقبة السفن العابرة للمتوسط، كما قدم المغرب عرضه المتعلق باستعداده استضافة قاعدة عسكرية لحلف الناتو في منطقة الجنوب المغربي، هذه الخدمات التي قدمها للحلف مكنته من الحصول على مكافأة وضعه حليف استراتيجي للحلف سنة 2004⁽¹⁹³⁾، فبعد حصول المغرب على صفة الحليف قام الحلف بإجراء مناورات عسكرية في السواحل المغربية شارك فيها حوالي عشرة دول بإجمالي

⁽¹⁹¹⁾ Nato Looks to Global Partnership, nato update, available at: <http://www.nato.int/docu/update/2006/04-april.c.htm>. 02/02/2014.

⁽¹⁹²⁾Oliver Kempf, les opérations de l'otan en 2006, *Défense Nationale et sécurité collective*, vol 62, n 11, novembre, 2006, p.22.

⁽¹⁹³⁾ عبد الحق زغدار، مرجع سابق، ص. 392.

ثلاثون ألف جندي وعتاد حربي تمثل في ثلاثون سفينة حربية وغواصات وحاملات طائرات.

أما بالنسبة للجزائر، فإن التعاون العسكري مع الحلف قد بدأ قبل انضمام الجزائر لمبادرة الحلف المتعلقة بالحوار المتوسطي - الأطلسي، وقد تجلّى ذلك من خلال بداية التقارب العسكري بين الجزائر والولايات المتحدة عن طريق تبادل الزيارات بين الوفود العسكرية للبلدين توجت في سنة 1998 بالقيام بتمارين مشتركة في سواحل سيدي فرج بين الأسطول السادس والقوات البحرية الجزائرية⁽¹⁹⁴⁾.

دائما و في إطار التعاون العسكري بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي ، قامت ثلاث بوارج بحرية تابعة للحلف بالرسو في ميناء الجزائر بين 26 و 29 مارس 2013م، كما قام قائد القوات البحرية للنااتو بزيارة مجاملة إلى قيادة القوات البحرية الجزائرية الواجهة الوسطى، وقام ضباط البحرية الجزائرية بزيارة هذه البوارج البحرية وتلقوا شروحات حول مهام المجموعة البحرية في إطار مكافحة الألغام البحرية وكذلك أنظمة التسليح لهذه الوحدات.

كما شهدت هذه الزيارة العديد من النشاطات الثقافية والرياضية ، مثل زيارة المتحف المركزي للجيش والمواقع الأثرية بتييازة ، إضافة إلى تنظيم مباراة في كرة القدم بين فريق البحرية الجزائرية وفريق المجموعة البحرية للنااتو، وفي اليوم الأخير تم تخصيص القيام ببعض التمارين المشتركة في المياه الإقليمية الجزائرية.

(194) المرجع نفسه، ص. 393.

يهدف الحلف الأطلسي من خلال البعد العملي في التعاون خاصة في مجال الأنشطة العسكرية إلى تقديم خبرة الحلف في مجال الدفاع للدول المشاركة في الحوار المتوسطي إلى جانب هذا يسعى الحلف إلى التأثير على التصورات الأمنية لهذه الدول على المدى البعيد من خلال بناء جسور للتغلب على الأفكار المسبقة، وتبديد سوء الفهم، وبناء الثقة والتفاهم⁽¹⁹⁵⁾

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة مواتية لتعزيز التعاون بين الحلف و شركائه في الحوار من خلال البحث عن عمل مشترك لمواجهة تحديات الارهاب و انتشاره و قبل قمة براغ في افريل 2002 صرح الأمين العام للحلف لورد روبرتسون Lord Robertson قائلاً: " رغم ان سياسة الالتزام و الشراكة التي يتبناها الحلف الاطلسي ساهمت في توحيد اوربا ، أردنا إرسال إشارة قوية الى جيراننا نقول فيها أنكم جزء من هذه المجموعة و إننا لا نريد ان يحدث شرح جديد في المتوسط ، فالحلف الاطلسي و جيرانه المتوسطيون لا يمكنهم الاستمرار في تجاهل بعضهم البعض اكثر من هذا ، بل يجب على العكس من ذلك ان نضاعف جهودنا من اجل التقارب حتى نصبح شركاء حقيقيين في مواجهة تحديات المشتركة الناتجة خاصة عن الارهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل

(196)

(1) "التعاون الامني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط الموسع" متحصل عليه من الموقع <http://www.nato.int/docu/mediterranean/secopmed-arb.pdf//> تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/22

(196) فاطمة الزهراء فيلالي، مرجع سابق، ص.153.

تعد نشاطات التعاون العسكري مجالاً مساعداً على دعم البعد العملي للحوار و في إطار التعاون العسكري بين الحلف و دول الحوار نلاحظ كثافة الأنشطة العسكرية المحققة و التي تمثل نسبة 85% من الأنشطة ضمن برنامج العمل السنوي للحوار حيث ازداد التعاون العملي خلال العشر سنوات ليبلغ 600 نشاط سنة 2007 بعدما كان يمثل 60 نشاط سنة 1978 ، و تغطي هذه النشاطات 27 مجالاً مختلفاً تتراوح من الاتصالات العسكرية العادية الى المناورات العسكرية المشتركة في إدارة الازمات ، من خلال تبادل المعلومات بشأن محاربة الارهاب و الاستفادة من برامج التدريب للحلف (197).

(197) Pierre Razoux ,le dialogue méditerranéen de l'OTAN a la croisée des chemins ,collège de défense l'OTAN, Rome, n 35, avril 2008,p.2.

المبحث الثاني: إجراءات بناء الثقة في المتوسط بين الفرص والقيود.

تعتبر تدابير بناء الثقة في الفضاء المتوسطي ثمرة التقارب بين الحلف الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار المقاربة التعاونية التي شرع فيها الحلف مع منتصف التسعينات من القرن الماضي، والهدف من هذه التدابير هو معالجة الريبة والشكوك والتصورات الخاطئة بين الطرفين، والتي يمكن أن تؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي.

فبالرغم من وجود رهانات مشتركة بين ضفتي المتوسط إلا أن الإشكالية المطروحة هنا هي وجود تباين ورؤى متعددة في إدراك هذه الرهانات، وهو الأمر الذي يعيق ربما تحقيق التقدم في إرساء تدابير بناء ثقة طويلة الأمد في المنطقة.

المطلب الأول: الأمن والاستقرار في المتوسط كهدف بين الناتو وشركائه في الحوار.

فيما يخص الحوار الأطلسي ، فهو جزء لا يتجزأ من المقاربات التعاونية للحلف التي تبناها في إطار الترتيبات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط والهدف من هذا التقارب هو وضع المنطقة تحت مراقبة قوات الحلف والمساهمة في الأمن والاستقرار.

يرتكز الحوار المتوسطي على أربعة مبادئ أساسية بين الدول المشاركة ، جعل الحوار قضية اختيارية من حيث المشاركة ومضمونه:

1- المرونة في عملية الحوار.

2- تبني آلية الحوار الثنائية بين الناتو ودولة واحدة ، أما بالنسبة للاجتماعات فتضم الناتو والدول المتوسطية المنخرطة في الحوار (NATO+7).

3- اعتبار مبادرة الحلف على أنها استكمال للمبادرات الأخرى الخاصة بالمتوسط ، مثل مبادرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، حوار 5+5 ، مسار برشلونة.

يركز الحوار المتوسطي - الأطلسي على مواجهة التحديات والتهديدات التي تهدد الأمن في حوض البحر المتوسط ، وقد انخرطت سبع دول متوسطة غير الأعضاء في الحلف في هذا المسعى وهي: مصر ، المغرب ، تونس ، موريتانيا ، الأردن ، وإسرائيل عام

1955، والتحقّت الجزائر عام 2000، ويسعى الحلف من خلال هذا الحوار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي: (198)

- تبيد الصورة السلبية حول الحلف لدى دول الضفة الجنوبية .

- تأمين مصادر الطاقة (أنابيب نقل النفط التي تربط ليبيا والجزائر مع دول أوروبا وكذلك ناقلات النفط التي تمر يوميا على البحر الأبيض المتوسط).

بالمقابل في الضفة الجنوبية للمتوسط ، نجد أن أنظمة دول هذه الضفة تتلقف المبادرات الصادرة من الحلف الأطلسي بغض النظر عن محتواها وأهدافها، فهذه النرجسية السياسية التي تطبع العلاقات الأطلسية - المتوسطية لها ما يفسرها ويبررها (199):

1- حاجة أنظمة هذه الدول للظهور بمظهر المتعاون حتى تتجنب تصنيفها ضمن الدول المارقة.

2- الانخراط في الحملة العالمية لمحاربة الإرهاب، يضمن تحقيق مصالح داخلية محددة، كتحييد الضغوطات الخارجية المحفزة للديمقراطية، خاصة و أن القوى الغربية تفضل الاعتبارات الإستراتيجية على الاعتبارات القيمية، هذا ما يسمح بقمع المعارضة وحرمانها من الدعم الغربي.

3- الحصول على شرعية خارجية لتغطية العجز في الشرعية الداخلية.

(198) Thanos p.Dokos,N'atos Méditerranéen dialogue : Prospects and Policy recommandation,in : www.nato.int/docu/conf/2003/c030117c.pdf

(199) عبد النور عنتر، الحلف الاطلسي والدول العربية توزنات جديدة، مرجع سابق، ص.

4- الوقوف إلى جانب القوى والمنظمات الغربية هو الخيار الأمثل بالنسبة للأنظمة

لشرعة سياساتها المحلية لمحاربة الإرهاب.

5- محاولة كل طرف ربح نقاط على حساب الجار المنافس.

المطلب الثاني: الانهيار العربي ، التفوق الإسرائيلي ، عوائق في بناء الثقة.

المتتبع لمسار بناء الدولة في الوطن العربي يدرك حقيقة الوضع الذي تعيشه هذه الدول اليوم ، فالانطلاقة العرجاء لعملية البناء سواء كان الارتكاز على القبيلة (حالة دول الخليج) أو الشخصية التي أرسى أسس الديكتاتورية (حالة مصر بعد ثورة يوليو 1952، الجزائر 1962، السودان 1956، ليبيا 1969) في النهاية أفضت هذه الولادة القيصرية للدولة إلى مجموعة من الخصائص التي تميزت بها الدول العربية:

على المستوى السياسي: تأسيس أنظمة حكم قائمة على شخص الزعيم ،الذي يملك في يده كل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) والتي تسمح له باتخاذ القرارات دون حسيب ولا رقيب، كما تم التأسيس لعملية انتقال السلطة بطريقة غير ديمقراطية وذلك عن طريق الانقلابات العسكرية أو المعارضة المسلحة ، كما نجد غياب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والمستقلة وإيهام الرأي العام المحلي والدولي بمؤسسات صورية للمجتمع المدني تدين بالولاء للنخب الحاكمة .

على المستوى الاقتصادي: من خلال قراءة بسيطة لنسب النمو المتدنية التي تعرفها الدول العربية يمكن ان نجزم بعدم وجود قاعدة إقتصادية متينة بإمكانها تحقيق نهضة تنموية بعيدة عن اقتصاد الريع القائم على مداخل النفط ومختلف المواد الأولية التي تزخر بها هذه الدول والتي تتولى الشركات المتعددة الجنسيات عملية استخراجها وتسويقها، إضافة إلى تبني أنماط إقتصادية لا تتماشى مع الواقع العربي.

على المستوى الاجتماعي : عرفت الدول العربية انتشار مختلف الآفات الاجتماعية من جهل وأمية وفقير مدقع وهجرة نحو الخارج بحثا عن العمالة والرزق.

إضافة إلى هذا عاشت الدول العربية واقعا مليئا بالتناقضات بدايته كانت بتأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 والتي لم تحقق أيا من أهدافها المتعلقة بالوحدة العربية مقارنة بما حققته التجربة التكاملية الأوربية التي انطلقت بعد 12 سنة من ذلك ، ومرورا بالهزائم التي تكبدتها في حروبها الأربع مع إسرائيل سنوات 1967،1956،1948، 1973، وانتهاء بحالة التشرذم التي عرفها النظام العربي أثناء حرب الخليج الثانية وكذا فيما يسمى الربيع العربي، هذا الوضع يدفعنا للتساؤل عن حقيقة الثقافة الامنية العربية.

ثقافة الأمن السائدة في الدول العربية:

إن الثقافة الأمنية السائدة في الدول العربية تأسست على وجهتي نظر : الاولى قائمة على النظرة القومية والتي تؤكد على أهمية الوحدة العربية لتحقيق الأمن والسلام والرخاء، والثانية تركز على أهمية إقامة علاقات عربية -عربية وثيقة في مجالات معينة مثل الاقتصاد والثقافة أي التكامل في قضايا السياسة الدنيا بحسب النظرية الوظيفية، لأن السياسة قد يكون لها منطلقات مختلفة بالنسبة لكل دولة.

لكن الثقافة الامنية العربية شهدت تحولا كبيرا عندما بدأ الخطاب الوحدوي في التراجع وبرز الخطاب القطري في التصاعد ، وقد تجلى هذا التحول الجوهرى في بروز اتجاهين رئيسيين وهما (200):

الاتجاه الأول : تمثله دول عربية (مصر والأردن) قامت بتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، وبالتالي أحدثت أهم تغيير نوعى فى مسار الصراع العربى-الإسرائيلى.

الاتجاه الثانى: تمثل دول الخليج العربى والذى أصبحت تعيش تحت هاجس المشروع النووى الإيرانى ودورها فى المنطقة.

هذا الوضع الذى أُل إليه الواقع العربى يدفعنا إلى الجزم بأن الأمن القومى العربى أصبح أمرا هلاميا ، ذلك أن المنطقة العربية أصبحت تعيش خارج المجال الزمانى وتجلّى هذا بعدم قدرة الدول العربية على إدراك التحولات الداخلية والخارجية التى عرفتها المنطقة ، الأكثر من هذا أصبح الواقع العربى يطبعه الاختلاف الذى يصل حد التعارض فى مدركات التهديد والشواغل الأمنية للأقطار العربية، وأصبحت العلاقات البينية يطبعها غياب الثقة والشك فى النوايا يصل إلى حد التوتر، بالمقابل تتهافت الدول العربية على إقامة علاقات تعاونية مع الخارج ولو على حساب بعضها البعض، وبهذا ينطبق المنطق الهوبزى فيما يتعلق بالفوضى على المشهد السياسى العربى، بينما يسود المنطق الكانطى فى العلاقة التعاونية مع القوى

(200) السيد يسين، " البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية"، مكتبة الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 2006، ص.14.

الأجنبية⁽²⁰¹⁾ ، هذا الواقع ولد أمونا عربية بصيغة الجمع بمعنى أمن وطني + أمن وطني وليس أمن قومي عربي⁽²⁰²⁾

بالمقابل نجد أن الثقافة الأمنية عبر الأطلسية تشكلت نتيجة صيرورة أحداث عاشتها القارة الأوربية نذكر منها على سبيل المثال مايلي⁽²⁰³⁾:

✓ مواجهة المد الشيوعي الذي بدأ في التمدد في أوربا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

✓ استراتيجية الردع النووي ومفاوضات الحد من التسلح في زمن الحرب الباردة.

فالثقافة الأمنية عبر الأطلسية نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال التناغم والتناغم الموجود بين هذه الدول في التوجهات السياسية والاقتصادية والقيمية، وهذا كله ساهم في بناء تحالف عسكري منذ أكثر من نصف قرن ولازال مستمرا إلى غاية اليوم، و تعتبر المادة الخامسة من ميثاق الحلف بمثابة الصورة الواضحة لهذه الثقافة، إلى جانب هذا نجد أن الثقافة الأمنية الأطلسية تتماشى مع التحولات والتطورات التي تشهده الساحة العالمية وخير مثال على هذه المفاهيم الإستراتيجية التي تبناها الحلف منذ نهاية الحرب الباردة

(1) عبد النور بن عنتر ، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الامن القومي العربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 159، ربيع 2008، ص.73.

(202) المرجع نفسه، ص.76.

(203) السيد يسين، مرجع سابق، ص.14.

يرجع الكثير من المهتمين بالدراسات المتوسطة أسباب فشل وتعثر مختلف المبادرات الخاصة بالفضاء المتوسطي إلى مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط خاصة وان إطلاق هذه المبادرات تزامن مع انطلاق عملية مسار السلام (مؤتمر مدريد 1991) في المنطقة بين طرفي الصراع والتي لم تثمر عن أية نتيجة فكانت الكثير من المبادرات والقليل من السلام⁽²⁰⁴⁾.

وانبثقت عن هذا السبب الجوهرى مجموعة عوامل تفسر أسباب فشل المبادرات المتعلقة بجسر الهوة بين ضفتي المتوسط أهمها:

- 1- طبيعة البيئة الأمنية في الشرق الأوسط والمتميزة بالتفوق العسكري الاسرائيلي كما ونوعا والمدعوم من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- تزايد احتمال خطر الهيمنة والتدخل من قبل الدول الغربية عن طريق ذراعها العسكري (حلف الناتو) وفقا لمقاربة الأمن الإنساني خاصة بعد تدخله في ليبيا عام 2011 .

تمثل العلاقات الإسرائيلية - الأطلسية المتنامية معوقا مهما يمنع تطور ونجاح مبادرات الحلف تجاه دول الضفة الجنوبية ، إذ في ظل المواقف الرسمية للدول العربية التي تطالب بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ، فضلا عن وجود معارضة شعبية داخل تلك الدول

⁽²⁰⁴⁾ عبد النور بن عنتر ، محاضرة القيت على طلبة الماجستير بجامعة تيزي وزو، أبريل 2012.

المنخرطة في هذه المبادرات تتاهض التطبيع مع إسرائيل ، فإن حكومات هذه الدول التي انضمت لهذه المبادرات قد تجد نفسها في مأزق بين متطلبات ترقية الحوار الى الشراكة التي تكون إسرائيل احد أطرافها وبين مواجهة غضب شعبي داخلي معارض لهذا التوجه.

المطلب الثالث: إشكالية تعدد المبادرات و الحوارات الأمنية الخاصة بالفضاء المتوسطي

بحكم الأهمية الجيوسياسية للمتوسط برز العديد من المشاريع ذات الطبيعة السياسية و العسكرية و الأمنية و الثقافية و التي أعلنت جميعها عن سعيها إلى تحقيق السلم و الاستقرار و الأمن بين دول الفضاء المتوسط ، ففي هذا الإطار قامت الدول الأوربية بتبني أطر للتعاون المؤسساتي الإقليمي، على شكل حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها في الضفة الجنوبية للمتوسط ، فالهدف من هذه المبادرات هو التعاون والتنسيق المشترك في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجهها هذه المنطقة، ومن ثم الوصول إلى تحقيق الأمن في المتوسط باعتباره العامل المشترك للتعاون المتوسطي، وقصد تحقيق ذلك ظهر العديد من المبادرات الخاصة بالفضاء المتوسطي ، و كان أول حوار بين ضفتي المتوسط سنة 1973 ، فمن الجهة الأوربية كان الدافع لهذا الحوار اقتصادي بحت هدفه إنهاء المقاطعة النفطية العربية لها بعد حرب أكتوبر نتيجة موقفها الداعم لإسرائيل ، أما الجانب العربي فكان دافعه سياسيا للاستفادة من وزن أوروبا و دورها الإقليمي في صراعهم مع إسرائيل (205).

تمثل هذه المبادرات ذلك النهج التعاوني الذي تبنته دول الضفة الشمالية للمتوسط في التعامل مع دول الضفة الجنوبية ، و بالرغم من تعدد هذه المبادرات و الحوارات الأمنية إلا أن طرحها في السياق الدولي المرتبط بعملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي

(1) علي الحاج، "سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.135.

يؤكد اعتقاد الدول العربية على أنها مجرد اطر للتطبيع مع الجانب الإسرائيلي، لأنه كلما حدثت انتكاسة و جمود في عملية السلام قابلها تراجع في تطبيق محتوى هذه المبادرات و الأكثر من هذا إن التركيز ينصب دائما في هذه المبادرات على الشق الأمني دون سواه من الأبعاد الأخرى التي تبقى مغيبة و مؤجلة.

تم عقد اجتماع في برشلونة يوم 31 اكتوبر 2000 قصد الحديث عن الحوار المتوسطي و بعد مناقشات واسعة حول أربعة أفكار رئيسية (206):

- ✓ الدول المشاركة في الحوار والتي تفضل مناقشة القضايا الأمنية مع الناتو .
 - ✓ الدول المشاركة في الحوار والتي تفضل مناقشة القضايا الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي (مسار برشلونة).
 - ✓ وجود العديد من المنتديات المفتوحة للنقاش : حلف الناتو ، الإتحاد الأوروبي ،اتحاد غرب أوروبا ، منظمة الأمن و التعاون في أوروبا.
 - ✓ كل تعاون عسكري-عسكري لديه العديد من فرص التقدم و النجاح .
- وبتحليل الوضع في الفضاء المتوسطي نلاحظ أن هناك تقاسما للأدوار بين حلف الناتو و الإتحاد الأوروبي ، فالاول يتكفل بالجانب الأمني و الثاني بالشؤون

(206) Félix Sanz, *La prolifération de forums pour le dialogue méditerranéen : La place de l'OTAN*, obtenu à partir de : www.cidob.org/en/content/download/8358/85264/.../monografia_fra.pdf

الاقتصادية إلا ان فرص النجاح تتوفر في الجانب الأمني عكس الجانب الاقتصادي الذي تتعدم و تتضاءل فيه فرص النجاح .

إن وجود العديد من المبادرات الخاصة بالفضاء المتوسطي قد تكون شيئاً ايجابياً على أساس الاهتمام الكبير لهذا الفضاء ومن حيث اتسامها بتقسيم العمل ، لكن في نفس الوقت قد تزيد من ضبابية البحث عن حلول لمشاكل الامن في المتوسط ، وقد تتسبب هذه التعددية في بروز مجموعة من المخاطر التي نوردها في المسائل التالية⁽²⁰⁷⁾:

✓ تجاهل أو غض النظر عن الصراع العربي الإسرائيلي و الحديث عن

الامن الإقليمي و بناء الثقة بمعزل عنه و السؤال الذي يطرح نفسه كيف

يمكن تحقيق الامن بتجاهل أقدم نزاع في المنطقة ؟

✓ محاولة إيجاد اطر بديلة وحلها محل اخرى ظرفياً هروباً من بعض

المشاكل . فمثلاً، إعادة إحياء مبادرة 5+5 يعبر أيضاً عن محاولة

جديدة لفك الترابط بين الحوضين الغربي و الشرقي من المتوسط.

✓ غياب كل تعاضد بين المبادرات و ظهور ازدواجية في العمل إدراكاً

منهم للأهمية التي تكتسيها هذه المخاطر ، مما يستدعي ان الحوار

المتوسطي - الاطلسي و المبادرات الأخرى يجب ان بدعم من جديد

لتشجيع التعاضد المثمر و تجنب ازدواجية العمل .

(207) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري *مراجع سابق* . ص.ص.229.232.

✓ وجود تنافس بين كبار الفاعلين في هذه المبادرات ، أي اوريا و أمريكا
رغم أن كلا منهما يصر على أن مبادرته لا تستهدف المشاريع الجارية
في المنطقة و إنما تكملها .

المبحث الثالث: تأثير تدخل الناتو في ليبيا على علاقته مع شركائه الجنوبيين

منذ نشأة الحلف الأطلسي سنة 1949 وطيلة فترة الحرب الباردة، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات مقترنا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف والتي ربطت التدخل في نقطتين هما:

1- التدخل محدد بمنطقة جغرافية هي أراضي الدول الأعضاء .

2- ارتباط التدخل بوقوع عدوان من عدمه على احد الدول الأعضاء.

يعتبر تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا هي سابقة في تاريخ الأزمات العربية الداخلية، حتى وإن كان هذا التدخل جاء نتيجة طلب جزء من الشعب الليبي والجامعة العربية وكذا بمباركة دول عربية مثل قطر والإمارات والأردن ، و في ظل هذا الوضع العربي الراهن المتميز بالانقسام و التآكل ،فان السيطرة العسكرية الامريكية تعني حتما القدرة على التدخل سياسيا ، و حتى عسكريا ،ان استدعت الظروف في كل شؤون المنطقة و لن يكون من الواقعية التفكير في السياسيات المتوسطة من دون اعتبار المصالح الأمريكية.

المطلب الأول: التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا.

تعتبر مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول مسألة مثيرة في العلاقات الدولية ،
وممكن الإثارة في التوتر الدائم بين مبدئين في القانون الدولي : احترام سيادة الدول و وحدتها
الترابية من جهة ، و التدخل الإنساني من جهة أخرى ، حيث يقول الفريق المساند للتدخل
بالمبدأ الثاني ، بينما يقول الفريق المعارض له بالمبدأ الأول ، ويبقى للمصالح القول الفصل
في كل الحالات ، و ربما يصبح ابرز درس يستخلص في العلاقات الدولية هو أن الدول لا
تلجأ إلى القوة العسكرية إلا إذا كانت مصالحها على المحك (208).

لقد شكل التعامل الغربي مع الأزمة الليبية وضعا فريدا من نوعه مقارنة بالتعامل
الذي لاقته الانتفاضة الشعبية في تونس و مصر ، حيث قامت القوى الغربية و على رأسها
الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية في الدولتين السابقتي الذكر ،
قصد وضع ترتيبات تحول دون حدوث تغيير جوهري في النظامين التونسي و بصفة اخص
النظام المصري (عدم المساس بمعاهدة كامب دايفيد مع إسرائيل كقضية جوهريّة) (209).

فالتعامل الخاص الذي لاقته الأزمة الليبية من قبل القوى الغربية عامة و و.م.أ خاصة
مرده الأسباب الآتية (210):

1) عبد النور عنتر ، " المواقف الدولية من الثورة الليبية " ، متحصل عليه من الموقع :

تم تصفح الموقع يوم 2014/01/26

Studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm

(209) المرجع نفسه.

(210) عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق .

✓ الحسابات التاريخية مع نظام القذافي: الذي تورط في العديد من العمليات التي مست بالمصالح الأمريكية.

✓ ارتكاب القذافي لخطأ استراتيجي تمثل في استخدامه القوة المسلحة ضد المنتفضين، الذين تحولوا إلى متمردين مسلمين ليسقطوا مرغمين في فخ عسكرة الانتفاضة و أصبح على أمريكا اتخاذ موقف إزاء حرب أهلية تلوح في الأفق في بلد نفطي.

✓ يعد النفط عاملا حاسما ليس من اجل السيطرة عليه لان الشركات الغربية تعمل في الحقول الليبية قبل الانتفاضة و ليس بحاجة لتدخل عسكري مكلف للغاية، و إنما لضمان التعويض، فثراء ليبيا النفطي يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيدفع نقدا أو بطريقة أخرى مشاريع إعادة إعمار و استثمارات وتسليح و هذه مسألة حسابية بالنسبة لقوى تعيش أزمة مالية خانقة.

✓ التدخل في ليبيا بغطاء أممي كان مناسبة ثمينة لأمريكا لتكفر عن ذنوبها في العراق و لتظهر العالم أن عهد التحرك الأحادي قد ولى، وأنها تعمل مع " المجموعة الدولية عبر مجلس الأمن و بغطاء عربي".

إلى جانب هذه العوامل، نجد أن قرب ليبيا جغرافيا من أوروبا وتواجدها في منطقة خالية نسبيا من التعقيدات الإقليمية السياسية مقارنة مع سوريا، دفعت بالحلف الأطلسي ايجابيا من اجل التدخل⁽²¹¹⁾.

(سالم خليفة إسحق، تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) في ليبيا: تقييم وتبعات، في الكتاب السنوي للمتوسط،²¹¹ مرجع سابق، ص.124.

بالرغم من صدور قرارى مجلس الامن 1970 و 1973 بخصوص الازمة الليبية والذى كان مضمونهما هو احالة الوضع فى ليبيا الى المحكمة الجنائية الدولية، مع حظر بيع الاسلحة ومنع السفر للقيادة الليبية بالاضافة الى تجميد الاصول المالية الليبية فى الدول الغربية واقامة منطقة حظر للطيران فى الاجواء الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 20 مارس 2011 والمتضمن الطلب من مجلس الامن تحمل مسؤولياته ازاء تدهور الاوضاع فى ليبيا واتخاذ الاجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر على حركة الطيران العسكرى الليبى واقامة مناطق امنة فى الاماكن التى تتعرض للقصف، الا ان حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوى فى نهاية شهر مارس 2011 اى بعد اكثر من شهر من اندلاع الازمة (212).

حاولت الولايات المتحدة فى السنوات الاخيرة توجيه اهتمامها بمنطقة شمال افريقيا من عدة جوانب سواء فيما يتعلق بالتعاون التجارى والاقتصادى (مبادرة ايزنشتات) او التعاون الامنى والعسكرى (استحداث قاعدة افريكوم)، إلا أن منطقة شمال أفريقيا تبقى مجالاً تقليدياً لفرنسا فى أداء أدوارها السياسية وقد تجلّى ذلك فى الاندفاع الفرنسى لإدارة الأزمة الليبية والتحكم فيها باعتبارها أزمة داخل فضاء متاخم للحدود الأوروبية ، هذا ما جعل كلا من فرنسا وبريطانيا تتحملان الجزء الأكبر من تكلفة التدخل وكذلك نوعية العتاد والقطع العسكرى التى تم استخدامها فى العمليات العسكرى (ست طائرات رافال متعددة الأغراض، وثمانية "رافال

(212) أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص.65 .

M "متعددة الأغراض تنطلق من حاملة الطائرات شارل ديغول وست طائرات ميراج من نوع "D2000", وثلاث طائرات ميراج "5-2000", وثلاث ميراج "F1-C3" و "C-35" للتزود بالوقود، إضافة لقطع أخرى فرنسية , كما ساهمت المملكة المتحدة بـ 10 طائرات الإعصار "Typhoon" و 12 طائرات إعصار "Tornado" ، وطائرة "VC-10" للتزود بالوقود و قطع أخرى وساهمت دول كإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا بعدد محدود جدا من القطع) فالمشاركة الأمريكية كان لها دور في حسم الأزمة و تقوية الوجه الأطلسي للدول الأوروبية⁽²¹³⁾، إذ قامت الولايات المتحدة بإرسال نحو مائة عسكري إلى مركز العمليات لحلف الناتو مهمتهم هي تزويد طائرات الحلف بالمعلومات الصحيحة بعدما اثبت حلفائها الأوروبيين قصورا في هذا المجال، وهذا ما أكده الأمين العام لحلف الناتو أندريس فوغ راسموسن (Anders Fogh Rasmussen) عندما صرح أن " العملية أظهرت أن الأوروبيون يفتقرون إلى عدد من القدرات العسكرية الأساسية"⁽²¹⁴⁾.

لقد شككت الأهمية الجيوسياسية والطاقوية لليبيا من أهم العوامل التي دفعت بالحلف الأطلسي إلى التدخل في ليبيا , فعلى الرغم من أن الحلف قد وضع ثلاث شروط للتدخل في الأزمات وهي : اتفاق سلام , قرار من مجلس الأمن , طلب رسمي من الأطراف المعنية بالصراع, فالحلف لم يلتزم بهذه الشروط في الحالة الليبية والسبب في ذلك ربما يعود

(1) كريم مصلوح , " الإدارة الأمريكية الأوربية لازمة لليبية أثناء الثورة", مجلة دراسات شرق أوسطية , الأردن: مج 15, عدد 2012/58, ص.44.

(²¹⁴) سالم خليفة إسحق، مرجع سابق، ص.125.

إلى حاجة الحلف لتحسين صورته في المنطقة من خلال دعم المطلب الديمقراطي للشعب الليبي إضافة إلى تجديد وإعادة صياغة مسوغات وجوده بالنسبة للدول الأعضاء⁽²¹⁵⁾ في حين يرى الحلف الأطلسي أن المخرج القانوني الذي تبناه مجلس الأمن باعتماد القرار 1973 حول ليبيا ، وكذا طلب الشعب الليبي المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان سيقترفها نظام القذافي في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية، إلى جانب هذا وجود دعوة من طرف جامعة الدول العربية للتدخل⁽²¹⁶⁾، فيما يتعلق بهذه النقطة نود الإشارة إلى أن هذه الأخيرة كثيرا ما انتقدت سياسة ازدواجية المعايير التي تتبناها القوى الغربية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي ، في المقابل تبنت جامعة الدول العربية هذه السياسة مع الدول العربية التي عاشت موجات ما يسمى الربيع العربي فكانت الدعوة إلى التدخل الأطلسي في ليبيا من أجل حماية الشعب من النظام ، وفي البحرين تم التدخل من طرف قوات درع الجزيرة لحماية النظام من الشعب فكأنها نوع من المقايضة بين جامعة الدول العربية والقوى الغربية على أساس لكم ليبيا ولنا البحرين⁽²¹⁷⁾.

(2) عبد النور بن عنتر ، الحلف الأطلسي والدول المغاربية ..توازنات جديدة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، أكتوبر 2011، ص 4 .

⁽²¹⁶⁾ المرجع نفسه .

(2) عبد النور بن عنتر ، محاضرة أقيمت على طلبه الماجستير ، مرجع سابق .

المطلب الثاني: موقف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من التدخل.

يعتبر التدخل الأطلسي سابقة في تاريخ العلاقات التعاونية التي شرع فيها الحلف مع دول الضفة الجنوبية في إطار الحوار الأطلسي - المتوسطي والتي كان الهدف منها هو إرساء أسس جديدة تعالج حالة الريبة والشك التي طبعت العلاقات بين الطرفين قبل هذه المرحلة، لكن الشيء المثير في هذا التدخل أنه جاء بطلب ومباركة عربية من فواعل رسمية وبترحيب من الفواعل غير الرسمية، و من هنا سنحاول التطرق إلى مواقف أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

1- **مواقف الفواعل الرسمية:** وتتمثل في جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي وكذا

دول اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، وكذا موقف مجلس التعاون

الخليجي.

أ- **موقف جامعة الدول العربية:** تأسست جامعة الدول العربية سنة 1945 و كان

من بين أهدافها تنظيم العمل العربي المشترك، فطيلة ما يقارب نصف القرن من

وجودها لم تحقق ولو جزء يسير من أهدافها ، وجاء الحراك الشعبي في العديد من الدول العربية نهاية ديسمبر 2010 في تونس ثم تلتها مصر في جانفي 2011 و اليمن فليبيا ليختبر مدى فعالية و جدية الجامعة العربية في التعامل مع هذه التطورات المتسارعة.

لكن الشيء الملاحظ أن الجامعة العربية لم تلعب دورا بارزا إبان الثورة التونسية أو الثورة المصرية أو حتى اليمنية ، فكان خطابها مرتكزا على الدعوة إلى وقف العنف و التوافق الوطني ، بل أنها تخلت عن الأزمة اليمنية التي استمرت قرابة عام ثم تحل في إطار "مجلس التعاون الخليجي" وغابت الجامعة عن مسار التفاوض و المبادرات المطروحة آنذاك فيما يتعلق باليمن (218).

غير أن التعامل مع ليبيا طبيعته صفة خاصة اتسمت بالسرعة و النوعية في موقف الجامعة تجاه ما يحدث في ليبيا، فبعد أسبوعين من اندلاع الأزمة الليبية ،تأكدت الجامعة العربية على شرعية مطالب المنتفضين ، كما قامت بتجميد عضوية ليبيا في مجلس الجامعة، والأكثر من هذا قامت جامعة الدول العربية بطلب مجلس الأمن بفرض منطقة حضر جوي على ليبيا و إقامة مناطق أمنة ، وبالتالي سارعت

(1) ابراهيم منشاوي ،"سؤال المستقبل : جامعة الدول العربية ...الى أين ؟ " متحصل عليه من

تم تصفح الموقع www.acreg.org/2585 le 26/01/2014 الموقع:

الجامعة في منح غطاء سياسي لتدخل الحلف الأطلسي عسكريا في الحالة الليبية ، وهذا من منطلق دوافع سياسية و ليست إنسانية كما سوقتها الجامعة العربية .

موقف الاتحاد الإفريقي: تم التوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في القمة المنعقدة في سبتمبر 1999 بمدينة سرت الليبية و كان للقذافي دور كبير في تأسيس هذه المنظمة القارية التي عوضت منظمة الوحدة الإفريقية و هذا ما سمح له بصفته و شخصه بإقامة علاقات قوية مع مؤسسات و هياكل الاتحاد الإفريقي ، و التي عملت على دعمه أثناء الانتفاضة الشعبية و باحثة له عن مخرج سياسي من الأزمة التي يعانيتها.

إن الاهتمام الذي لقيته الأزمة الليبية من طرف الاتحاد الإفريقي يكشف عن أهميتها بالنسبة لهذا الأخير مقارنة بالأحداث التي شهدتها تونس و مصر من قبل و التي لم تحظ باهتمام هذه المنظمة القارية و لو بالإشارة إليها في ختام قمته المنعقدة في 2011-01-31/24 باديسا بابا.

فبعد أسبوع من بداية الأحداث في ليبيا اصدر الاتحاد الإفريقي بيانا أدان فيه أعمال العنف في البلاد ، كما اتخذ مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد موقفا برفض التدخل العسكري و أعلن عن تشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للتشاور مع جميع الأطراف في ليبيا بشأن الأزمة، كما قام الاتحاد بعقد قمة طارئة خصصت لليبيا نتج عنها خريطة طريق لحل الأزمة سياسيا ،الملاحظ من كل هذا إن هناك اهتمام خاص

بليبيا و أساسا بالقذافي فكان الاتحاد الإفريقي حريصا على عدم إدانة القذافي وشديد
الحرص عليه و هذا ما يعتبر تحيزا له على حساب الطرف المنتفض ضده (219).

يعتبر موقف الدول الإفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن مناقضا
للموقف الرسمي للاتحاد قيما يتعلق بالتدخل العسكري في ليبيا ،حيث صوتت هذه
الدول على القرار بين 1970 و1973 بشأن فرض عقوبات على ليبيا و فرض منطقة
حظر جوي لحماية المدنيين ،فتصويت هذه الدول الثلاث على القرارين ،اضعف من
مصادقية الاتحاد الإفريقي كمنظمة ،و اظهر أن الحل السياسي الذي طرحه الاتحاد
لم يكن للحفاظ على مبادئه بقدر ما كان حفاظا على مصالحه(220).

موقف دول المغرب العربي: اختلفت وتعددت مواقف الدول المغاربية تجاه الأزمة
الليبية بين رافض للتدخل ومؤيد له .

موقف الجزائر: منذ بداية الأزمة الليبية و الجزائر تنادي بضرورة الحل السلمي
والابتعاد عن عسكرة الأزمة وقد ساندت المبادرة الإفريقية الخاصة بليبيا والتي كانت
تتص على: وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وحماية المهاجرين المقيمين في ليبيا
ومن ثم الشروع في حوار يجمع كل الليبيين، وبالنسبة لأطراف الصراع فقد أعلنت

(219) زياد عقل ، "الاتحاد الإفريقي و الثورة الليبية : البرتوكولات و المصالح "، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/29

http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42

(220) المرجع نفسه .

الجزائر أنها تلتزم الحياد إلا أنها كانت محل انتقاد من طرف المجلس الوطني الانتقالي الليبي على أساس أن الجزائر تقدم الدعم لكثائب القذافي بإرسال مرتزقة يحاربون إلى جانب الكثائب، وبالرغم من أن ما يحدث في الجارة الشرقية للجزائر يشكل تهديدا لأمنها القومي إلا أن موقفها من التدخل الأطلسي كان هو الرفض، فالموقف الجزائري من الأزمة الليبية يمكن تفسيره بأربعة عوامل هي (221):

✓ الجزائر تعارض التدخل الأجنبي مهما كانت الذريعة.

✓ دعم الجزائر لأحد أطراف الصراع يقمها بصفة مباشرة في الصراع مما يعرض ترابها لمخاطر أمنية.

✓ موقفها ينم عن إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في رحيله.

✓ الاهتمام بهموم الداخل المتسم بتنوع وتعدد الاحتجاجات.

موقف تونس: تعتبر تونس البلد الذي انطلقت منه شرارة ثورات الربيع العربي في نهاية سنة 2010، فقبل أن تستقر الأوضاع في هذا البلد حتى انطلقت شرارة الثورة في ليبيا اتسمت بالعنف في أيامها الأولى، مما يعني أن عدم الاستقرار في ليبيا سيزيد من إرباك الوضع في تونس المرتبك أصلا (222)، فتونس حاولت أن تقف

(221) عبد النور بن عنتر، «الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية»، *نشرية مجموعة الخبراء المغاربة*، تونس: عدد 6، سبتمبر 2011، ص.7.

(222) ديدوي ولد السالك، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب، *نشرية مجموعة الخبراء المغاربة*، تونس: عدد 6، سبتمبر 2011، ص.5.

موقف الحياد من الأزمة الليبية بالرغم من وقوعها تقريبا في قلب الصراع نتيجة استخدام الأراضي التونسية في هذا الصراع وكذلك المعابر الحدودية الموجودة بين البلدين التي شكلت احد أهم نقاط المواجهة بين الطرفين المتصارعين وسعي كل منهما السيطرة عليها بحكم ما تمثله هذه المعابر من سند في التموين للطرف المسيطر عليه مع اشتداد الخناق على الطرف الأخر، لقد ناورت تونس من أجل المحافظة على مسافة معقولة بين الطرفين من خلال استمرارها في استقبال وفود عن الجانبين أو السماح لممثلين عن الجانبين للتواجد فوق أراضيها دون أن يكونوا في مهمة رسمية لديها⁽²²³⁾، لكن التعامل الذي تلقاه جحافل اللاجئين الليبيين سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي دلالة على الميل نحو الثوار وهذا ما يفسر الموقف التونسي من التدخل الأطلسي في ليبيا الذي اتسم بعدم معارضة التدخل ولكن لم تسانده صراحة، و إن كان ميزان المساندة ميالا للثوار⁽²²⁴⁾.

موقف المغرب: بالمقارنة مع الجزائر وتونس فإن وضع المغرب تجاه الأزمة الليبية يتسم بالأريحية وهذا نتيجة البعد الجغرافي بين البلدين وبالتالي فإن الأوضاع في ليبيا لا تشكل أي تهديد مباشر على أمنه القومي وبالتالي يملك هامش حرية ومناورة اكبر، وبحكم تبني المغرب التوجه الأطلسي مبكرا ومساهمته في عمليات حفظ السلام في

⁽²²³⁾ أحمد إدريس، مرجع سابق، ص.2.

⁽²²⁴⁾ عبد النور بن عنتر، " الحلف الأطلسي والدول المغاربية.. توازنات جديدة "، مرجع سابق، ص.5.

البوسنة والهرسك تحت قيادة أطلسية⁽²²⁵⁾، فإن الموقف المغربي كان في سياق دعم التدخل العسكري لحلف الناتو ومباركته منذ الوهلة الأولى، فهذا التدخل بمثابة فرصة ذهبية للمغرب لحصد المزيد من الدعم بشأن الصحراء الغربية، فضلا عن المكاسب الطاقوية المتوقعة⁽²²⁶⁾.

موقف موريتانيا: بحكم الجغرافيا لم تشكل الأزمة الليبية أي خطر أو تهديد على الأمن القومي لموريتانيا، فكانت هذه الأخيرة تتقاطع في موقفها من الأزمة الليبية مع الموقف الجزائري فكانت من الداعين إلى تبني الحل السلمي للأزمة، كما كان رئيسها محمد ولد عبد العزيز عضو في وفد الوساطة الإفريقي، فالموقف الموريتاني من التدخل الأطلسي في ليبيا كان الرفض.

مجلس التعاون الخليجي: قد يتساءل البعض عن علاقة مجلس التعاون الخليجي ودوره في دعم التدخل الأطلسي في ليبيا فهذه الأخيرة بعيدة جغرافيا عن دول مجلس ولا تشكل تهديدا لها مثلما شكله نظام صدام حسين في السابق أو الخطر الإيراني حاليا، لكن الخلافات البينية بين نظام القذافي ودول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة أخص السعودية والتي وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، هذه الخلافات تعد من أهم أسباب الاندفاع الخليجي لتأدية دور في هذه الأزمة لقد شكلت الأزمة الليبية فرصة لمجلس التعاون الخليجي ليثبت عن مدى تماسكه الإقليمي من

⁽²²⁵⁾ المرجع نفسه، ص.3.

⁽²²⁶⁾ عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، مرجع سابق، ص.6.

حيث توافق المواقف السياسية - الأمنية ، إضافة إلى حلوله محل جامعة الدول العربية عموماً والمنظومة المغاربية خصوصاً (227)، فبدأ مجلس التعاون الخليجي بمطالبة المجتمع الدولي بالعمل على حماية الشعب الليبي المنتفض من القمع والإبادة التي يتعرض لها على يد كتائب القذافي ، وفي هذا الصدد جاءت دعوة وزراء خارجية دول المجلس في 07 مارس 2011 لمجلس الأمن لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا لحماية المدنيين من القصف الجوي لكتائب القذافي، كما لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دوراً كبيراً على مستوى جامعة الدول العربية في استصدار قرار يطالب مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار دولي يفرض حظر جوي على ليبيا، وهو ما تجسد في 20 مارس 2011 ، إلى جانب دوره في تجميد عضوية ليبيا في الجامعة .

فالاهتمام الخليجي المفرط بالأزمة الليبية يعود ربما إلى رغبة الخليجيين في مقايضة الغرب في دعمهم التدخل في ليبيا مقابل صرف النظر عما يحدث في البحرين، فالموقف الخليجي الداعم للتدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا جسده قطر بصفة كبيرة ومميزة ، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة للحصول

(2) المكان نفسه.

على مكانة سياسية، خاصة مع ضعف الجامعة العربية وعدم استعداد مصر للقيام بدور في الأزمة الليبية بسبب ظروف الثورة التي شهدتها⁽²²⁸⁾

تمتاز السياسة الخارجية للدول الصغيرة بمستويات متدنية من الانخراط في الشؤون الدولية، مع غلبة الاعتبارات الاقتصادية على السياسية، كما يغلب عليها الطابع الشخصي⁽²²⁹⁾، إلا السياسة الخارجية القطرية صنعت الاستثناء في الأشهر الأولى التي بدأ الحراك الشعبي في الشارع العربي بداية من تونس ومصر وليبيا. فلقد كانت قطر أول دولة عربية تعلن مساندتها للثورة التونسية، وكنتيجة لهذا الموقف قام القذافي بمهاجمة الدور القطري في التلفزيون الليبي الرسمي في 26 جانفي 2011 بشكل كبير، دون أن يدري أن قطر الثورة العربية قادم إلى ليبيا في غضون أيام⁽²³⁰⁾، ومع انطلاق الحراك الشعبي في ليبيا منتصف شهر فبراير 2011 حتى بدأت قطر في استغلال هذه الفرصة التي سوف تتيح لها إمكانية لعب دورا يساهم في تأسيس نفوذ يلائم حجم ثروتها المالية الهائلة وطموحات قادتها الكبيرة، وكانت قطر أول دولة عربية أعلنت أن القذافي لم يعد يمثل الشرعية في ليبيا، وأول دولة عربية شاركت في فرض الحظر الجوي على ليبيا بطائراتها

(1) عمر الحسن، دول مجلس التعاون الخليجي والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، متحصل عليه من الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721105812625389.htm> تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/27

(2) محمد شلبي، " السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي 1979-1994 "، عمان: دار كنوز المعرفة، 2008، ص.67.

(3) محمود سمير الرنتيسي، " السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013) "، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص.94.

وطيارها، وفي تطور عربي هو الأول في المنطقة اعترفت قطر بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي (231).

كما قامت قطر بتسليح الثوار بل الأكثر من ذلك أعلن رئيس الأركان القطري اللواء حمد بن علي العطية أن جنوداً قطريين قاتلوا على الأرض مع الثوار الليبيين، إلى جانب هذا بتسويق النفط الليبي لحساب المجلس الوطني الانتقالي (232).

على مستوى أشد ضبابية، أنشأت قطر روابط وثيقة مع قائدين من الميليشيات الإسلامية الرئيسية هم عبد الحكيم بلحاج من كتبية طرابلس، وإسماعيل الصلابي قائد كتبية 17 فبراير. كان بلحاج قائد الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، وقد أعادته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى ليبيا في العام 2004 ثم أعاد النظام تأهيله في العام 2007. موقف الفواعل غير الرسمية: تلعب الفواعل غير الرسمية دوراً مهماً في صناعة الرأي العام وتوجيهه نحو وجهة معينة سواء تعلق الأمر بالترحيب والقبول أو الرفض والتنديد، وبالنسبة لنظرة الرأي العام العربي والإسلامي تجاه حلف الأطلسي نجد أنها مرت بثلاث مراحل أساسية:

✓ المرحلة الأولى: والتي تنطلق من سنة 1949 تاريخ نشأة الحلف، إلى غاية نهاية الحرب الباردة كان ينظر إليها على أنها الذراع العسكري للإمبريالية.

(231) المرجع نفسه، ص. 95.

(232) المرجع نفسه، ص. 97، 99.

✓ المرحلة الثانية تبدأ بنهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تصدع المعسكر الشيوعي وحل حلف وارسو وكذلك الخطاب الذي تبناه الأطلسي فيما يتعلق بالعدو المستقبلي والمتمثل في الإسلام ، هذا الخطاب أثار الريبة والشك والخوف لدى شريحة واسعة من الرأي العام العربي الإسلامي

✓ المرحلة الثالثة : تبدأ مع التدخل الأطلسي في جمهورية يوغسلافيا سابقا لغرض حماية مسلمي البوسنة من القوات الصربية ، في هذه المرحلة بدأت تتلاشى الصورة التي رسمت في المرحلة السابقة .

جاء التدخل الأطلسي في ليبيا ليشكل نقطة تحول في نظرة الرأي العام العربي والإسلامي تجاه الحلف، وقصد توضيح الصورة أكثر عن هذا التحول سنقوم باستقراء أهم المواقف للفواعل غير الرسمية المؤثرة في إحداث هذا التحول من شخصيات ووسائل إعلام مرئية ومكتوبة.

الشخصيات: سنقتصر على تقديم موقف يوسف القرضاوي وعلي الصلابي، إن المعيار الذي تم الاستناد إليه في اختيار هاتين الشخصيتين هو التصريحات الكثيرة لهما في وسائل الإعلام بخصوص الأزمة الليبية .

أ- يوسف القرضاوي:

يعتبر الشيخ يوسف القرضاوي بمثابة المرشد لكثير من الحركات الإسلامية في جميع أنحاء العالم خاصة منذ توليه قيادة الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، إضافة إلى كونه من الشخصيات المؤثرة في صنع الرأي العام العربي والإسلامي خاصة مع إطلالته الإعلامية أسبوعيا في برنامج الشريعة والحياة على قناة الجزيرة القطرية والذي يستقطب عددا كبيرا من المتابعين يقدر بـ 60 مليون مشاهد إضافة إلى ظهوره على منبر الخطابة في صلاة الجمعة من احد مساجد قطر والتي يتم نقلها على الهواء مباشرة من طرف قناة الجزيرة مباشر، ففي الكثير من إطلالته الإعلامية تناول القضية الليبية وأعرب بشكل واضح وصريح عن تأييده لتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا وبرر القرضاوي موقفه هذا المؤيد للتدخل العسكري بعدم قدرة الدول العربية على القيام بهذه المهمة ، مثل هذا الموقف أعطى شرعية على تدخل الحلف في نظر شريحة واسعة من النخب العربية وخاصة لدى دول الجوار⁽²³³⁾ إضافة إلى هذا الموقف الذي اتخذه القرضاوي تجاه الأزمة الليبية، قام باصدار فتوى تبيح هدر دم القذافي.

علي الصلابي: يعتبر موقف الصلابي مؤزرا لموقف القرضاوي في إباحة التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا، ففي كل إطلالته عبر قناة الجزيرة كان مطلبه هو توجيه المزيد من الضربات العسكرية ضد قوات القذافي.

⁽²³³⁾ said saddiki.Arab public opinion and Nato after the international military operations in Libya : متحصل عليه من : www.alternativesjournal.net

وسائل الإعلام:

قناة الجزيرة:

لعبت هذه القناة دورا كبيرا في صناعة الرأي العام والتأثير فيه، ومنذ بداية الحراك في تونس وانتقاله إلى مصر وليبيا وفيما بعد إلى اليمن وسوريا، وقناة الجزيرة تبدي تعاطفها التام مع ثورات الربيع العربي ، باستثناء حالة البحرين أين حرصت القناة على عدم إذاعة أية أخبار عن الاحتجاجات هناك و التغطية الضعيفة لها⁽²³⁴⁾. في حالة ليبيا، فإن الخط الافتتاحي لقناة الجزيرة اتسم بالدعم التام و الواضح للثورة وصل إلى حد النقل المباشر للمعارك التي كانت تدور بين الثوار وبين كتائب القذافي، إن الطريقة التي تعاملت بها القناة مع الحدث و نوع الشخصيات التي تتم دعوتها للمناقشة الأزمة الليبية و التعليق على عمليات حلف شمال الأطلسي لم تعكس فقط موقف القناة تجاه الثورة؛ لكن أيضا عكست نظرتها لتدخل حلف شمال الأطلسي، لقد كان واضحا؛ أنه حينما يستجوب صحافيو الجزيرة أي ضيف حول الأزمة الليبية و لاحقا حول سوريا؛ أنهم يسألونهم أسئلة محددة للدفع بهم للدفاع عن التدخل العسكري الدولي في الدولتين ، أو على الأقل لتوضيح بشكل ضمني أو صريح للجمهور ضرورة التدخل العسكري الدولي. أدى هذا بالبعض لانتقاد قناة الجزيرة كونها أداة دعاية لحلف شمال الأطلسي أثناء الأزمة الليبية، وحتى شعار القناة تحول من

⁽²³⁴⁾ محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص.119.

"الرأي والرأي الآخر" إلى "التغطية المستمرة"⁽²³⁵⁾، إن غياب انتقاد لحلف شمال الأطلسي أثناء الأزمة في ليبيا من برامج قناة الجزيرة كان ملحوظا تقريبا، مقارنة مع حالات أخرى خاصة حالة أفغانستان؛ أين أطلقت القناة انتقادا لادعا لحلف شمال الأطلسي و حلفائه.

موقف الرأي العام المحلي والإقليمي:

لقد شكل الدعم الشعبي المحلي للعمليات العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي عاملا أساسيا في نجاح هذا التدخل وشل القدرات العسكرية لكثائب القذافي، إذ أن أغلب المدن و المناطق المأهولة التي تمثل أغلبية الليبيين التي تمردت على القذافي؛ طلبت منطقة حظر طيران و طلبت تدخل أعضاء حلف شمال الأطلسي، وتحت غطاء عربي قرّر التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا و كندا العمل وفقا لقرار الأمم المتحدة 1973 الذي تم تبنيه في 17 مارس 2011، التدخل بحجة حماية المدنيين من بطش كثائب القذافي الحل الوحيد للأزمة في ليبيا منذ رفض القذافي و عائلته التخلي عن السلطة ووقف الهجمات ضد المدن المتمردة.

أما فيما يخص الرأي العام الإقليمي، فقد كانت هناك أصوات مشككة حول الأهداف الطويلة الأمد للنااتو، لقد طلبت الأغلبية العارمة للشعب العربي بتدخل دولي. إن الموافقة غير المسبوقة للشعب العربي بعمليات عسكرية للنااتو في ليبيا أعطتهم دعما هاما للنجاح. في بداية الثورة الليبية؛ أطلق كثير من العرب حملات تطالب بالتدخل الدولي. على سبيل

(235) المرجع نفسه، ص.99.

المثال؛ في 25 فيفري 2011 و حتى قبل إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا؛ نسق 200 من 1... جهودهم للمطالبة بحماية المدنيين في ليبيا من خلال منطقة حظر طيران مدعمة من الأمم المتحدة و بقيادة جامعة الدول العربية.

الجدير بالذكر انه خلال الأزمات التي عرفها العالم الإسلامي من قبل وشهدت تدخل غربي فيها كان الرأي العام العربي والإسلامي رافضا لكل أنواع التدخل ومنددا به من خلال المظاهرات والاعتصام أمام سفارات الدول الغربية مثلما حدث أثناء أزمة الخليج الثانية عام 1990 أو أثناء التدخل الأمريكي في أفغانستان سنة 2001 أو عند الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

لكن في الحالة الليبية لم نسمع بهذا التنديد ولم نر المظاهرات الراضية لهذا التدخل خاصة في دول الجوار الليبي، فهناك من يرى أن غياب المظاهرات ليس حبا في الأطلسي وإنما كرها في ألقذافي

هناك نقطة مهمة تتعلق بدور الحركات الإسلامية في بلدان الربيع العربي خاصة مصر وتونس والتي كانت تؤيد هذا التدخل مع غياب معارضة قوية للحركات الإسلامية ، فالسؤال الذي يطرح نفسه عن هذا التأييد هل هو تحول في نظرة الحركات الإسلامية تجاه حلف الأطلسي أم هو مجرد موقف سياسي سريع الزوال أملت الظروف الإقليمية الراهنة؟

المطلب الثالث: مستقبل العلاقة بين الحلف ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.

لقد أدت من دون أدنى شك إجراءات بناء الثقة دورا مهما في تحسين العلاقات

بين المعسكرين الغربي والشرقي في فترة الحرب الباردة ، وكما أثبتت هذه التدابير أهميتها

في فترة ما بعد الحرب الباردة ونهاية السباق نحو التسلح كمفهوم وأداة لتقليص المخاطر والتهديدات في عدد من أقاليم العالم ، هذا النجاح جعلها تعد من أهم الاستراتيجيات المعتمدة لتبديد الشكوك والمخاوف بين الدول قصد الحد من التدهور في العلاقات بينها وتجنب تطورها إلى صراع مسلح .

إن الحلف الأطلسي كمنظمة أمنية دفاعية تسعى إلى تحقيق الأمن الأورو - أطلسي، ففي ظل التهديدات والمخاطر كالإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة وغيرها والتي تتواجد في الجناح الجنوبي للحلف توجه الحلف إلى تبني مقاربة تعاونية مع جيرانه في الضفة الجنوبية لمواجهة هذه التهديدات، فكانت البداية ببرنامج الحوار الأطلسي سنة 1994 ثم مبادرة اسطنبول للتعاون والشراكة ، فالهدف من هذه المبادرات هو تذليل سوء الفهم بين الحلف وشركائه من الضفة الجنوبية للمتوسط ، لكن التطورات التي شهدتها العديد من الدول العربية بداية من سنة 2011 شكلت رهانا حقيقيا للحلف الأطلسي في ظل لجوء هذا الأخير إلى استخدام القوة العسكرية في سياق معالجة الأزمة الليبية.

فلجوء الحلف إلى استخدام القوة العسكرية نابع من إستراتيجية الحرب الإستباقية في محاصرة التهديدات والمخاطر التي تشكل تهديدا مباشرا لأمن المنطقة الأوربية، لكن هذا التدخل لم يلق القبول والإجماع من طرف شركائه الجنوبيين خاصة من طرف الجزائر، وهذا ما قد يرهن مستقبل التقارب بين الحلف الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط

إن التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا جاء مناقضا للمقاربة التعاونية التي تبناها الحلف' وسيكون لهذا التدخل دور في مستقبل العلاقة بين الحلف وكذا تدابير بناء الثقة التي شرع في إرسائها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنه يمكن استخلاص ثلاث سيناريوهات للعلاقات الأطلسية مع شركائه في الحوار في جناحه الجنوبي، خاصة في ظل البيئة الأمنية العربية غير المستقرة بفعل حراك ما يسمى بثورات الربيع العربي.

- السيناريو الأول: اتساع الهوة بين الحلف الأطلسي وشركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة الجزائر التي كانت ضد التدخل العسكري في ليبيا ، وبالتالي سيادة الشك والريبة على مستقبل العلاقات بين الطرفين.

- السيناريو الثاني : في حالة استقرار الأوضاع في ليبيا وبالتالي سيقوم الحلف الأطلسي بتعزيز علاقاته مع ليبيا من خلال ضمها إلى الحوار الأطلسي المتوسطي ، وبالتالي تصبح ليبيا العضو الثامن من الضفة الجنوبية في هذا الحوار ، والأكثر من هذا يمكن أن يكون للحلف وجود عسكري على الأراضي الليبية كاعتراف بالجميل الذي قدمه الحلف لليبيين أثناء ثورتهم على نظام معمر القذافي ، ولكن هذا السيناريو مستبعد جدا ، نظرا للأوضاع التي تعرفها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي والتي تتسم بغياب الدولة ووجود العديد من الأطراف المتصارعة على السلطة ، وهذا ما يعقد من كيفية التعامل الأطلسي مع الملف الليبي.

- السيناريو الثالث: في ظل حالة الفلتان الأمني الذي تعيشه ليبيا والذي أصبح يشكل تهديدا جوهريا للأمن والسلم على الصعيد الإقليمي وبالأخص على الأمن القومي الجزائري ، فإن

هذه الحالة تدفع إلى التعاون والتنسيق أكثر بين الحلف الأطلسي وجيرانه في الضفة الجنوبية للمتوسط وبالأخص الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث

✓ إن التحول الذي عرفه مفهوم الأمن كان له دور في تبني الحلف الأطلسي لمقاربة تعاونية تجاه جيرانه في الضفة الجنوبية للمتوسط.

✓ استحالة الوصول إلى تحقيق شراكة أمنية إقليمية في المتوسط عبر الأمن التعاوني وإجراءات بناء الثقة في ظل تغاضي الدول الغربية عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي في خرق الشرعية الدولية وانحيازها الواضح لصالحه على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

✓ المشكلة الأساسية في المبادرات والحوارات المتوسطية أنها تتميز بالانتقائية سواء من حيث الأطراف المنخرطة فيها فمثلا نجد إقصاء ليبيا وسوريا ولبنان رغم أنها دول متوسطية وقبول انضمام الأردن التي تعتبر دولة غير متوسطية بالمعيار الجغرافي.

✓ عدم وجود ترابط بين المبادرات الموجهة للفضاء المتوسطي، رغم ما يقال عن كل مبادرة على أنها مكملة للتي سبقتها، وهذا ما يعبر عن سياسة الهروب إلى الأمام في مواجهة المشاكل المطلوبة معالجتها وحلها.

✓ وجود تنافس بين كبار الفاعلين في هذه المبادرات (أوروبا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى).

خاتمة

لا مصلحة لأحد في الفضاء المتوسطي من وجود صراعات ونزاعات بين دول الضفة الشمالية والجنوبية، ولا مصلحة لأحد بأن تبقى الخلافات هي المحدد الرئيسي للعلاقات بين الضفتين، وفي الوقت نفسه لا تحل الملفات الخلافية بالخطابات والتصريحات وإبداء المشاعر الطيبة والرغبة في تحسين العلاقات، فالقضية الرئيسية وراء عدم استقرار هذه العلاقات وتوسع سوء الفهم والخلافات عدم الثقة الموجودة بين الطرفين، والتجربة الأطلسية المتوسطية في التفاهات المرحلية لم تؤد إلى إرساء تدابير بناء ثقة تسمح بالبناء عليها لمستقبل أفضل للجميع من خلال إرساء نظام امني في المتوسط.

لقد طبعت الريبة والشك العلاقات الأطلسية مع جيرانه الجنوبيين طيلة العقود الماضية باستثناء إسرائيل ، وشكل هذا العامل عائقا رئيسيا أمام بناء علاقات سليمة وطبيعية بين الطرفين تساهم في إيجاد مناخ سياسي آمن في المنطقة ، وإيجاد منظومة أمنية تتمكن من خلالها الأطراف من النأي بمنظقتهم الإستراتيجية عن النزاعات والتوترات التي تزيد من حدة وفجوة عدم الثقة بين دول الفضاء المتوسطي .

فغداة نهاية الحرب الباردة اتجه الحلف الأطلسي صوب جناحه الجنوبي من خلال برنامج الحوار المتوسطي سنة 1994م والذي أقرته قمة روما 1991م ، وعلى الرغم من انخراط دول الضفة الجنوبية في برنامج الحوار الأطلسي - المتوسطي إلا أن هذه العلاقات كانت دائما ضحية انعدام الثقة لأنها لم تنجح في إرساء تدابير بناء ثقة تسمح بالسير بهذه العلاقات إلى مستوى يسمح ببناء سلام واستقرار في الفضاء المتوسطي.

يعود سبب انعدام الثقة كما تراه دول الضفة الجنوبية - ماعدا إسرائيل - إلى أن الحلف الأطلسي يريد الهيمنة على المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول مهدداً بذلك سيادتها و وحدة نسيجها الاجتماعي مثلما حدث في الحالة الليبية ، ويعود سبب انعدام الثقة كما يراه الحلف الأطلسي إلى أن دول الضفة الجنوبية هي مصدر تهديد الأمن في الفضاء المتوسطي نظرا لما تحويه من أخطار وتهديدات مثل: الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة ، عدم الاستقرار السياسي.....إلخ،

ومن كل ما تقدم نستنتج النقاط التالية:

- فشل معظم المبادرات الأمنية الأوربية في المنطقة مرده هو البحث عن تحقيق أمن أوروبا وليس أمن الفضاء المتوسطي ككل .

- طبيعة البيئة الأمنية في المتوسط المتميزة بعدم التوازن العسكري خاصة في ظل الانفراد الإسرائيلي بالسلح النووي والمدعومة من الجانب الأورو -أطلسي مقابل القدرات العسكرية التقليدية للدول العربية.

- فشل دول الضفة الجنوبية في بناء تعاون أممي فيما بينها، نتيجة الريبة وعدم الثقة التي تطبع العلاقات البينية لهذه الدول.

- اهتمام الأنظمة الحاكمة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط بكيفية تأمين وضمان بقائها وليس البحث في كيفية تأمين شعوبها من التحديات والتهديدات الجديدة.

- تفضيل دول الضفة الشمالية في تعاملها مع دول الضفة الجنوبية المعايير الاستراتيجية على حساب المعايير الأخلاقية.

- اعتماد البعد الثنائي في الحوار شمال/ جنوب عوض الاعتماد على العمل المتعدد الأطراف شمال /جنوب و جنوب/جنوب.

- وجود مفارقة متناقضة، بناء الثقة وتذليل الفهم الخاطئ من جهة والتدخل باستخدام القوة من جهة أخرى.

قائمة المراجع

أولا :

المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1. ابن منظور، "لسان العرب" ، ط1 ، القاهرة: دار الحديث،2003.
2. أبو سمور (حسن) ، خطيب (حامد) ، جغرافية الموارد المائية، ط1، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.
3. إسماعيل الحيايلى (نزار) ، "دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة" ، ط1، الامارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2003.
4. البشري (محمد الأمين)، "الأمن العربي: المقومات والمعوقات" ،الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.
5. الجهني (علي) ،"الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة" ،الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000.
6. الحاج (علي) ، "سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
7. الرنتيسي (محمود سمير) ، " السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية(2011-2013)"، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.

8. الكيالي (عبد الوهاب)، "موسوعة السياسة" ج1، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990.
9. بن عنتر (عبد النور)، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
10. بن هادية (علي)، لبليس (بلحسن) وآخرون، "القاموس الجديد للطلاب"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.
11. بيليس (جون)، سميث (ستيف)، "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
12. جاد (عماد)، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998.
13. حداد (ريمون)، "العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة"، بيروت: دار الحقيقة، 2000.
14. خضور (أديب)، "أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطويره"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
15. دوناي (بال)، لاتشوفسكي (وزدزلو)، "الأمن الأورو-أطلسي والمؤسسات -التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي" الكتاب السنوي - 2006.

16. عابد الجابري (محمد) ، "القضايا في الفكر المعاصر العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى

الأخلاق - التسامح الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدنية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، 1998.

17. عايدة عمور (لورنس) ، التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد "

الربيع العربي".....

18. غريفتش (مارتن) ، أوكلاهان (تيري) ، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" ، دبي: مركز

الخليج للأبحاث، 2008.

19. شلبي (محمد) ، " السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-

الإسرائيلي 1979-1994"، عمان: دار كنوز المعرفة، 2008.

20. محمد كامل (ليلي)، "النظم السياسية الدول والحكومات"، بيروت: دار النهضة العربية،

1969.

21. محمد كامل (ليلي)، "النظم السياسية الدول والحكومات"، بيروت: دار النهضة العربية،

1969.

22. محمود (عبد اللطيف)، "الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي"، القاهرة: مركز الحضارة العربية،

2003.

23. مرسي (ليلي) ، وهبان (أحمد) ، "حلف شمال الأطلسي العلاقات الأمريكية الأوربية بين

التحالف والمصلحة 1945-2000"، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001،

24. مفتاح الحراثي (ميلاد) ، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط-دراسة نقدية للأمننة

وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياته في إقليم غرب المتوسط-، السليمانية: مركز كردستان للدراسات

الإستراتيجية، 2013.

25. هاشم نعمة (كاظم) ،حلف شمال الأطلسي-التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن

القومي العربي-،أكاديمية الدراسات العليا ،ط1،طرابلس،2009.

26. هويدي (أمين) ، "العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط و تأثيرهما على الأمن و الديمقراطية

"، ط1، بيروت: دار الشرق،1991.

- الدوريات:

a. الهوسي (سعيد) ، مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية

الأمريكية، المجلة العربية العلوم السياسية ، العدد، 33 ، سنة

بن عنتر (عبد النور) ، " تطور الأمن في العلاقات الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد

155 ،أفريل 2005 .

-جيلان (موسي) ، تركيا والأطلسي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، عدد 103، بيروت:

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق

- مصلوح (كريم)، الإدارة الأمريكية الأوربية لازمة لليبية أثناء الثورة، مجلة دراسات

شرق أوسطية، الأردن، مج 15، عدد 2012/58.

-

بغزوز (عمر) ، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات

في إطار العولمة ، " مجلة الفكر البرلماني، ع 6. (جويلية 2004)

الريس (نجاح عبد الفتاح) ، الحوار الأطلنطي - المتوسطي، الأمن الجماعي والاحتواء

الإيجابي للمشكلات الأمنية في المتوسط ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية ،

مصر: العدد، 1.

مخيمر (أسامة فاروق) ، تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والثقافية،

السياسة الدولية، العدد 129، يوليو 1997

حروري (سهام) ، الهجرة وسياسة الجوار الاوربي، مجلة المفكر، العدد الخامس

صبيخي (هاشم كاظم) ، "الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط - دراسة في الجغرافيا

السياسية -" ، مجلة أبحاث ميسان، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2010

الحربي (سليمان عبد الله) ، مفهوم الامن مستوياته و صفاته و تهديداته، المجلة العربية

للعلوم السياسية، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 19 ، صيف 2008

1. المحاضرات والملتقيات:

- حمدوش (رياض) ، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات

الدولية ، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول "الجزائر والأمن

في المتوسط: واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، يومي 29 و 30 أبريل

2008

1. . - بن عنتر (عبد النور) ، محاضرة القيت على طلبة الماجستير بجامعة تيزي وزو،

أفريل 2012

2. تقارير:

3. شبيب (نبيل) وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية...

وموقع العالم الاسلامي فيها، مركز الجزيرة للدراسات- تقارير 2009

4. إدريس (أحمد) ، المغرب وإشكاليات الهجرة، نشرية مجموعة الخبراء المغاربة،

العدد 03

5. بن عنتر (عبد النور) ، السياسات المغاربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم وأمننة،

نشرية مجموعة الخبراء المغاربة، تونس : عدد 03

6. بن عنتر (عبد النور)، الحلف الأطلسي والدول المغاربية ..توازنات جديدة، تقارير

مركز الجزيرة للدراسات , أكتوبر 2011

الرسائل والأطروحات الجامعية:

زغدار (عبد الحق) ، "إشكالية الأمن في المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط" ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجزائر : جامعة باتنة ، 2008 / 2009

1. معمري (خالد) ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة

ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008

2. جندي (عبد الناصر) ، انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على

الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر ، 2005،

3. عز الدين (حمادي) ، " دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية " ، مذكرة

ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة

قسنطينة، 2005

حواس(زهيرة) ، الحوارات الامنية في المتوسط : احتواء أم اطار لهندسة إقليمية ؟ - دراسة

حالة الحوار المتوسطي - الاطلسي - ، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير في العلوم السياسية

،الجزائر: جامعة باتنة ، 2011

27. حجار (عمار) ، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الاوربي ، استراتيجية جديدة

لاحتواء جهوي شامل"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة

باتنة، 2002

ثانيا :

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

- 1- -John Baylis and Steve Smith -, "Globalization of World Politics", second edition , New York: Oxford university press, 2001
- 2- Paul Robert, "Micro-poche Dictionnaire du français primordial», France: s.m.d, 1984-
- 3- -David, Charles – Philippe, "la guerre et la paix, approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie ", France: paris, presses de science politique, 2000
- 4- -David Dominique, "l'après- New York", Paris: presses de sciences-po, la bibliothèque du citoyennes ,2002
- 5- -Charles, Philippe David, Jean Jaques Roche, "Théories de la sécurité, éditions montchrestien ", paris :2002
- 6- Barry, Buzan, "people states and fear: an agenda for international security studies in the post –cold war era", London ,L. Rienner publishers, 1991
- 7- -Hélène viau, la théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales, centre d'études des politiques étrangères et de sécurité, université du Québec à Montréal, "Notes de recherches n°8 janvier 1999
- 8- -Paul R . Viotti,Mark.v.Kauppi, « Internationale Relations theory » ,London : Allyn Bacon,1999
- 9- -Jef, Huysmans, "The politics of insecurity fear, migration and asylum the EU", Routledj, London: 2006

- 10--Azzouz kerdoun, *La Sécurité en Méditerranée: défis et stratégies*,
 edition published ,1995
- 11--*Le petit Larousse*, France; Edition Larousse, 2001
- 12-- Jean, Jaques roche, *théories des relations internationales*, 5ème édition, Montchrestien , Paris: 2004
- 13-Dan, O'meara, *Théories des relations internationales: contestations et résistances* ,Québec: Athéna Editions, 2007
- 14-Gilles Vander Ghinst, « NATO 's Mediterranean Dialogue : Recent Developments-From Dialogue to Partnership » ,Mediterranean Dialouge, Amman,Konrad-Adenauer- Stiftung,October 2006

تقارير:

- PNUD, *Rapport mondial sur le développement Humain 94*, Paris :
 Economica, 1994

الدوريات:

- 1- -kassim bouhou ,l'Otan et le monde arabe : peur , dialogue et partenariat,
politique étrangère ,printemps , 1/2008
- 2- – Hélène labbe ," les nouvelles dimensions de la Sécurité" *politique étrangère* ,n 04 ,hiver 1999/2000 ,p918.
- 3- Aomar Baghzouz , du processus de Barcelone à l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie *oultre terre* ,n°23 , 2009/3
- 4- -Jean Marie Guéhenno ,l'otan après la guerre froide une nouvelle jeunesse ?, revue critique internationale, n°07 ,décembre 2000

ثالثا :

مواقع الانترنت:

باللغة العربية

1- القروي (هشام)، "النظرية النقدية الاجتماعية"، نقلا عن:

[www.rezqrarr.com\(25/08/2013\)](http://www.rezqrarr.com(25/08/2013))

2- علي محمد (حسين الحاج) ، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة

العالمية"، من موقع:

3- [www.fikria..org/mogala/16/1-1.htm.\(07/10/2011\)](http://www.fikria..org/mogala/16/1-1.htm.(07/10/2011)).

4- زقاغ (عادل) ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي".

نقلا عن موقع:

5- <http://www.geocities.com/adel.Zeggagh/links.html>

6- والت (ستيفين) ، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ

وزيدان زياني، نقلا عن:

7- [www.geocities.com/adelzeggagh/ir.html.\(03/10/2008\)](http://www.geocities.com/adelzeggagh/ir.html.(03/10/2008))

7- محجوب (فضيلة)، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"، من موقع:

8- [\(01/01/2011\).. www.ahram.org.eg/ac psss](http://www.ahram.org.eg/ac psss(01/01/2011))

9- كشك (أشرف محمد) ، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة " إلى التدخل في الأزمات العربية، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502>

بتاريخ:2014/03/26

10- " التعاون الامني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط الموسع" متحصل عليه

من الموقع-<http://www.nato.int/docu/mediterranean/secopmed>

arb.pdf// تم تصفح الموقع يوم:2014/01/22

11- عنتر (عبد النور) ، " المواقف الدولية من الثورة الليبية " ، متحصل عليه من الموقع

: تم تصفح الموقع يوم 2014/01/26

Studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm

12- منشأوي (ابراهيم) ،"سؤال المستقبل : جامعة الدول العربيةالى اين ؟ " متحصل عليه من الموقع:

13- www.acreg.org/2585 le 26/01/2014 تم التصفح الموقع

14- عقل (زياد) ، "الاتحاد الإفريقي و الثورة الليبية : البرتوكولات و المصالح " ، تم الحصول عليه من الموقع:

15- تم تصفح الموقع يوم 2014/01/29

http://acps.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42

16- جاد (عماد) ، التحولات في حلف الشمال الاطلسي متحصل عليه من الموقع :

. بتاريخ 2014-03-26: www.siyassa.org.eg

17- باللغة الاجنبية

1. Abis Sebastien, « L'inaltérable problématique méditerranéenne », Obtenu à partir de : <http://terrapolis.e.t.f.unblog.fr/files/2012/10/inalterable-problematique-mediterraneenne-fevrier-2004.pdf>.
2. Mer Méditerranée , sur site : www.fr.wikipedia.org. Le 10.01.2013-
3. Michael W. Doyle, "Liberalism and the End of the Cold War", available in: <https://libraryoflights.files.wordpress.com/.../international-relations-theory-and-the-end-of-the-cold-war.pdf>
4. Frédéric Guillaume Duffour, "Aperçu du contribution des néogramsciens et des théories critiques au tournant réflexif des théories de la sécurité", sur site:
5. [www.conflicts.or/document1531-html.\(11/03/2010\).](http://www.conflicts.or/document1531-html.(11/03/2010).)
6. -Poplod Domian, "Histoire des idées en relations internationals", sur :
7. [www.doc-iep.univ-lyon2.fr-ressources/documents/poplod/thèsebody.htm. \(03/10/2011\)](http://www.doc-iep.univ-lyon2.fr-ressources/documents/poplod/thèsebody.htm. (03/10/2011))
8. said saddiki. Arab public opinion and Nato after the international military operations in Libya : متحصل عليه من www.alternativesjournal.net
9. Claud Nigoul , la méditerranée : mythes et réalités , Obtenu sur site : www.cairn.info/revue -l-europe -en- formation-2010-2-htm
10.)Ronald D. Asmus, La Sécurité dans le bassin méditerranéen: nouveaux défis et nouvelles tâches. Obtenu a partir du site : www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm. le 20/02/2013

11. -Taylor, Owen, des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine, <http://www.unider-org/pdf/auticles/pdf-art 2 197.pdf>
12. -George Roberson, "Social constructivism applied", in site internet: [\(10/09/2011\)](http://www.ukc.al.uk/politics/publications/journals/evwp/koso.htm).
13. www.Larousse.fr/ dictionnaires/ français/confiance/ 108082/location
14. Stefan Wolff, confidence – building measures an Overview of Elite – level Options, available at: [www. StefanWolff.com/files/confidence-building%20measures.pdf](http://www.StefanWolff.com/files/confidence-building%20measures.pdf)
15. Louis- Pierre Michaud," les mesures de confiance mutuelle entre le Pérou et l'Équateur : sur les causes de leur échec à l'aube du conflit de tiwinza en 1995" obtenu à partir de : [http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/cei/fichiers/essai louispmichaud.pdf](http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/cei/fichiers/essai_louispmichaud.pdf)
16. -Jacob Daniel Schmidt, Confidence Building Measures as soft power? A contribution to the study of international cyber security, available at: <http://brage.bibsys.no/xmlui/bitstream/id/200547/KOM500%202013%20h%C3%B8st%20masteroppgave%20Daniel%20Schmidt.pdf>
17. Zdzislaw lachowski, confidence and security building measures in the new Europe, available at : books.sipri.org/files/RR/SIPRIRR18.PDF
18. [http://www.nato.int/nato-welcome/index ar.html](http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html)
19. Thanos p.Dokos,N'atos Méditerranéen dialogue : Prospects and Policy recommandation,in : www.nato.int/docu/conf/2003/c030117c.pdf

20. -Félix Sanz, *La prolifération de forums pour le dialogue méditerranéen* :

La place de l'OTAN, obtenu à partir de :

www.cidob.org/en/content/download/8358/85264/.../monografia_fra.pdf

الفهرس

شكر و عرفان

إهداء

المقدمة:-2

15

الفصل الأول: الأطر والمقاربات النظرية والمفاهيمية للأمن وتدابير بناء الثقة في المتوسط.

تمهيد:

17

المبحث الأول: الفضاء المتوسطي بين المفهوم الجغرافي والاستراتيجي.....18

المطلب الأول: تحديد المتوسط جغرافياً.....19

المطلب الثاني: المتوسط كفضاء استراتيجي.....24

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وتحولاته في إطار منظورات العلاقات الدولية... 29

المطلب الأول: التصور المفهومي للأمن والتهديد.....30

المطلب الثاني: المقاربات التقليدية

لأمن.....35

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة لمفهوم

الأمن.....60

المبحث الثالث: مفهوم تدابير بناء الثقة والسياق التاريخي الذي ظهرت فيه77

المطلب الأول: مفهوم تدابير بناء الثقة وشروطها و أهدافها

78.....

المطلب الثاني: تدابير بناء الثقة وتطورها..... 83

المطلب الثالث: نهاية الحرب الباردة وأثرها على تفعيل إجراءات بناء الثقة في العلاقات

الدولية.....

91

خلاصة الفصل

الأول..... 94

الفصل الثاني: الحلف الأطلسي، دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتحديات الأمنية في

المتوسط.

تمهيد:.....

97

المبحث الأول: الحلف الأطلسي نشأته

وتطوره..... 98

المطلب الأول: تأسيس الحلف ونظامه

المؤسساتي..... 99

المطلب الثاني: الحلف الأطلسي والتحول في الآليات

والمقاصد.....113

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في

المتوسط.....120

المطلب الأول: التحديات ذات الطابع السياسي والعسكري.....121

المطلب الثاني: التحديات ذات الطابع

الاقتصادي.....132

المطلب الثالث: التحديات ذات الطابع الاجتماعي

والثقافي.....134

خلاصة الفصل

الثاني.....139

الفصل الثالث: تدابير بناء الثقة آلية لتبديد الريبة و المخاوف في المتوسط.

تمهيد:.....

142

المبحث الأول: اثر تحول الأمن على تجسيد التقارب بين الأطلسي وشركائه الجنوبيين.143

المطلب الأول: المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط.....144

المطلب الثاني: مسار إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي.....149

المطلب الثالث: التعاون العلمي والدبلوماسي بين الحلف وشركائه الجنوبيين.....155

المطلب الرابع: التعاون العسكري وإدارة الكوارث الطبيعية والطوارئ في المتوسط...159

المبحث الثاني: إجراءات بناء الثقة في المتوسط بين الفرص والقيود.....165

المطلب الأول: الأمن والاستقرار في المتوسط كهدف بين الناتو وشركائه في الحوار...166

المطلب الثاني: الانهيار العربي ، التفوق الإسرائيلي ، عوائق في بناء الثقة169

المطلب الثالث: إشكالية تعدد المبادرات و الحوارات الأمنية الخاصة بالفضاء

المتوسطي.....175

المبحث الثالث: تأثير تدخل الناتو في ليبيا على علاقته مع شركائه الجنوبيين.....179

المطلب الأول: التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا.....180

المطلب الثاني: موقف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من التدخل.....185

201.....	المطلب الثالث: مستقبل العلاقة بين الحلف ودول الضفة الجنوبية للمتوسط
203.....	خلاصة الفصل الثالث
205.....	خاتمة
208	الملاحق
221.....	المراجع
237.....	الفهرس